وزارة المجاهدين

# الرؤية

المركز الوطني للدراسات والبحث في
الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

مجلة دورية تعنى بالثقافة والمعرفة التاريخية

تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

- الطاقة النووية
بين المخاطر والإستعمالات السلمية
- الإستراتيجية الفرنسية
بعد مؤتمر الصومام 1956-1957
- الحكيم محمد بن زرقة
طبيب و جراح جيوش الأمير عبد القادر

السنة الثانية/العدد الثالث  السداسي الأول 97

وزارة المجاهدين
المركز الوطني للدراسات
و البحث في الحركة الوطنية
و ثورة أول نوفمبر 1954

# الروؤية

مجلة دورية تعني بالثقافة التاريخية تصدر عن المركز الوطني
للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول
نوفمبر 1954

المدير المسؤول : **السيد علوي محمد لخضر**
تنسيق التحرير : **عبد المجيد شيخي**
كاتبة التحرير : **علال ليندة**

**أسرة التحرير**
الدكتور : **العربي الزبيري**
الأستاذ : **الغالي غربي**
الأستاذ : **كواتي مسعود**
الأستاذ : **تلمساني بن يوسف**

**العنوان** : 63، نهج إنتصار 23 نوفمبر 1836
الأبيار ( الجزائر العاصمة )
**الهاتف** : 92.23.24 (02) **الفاكس** : 78.43.73 (02)

نشر و طباعة : مطابع الجزائر - *PRESSES D'ALGER* -

# الرؤية

# الفهرس


كلمة العدد

نشاطات المركز 09

أراء و إسهامات

- طلاب الوحدة : جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين 15
(الأستاذ محمد بلقاسم - جامعة الجزائر -).

- الطاقة النووية : بين المخاطر و الإستعمالات السلمية 40
( عمار منصوري باحث في الهندسة النووية ).

- الإستراتيجية الفرنسية بعد مؤتمر الصومام 1956-1957 70
(الغالي الغربي - جامعة الجزائر -).

الحكيم محمد بن زرقة طبيب و جراح جيوش الأمير عبد القادر 86
(الدكتور جيلالي صاري).

- دوافع إحتلال فرنسا للجزائر 92
(إبراهيم مياسي - جامعة الجزائر -).

- الفكرة الإندماجية في الجزائر 1830-1945 104
(الأ ستاذ إبراهيم لونيسي).

- الحقيقة و الموضوعية في التاريخ 145
(الأستاذ عبد المجيد شسخي).

- الهجرة الجزائرية إلى بلاد الشام (نادية طرشون). 167

- فظائع الجيش الفرنسي في الجزائر أثناء الثورة الجزائرية 181
(الستاذ محمد الدرعي).

**تحقيقات :** ث تفجير خزانات البنزين بكيفيلي الصغير 195
(محمد الهادي حارش).

## بطاقات

- جريدة المجاهد (إعداد المركز). 209
- نادي الترقي (إعداد المركز). 211
- الحاج أحمد باي 1784-1856 (إعداد المركز). 213
- العقيد لطفي 1937-1960 (إعداد المركز). 215
- الشهيد طالب عبد الرحمان 1930-1958 (إعداد المركز). 217
- برج تامنتفوست. 219
- إيفري مقر مؤتمر الصومام (13-23) أوت 1958 221
(إعداد المركز).
- الشهيدة مسعودة باج 1933-1960 (إعداد المركز). 223

## الإصدارات

- الحركة الوطنية الجزائرية (الدكتور أبو القاسم سعد الله. 227
les origines du 1er Novembre 1954 (Ben Youcef Ben Khedda). 231
- الحكم الإستعماري الأروبي 1880-1940. 236
(رودولف فون ألبيريتني و ألبير ورز).
- الإستعمار الفرنسي ( الدكتور محمد حسنين). 245

## قراءات قانونية

- مبدأ المسؤولية الجماعية (الأستاذ عبد المجيد شيخي) 251

# كلمة العدد

تجتاز بلادنا حاليا مرحلة تحول هامة يمكن أن تنشط الحياة الإجتماعية تنشيطا يعيد الحيوية لبلد جريح سيعمل أبناؤه ولا شك على تضميد جراحه بسرعة كي يعود الى مكانته، وكي يتناول قضاياه بموضوعية أكبر و ينظر الى مستقبله نظرة ثقة وتفاؤل لأنه يكون قد هيأ لهذا المستقبل العدة اللازمة لخوض غماره وقد تسلح بالعلم الهادف والإرادة القوية لتخطي الصعاب ، وهو البلد الذي خبر الصعاب ، وعرف دوما كيف يتجاوزها.

إن النظرة الى المستقبل لا تكتمل ولا تتضح معالمها إذا كانت قد أدارت ظهرها للماضي لأنها تستقي منه ما يكفيها من زاد لترسخ قدمها فى هذا المستقبل المنشود والذي سيكون محتواه ما أراده الحاضر أن يكون . وإذا كان العلم هو عدة المستقبل فإن العلم يضم بين طياته الثقافة التى بدونها لا يجد العلم المناخ المناسب ليتفتح على المجتمع فيبقى حبيس المخابر و ميدان خاصة الخاصة،ولقد حددت " الرؤية" رسالتها فى العدد الأول بأنها تهدف الى نشر ثقافة تاريخية واسعة تعتمد البحث العلمى أسلوبا ومنهجا لتثري الثقافة الوطنية بنفحات الماضي العطرة ، وذكرى العظماء من أبناء هذه الامة الطيبة ، حتى تضمن المعرفة الحقيقية والموضوعية لمآثر الرجال ومسيرة الشعب فى

ضاله الطويل ، وحتى تجعل من تواصل الاجيال حقيقه ملموسة .

ان المجهودات المتواضعة التى يقدمها المساهمون فى هذا العدد هى أساسا لبنات فى صرح فكر وطنى أصيل بدأت جداوله تتحسس طريقها لتنير العقول الضائعة بين أوهام المغرضين الذين يستصغرون مجهودات الأمة الجزائرية على مر الأيام ، ويرمون الوطن بالعقم ، لتثبيط العزائم وتحويل الأنظار الى ما لا فائدة فيه ، و العبث بالعواطف حتى يقتنع الجيل الصاعد بأنه لم يرث شيئا من الجيل السابق . ولكن الحقيقة ساطعة وكلمة الحق لا يمكن إخمادها. وإذا كانت دماء الشهداء قد ، سالت وخضبت هذه الأرض الطيبة الطاهرة ، فأن تلك الدماء تتحدث عن نفسها و ستخلد أقلام المثقفين ذكرها وبذلك يتحقق طلب الشهداء : " إذا كتبت لنا الشهادة فدافعوا عن ذاكرتنا " ، رحم الله الشهداء ...

" الرؤية "

# نشاطات المركز

# نشاطات المركز

تكثفت نشاطات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، ومضى على تأسيسه سنة كاملة في 1996/08/24.

وإذا كانت هذه السنة الأولى من عمره قد تميزت بعدة نشاطات تدخل في إطار وضع أسس هياكله الإدارية والعلمية وكذلك العمل على تحقيق مهامه، فإن العمل تكثف أكثر وذلك لتوفر عاملين أساسيين.

- إنطلاق الهياكل الإدارية في عملها كإسناد للعمل العلمي.
- ظهور بوادر تشجيعية للغاية بإحداث المناخ المناسب لنشر المعرفة التاريخية.

وهذان العاملان تأكدت نجاعتهما المسجلة في ميدان إسهامات المركز المختلفة وكذلك في إتساع دائرة التحسيس بحيث شملت تقريبا كل القطاعات المتصلة بحقل التربية والتعليم والتكوين على إختلاف مراحلها وأنواعها، وكذلك المتصلة بحقل الثقافة و روافدها ووسائل نشرها سواء كان ذلك على المستوى المركزي والوطني أو على المستوى الجهوي والمحلي.

وفي هذا الإطار كان للمجلس العلمي للمركز الدور المهم في التوجيه وتحديد أساليب العمل، بل أن أعضاءه ساهموا في جميع النشاطات. لذلك يمكن تقديم حصيلة النشاط العام للمركز في العناصر التالية :

1- الجانب التنظيمي ويتضمن إستكمال الهياكل الإدارية وإعداد وسائل البحث العلمي حسب المتطلبات العصرية التي تقتضيها التجهيزات المتطورة التي يجب أن تدخل في الإستعمال ضمانا لأحسن الخدمات الممكنة.

وهكذا تم وضع شبكة من الإعلام الآلي، شبكة متكاملة سيتم بعد إعداد الإطارات والتقنيين، ربطها بالجامعات وكذلك ببنوك المعطيات عبر أنحاء العالم سعيا لدخول الشبكة العالمية للمعلومات مما سيثري ولا شك المكتبة الجزائرية من جهة وما يعطي نظرة حقيقية وموضوعية لماضي هذا الوطن وبالخصوص بالنسبة للفترة التاريخية التي يهتم بها المركز.

2- الجانب العلمي البحث ويتضمن المركز الى :

أ- توفير الإطار القانوني الملائم للبحث العلمي حسب طبيعة المركز التي هي متميزة ولها خصوصيات يعمل المركز على إبرازها في النصوص واللوائح العامة المتعلقة بالبحث العلمي.

ب- العمل على وضع التنظيم الملائم وخاصة إحداث وحدات البحث.

- العمل على تحديد الخطوط العامة للبحث لتكون بمثابة مرجعية للبحث. وفي هذا الإطار عقد المجلس العلمي للمركز عدة دورات تم فيها :

- تحديد مواضيع البحث.

- توزيع وحدات البحث.

- تحديد برنامج العمل على المدى القصير والمتوسط، على أن تستكمل دراسة هذه الجوانب في الدورات اللاحقة.

ج - مواصلة الجهد لتوفير الوثائق وإثراء المكتبة وكذلك عملية رصد الوثائق تسهيلا للبحث، ووضع برنامج كامل بالنسبة للوثائق ويسعى المركز إلى توثيق العلاقات مع جميع المؤسسات التي توجد لديها وثائق سواء في الداخل أو الخارج لتسهيل بالنتائج الوصول إليها ووضعها في متناول الباحثين.

3- الجانب التثقيفي : من مهام المركز الأساسية المساهمة وبصورة فعالة في نشر المعرفة التاريخية الموضوعية البعيدة عن المهرجانية. وهكذا عقدت في السداسي الأخير من سنة 1996، ومطلع سنة 1997، أيام دراسية وملتقيات في عدة أماكن من الوطن وخاصة :

- الملتقى الوطني الأول حول السياسة الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية بورقلة.

- الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام بولاية النعامة.

- الملتقى الوطني الأول حول دور المرأة الجزائرية أثناء الثورة بعنابة.

- الملتقى الوطني الأول حول الإعلام في الثورة - بالجزائر العاصمة.

- يوم دراسي حول الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية.

- الملتقى الوطني الثاني حول التجارب النووية في الصحراء.

هذا إلى جانب مساهمة المركز في نشاطات وطنية عديدة. وقد كان لهذه النشاطات الأثر البالغ بالنسبة للمركز، ففضلا عن التجربة التي يكتسبها يوما بعد يوم في عملية نشر المعرفة

التاريخية، فإنه تمكن خلال كل هذه النشاطات من تسجيل مئات الشهادات الحية من مجاهدين ومناضلين عايشوا الأحداث مما يشكل مادة خام لايستهان بها ستمكن الباحثين من تعميق الدراسة، وكتابة التاريخ كتابة أقرب ما تكون من الموضوعية. ومن ناحية أخرى أخذ المركز ينشر المعرفة التاريخية ويوسع نشاطه إلى المؤسسات التعليمية وذلك بتنظيم معارض في هذه المؤسسات وكذلك إستقبال تلاميذ منها المركز مثل: زيارة تلاميذ المدرسة الأساسية " دويبي مدني بالقبة" (الجزائر العاصمة) سعي للمعرض المقام بالمركز بمناسبة عيد الثورة المباركة في أول نوفمبر.

أما من ناحية البحث وهو الدور الأساسي للمركز فإنه من الضروري ملاحظة الإختلاف بين طبيعة البحث في الجامعة والمركز، إذ يغلب الطابع البيداغوجي على البحث في الجامعة خاصة في مرحلة ما بعد التدرج التي تخصص البحث لنيل شهادة علمية تدخل صاحبها في ميدان البحث العلمي الحقيقي، أما في المركز فإن البحث يأخذ أبعادا أخرى لأنه يتناول العمل التاريخي والبحث المتخصص، مما يجعل تأطيره يختلف وكذلك وسائله وأبعاده عما يكون عليه البحث البيداغوجي، كما أن مسألة المناهج وطرق البحث تطرح نفسها فيما يتعلق بالمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 54.

*المركز*

# أراء وإسهامات

# طلاب الوحدة : جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين
(AEMNA)

*بقلم : محمد بلقاسم*

*أستاذ مساعد بمعهد التاريخ ( جامعة الجزائر)*

اختلف الكتاب حول تاريخ نشأة جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا، فقد ورد انها نشات لأول مرة سنة 1912 بالجزائر ( العاصمة) (1)، وذكر كتاب انها نشأت سنة 1927، بباريس، وبدأت تعقد مؤتمرات سنوية ابتداء من سنة(2) 1931و ان الذي انشأها هو المراكشي أحمد بلافريج، الطالب بجامعة السربون ومواطنه محمد الفاسي(3)، ويذكر كاتب آخر ان جمعية الطلبة تأسست سنة 1919 بالجزائر باسم "رابطة الطلبة الأهالي " وتغير اسمها الى " جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا " سنة 1926، وكان يتزعمها السيد فرحات عباس الى سنة 1931، وهو تاريخ بداية مؤتمراتها السنوية، وكانت هذه الجمعية في تيار " فكرة الاندماج" (4).

أما أبو القاسم سعد الله، فيذكر أن جمعية الطلبة، قد تكونت بالجزائر خلال العشرينات، قبل سنة 1928 (5)، وكان لها مجلة دورية تسمى (التلميذ)، نجدها سنة 1933 ( مارس – افريل ) في العدد الخامس والسادس تصدر باللغتين العربية والفرنسية، وتهتم بقضايا الطلاب وقضايا الاصلاح ايضا، ويشارك فيها كتاب من جمعية العلماء أمثال احمد توفيق المدنى، والمجلة حسبما جاء في ديباجتها: " لسان حال الجمعية الودادية للتلاميذ (كذا) المسلمين في افريقيا الشمالية " (6) وكان مقرها نادى الترقى.

ومهما يكن من أمر، فان جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا، تعود في اصولها الى ماقبل الحرب العالمية الأولى، أي الى تلك المحاولات التى قام بها الشبان الجزائريون والتونسيون من اجل انشاء جبهة التحرير سياسة واحدة في المغرب العربي، وكانوا يطمحون الى تدعيم هذه الجبهة بمد حبال الوحدة إلى اخوانهم

بالمغرب الأقصى(7) أما التاسيس الرسمي لجمعية الطلبة، فكان بتاريخ 18 مارس 1919 بالجزائر (العاصمة) تحت اسم " الجمعية الودادية للتلاميذ (كذا) المسلمين بإفريقيا الشمالية " وهي حسب ديباجية قانونها الأساسي الصادر في نفس التاريخ، تأسست سنة 1918، واعلن عنها في الجريدة الرسمية (الفرنسية) الصادرة بتاريخ 15 افريل 1919 (8) وكان مقرها المركزى برقم 2 نهج المسبكة (LA FONDERIE) بالجزائر، ثم تحول إلى 9 نهج العين، ثم الى 65 نهج ايسلي، وكانت الجمعية تابعة للاتحاد الوطني للجمعيات الطلابية بفرنسا. وأول مجلس اداري لها تراسه السيد بلقاسم بن حبيلس وساعده الهادي بن سماية (9). والجمعية حسب قانونها الاساسي "تعاونية اساسا " هدفها " جمع الطلبة الأهالى (....)، ومساعدتهم ماديا وادبيا " ومناقشة امورهم الدراسية(10)، وهي لا تناقش الأمور الدينية والسياسية(11).

اما في تونس، فقد اسس الشيخ عبد العزيز الثعالبي لأول مرة، جمعية الطلبة التونسيين الدارسين بباريس سنة 1920 (12)، أما بخصوص المغرب الاقصى فان الجمعيات الطلابية، تكونت ابتداء من نهاية الثورة الريفية ( 1926) وكانت متأثرة بالاصلاح الديني، وهي التى كونت حزبا سياسيا مع مطلع الثلاثينات(13).

ولا ندري كيف نسق الطلبة فيما بينهم، وصهروا جمعياتهم في جمعية واحدة، سميت بجمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا (AEMNA) (14)، فقد ذكر أحد الكتاب ان الفضل في ذلك، يعود الى احمد بلافريج ومحمد الفاسي، اللذان اظهرا مقرا للجمعية بهذه التسمية في باريس سنة 1927 مع ثلة من الطلبة المغاربة، الذين اتخذوا مقرا للجمعية، بالحي اللاتيني، رقم 16 نهج رولان(15)(Rollin)، أما المصالح الفرنسية المختصة بالمستعمرات الفرنسية، فتقول ان نجم شمال افريقيا هو الذي انشأ الجمعية الطلابية المغاربية (AEMNA ) في شهر نوفمبر او ديسمبر 1927، تم التصريح بها الى محافظة الشرطة بتاريخ 28 ديسمبر(16). وكان من أهداف الجمعية، حسب قانونها الاساسي لسنة 1928، انها ترمي الى " تمتين روابط المودة والتضامن بين طلبة شمال افريقية، وذلك بانشاء ناد ومكتبة واصدار مجلة باللسانين العربي

والفرنسي والقيام باجتماعات منتظمة"، كما أنها ترمي إلى" تشجيع شبان البلاد (المغرب العربي) على استكمال معلوماتهم بفرنسا (...) وتسهيل اقامتهم هناك بمنحهم اعانات وقروض شرف وتأسيس دار لسكناهم (...) والجمعية لا تشتغل بالسياسة(17) كانت الجمعية تعقد اجتماعات عامة سنوية لتقييم نشاطاتها وانتخاب مجلس ادارتها، فخلال سنة 1929، كان على رأسها السيد الطاهر الزاوش وساعده محمد الفاسي ومحمد الوزاني(18)، أما خلال سنة 1928 فترأسها الدكتور سالم الشاذلي، الذي أوضح في كلمة ألقاها في الجمعية العامة المنعقدة في جانفي 1929 عن أهداف الجمعية ونشاطاتها مدة رئاسته لها، موضحا أن الجمعية لاتشتغل بالأمور السياسية كما ورد في قوانينها التى بعث بها إلى السلطات الفرنسية بفرنسا والمغرب العربي، غير أنه أضاف ان الجمعية لها أن " تناقش القرارت الفرنسية الصادرة في حق الأهالي المغاربة، وهي حرة في ذلك" (19).

ويبدو أن الجمعية، وجدت نفسها مع توالي الأيام، مرغمة على الخوض في الأمور السياسية، مع بقائها امينة لأهدافها، فبالاضافة الى تمتين روابط المودة والتضامن بين أعضائها، كان لها نضال من أجل هدف مشترك واحد هو الاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي للمغرب العربي (20).

كان من اعضاء جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا عدد من زعماء المغرب العربي في المستقبل وقد اتخذت هذه الجمعية عدة مواقف من التجنس واللغةوالتعليم (21)، وهي مواقف تساير الاصلاح الديني في المغرب العربي، فقد قررت الجمعية اثناء انعقاد جمعيتها العامة برئاسة احمد بلافريج في 28 فيفري 1930 بباريس طرد وعدم قبول الطلبة المتجنسين من ابناء المغرب العربي(22) في صفوفها، نظرا لأنها جمعية تعاونية ( اهلية)، والمتجنسون فرنسيون، ولأنها اسلامية وهم ليسوا مسلمين. والملاحظ، أن العلماء في الجزائر، رحبوا بهذه الفكرة واعتبروها انتصارا لمبدئهم، "فالاسلام عندهم ليس فقط عقيدة، انما هو دين وقانون للأحوال الشخصية.(23) ونتيجة لذلك انشق الطلبة المتجنسون وكونوا جمعية خاصة بهم في نفس السنة

أسموها " جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين بفرنسا (AEMAF أو AEMNA) "وكان نائب رئيسها الكاثوليكي عمار نارون قبل أن يترأسها في السنة الموالية، وكان رئيسها الشرفي هو موريس فيوليت، ودافعت الجمعية عن حنفي الأحمق الذي الف كتابا عدائيا للاسلام وضد انتقادات علماء الجزائر، والكتاب ظهر بعنوان: رسائل جزائرية ( بالفرنسية) لصاحبه حسني الأحمق (24).

ويبدو أن السلطات الفرنسية، حاولت تدعيم جمعية المتجنسين، التى فتحت "ناديا ثقافيا للبحر المتوسط" بباريس لاستقبال طلبة شمال افريقية، بهدف تفكيك جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا وكانت الدعوة الى فتح النادى من ايحاء بيير قودان (p. Godin)، وهو مؤسس " شرطة الشمال أفارقة" بنهج لوكونت بباريس ورئيس لجنة الشؤون الشمال افريقية ببلدية باريس!(25).

عقدت جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا عدة مؤتمرات سنوية بحواضر المغرب العربي، من اجل العمل على ربط الصلات الطلابية ووحدة المغرب العربي وكان أول مؤتمر تأسيسي لعقد المؤتمرات السنوية للجمعية سنة 1930 بقاعة الموتيال (Palais de la Mutualité) بباريس، ومن المشاركين في هذا المؤتمر صالح بن يوسف (تونس) وعلال الفاسي (مراكش) وفرحات عباس (الجزائر) (26).

وخلال هذه السنة احتفل الطلبة المغاربة في باريس بذكرى مرور الف سنة على وفاة الطبيب العربي أبي بكر الرازى (27)، وهو الاحتفال الذي حضره جمع غفير من الطلبة المغاربة بنزل قصر أورسي، الى جانب عدد من طلبة المشرق العربي، وتناول الكلمة فيه محمد السقا مشيدا " باحياء مآثر الأجداد الكرام" (28).

وانعقد اول مؤتمر رسمي لجمعية الطلبة بتونس من 20 الى 22 اوت 1931 بالمدرسة الخلدونية، وكان الهدف من هذا المؤتمر هو " تسهيل سبل التعارف بين كافة طلبة الأقطار الثلاثة وتمتين روابط الود والأخوة " لتتحد الثقافة وتتفق الأراء حول هدف واحد لانجاح كل الأعمال(29). وكان المؤتمر برئاسة عبد الرحمان الكعاك رئيس الخلدونية (30)، وحضر المؤتمر وفد طلابي من "جزائر برئاسة

فرحات عباس، وحضر من المغرب الأقصى محمد بن عبد الله، طالب بالقرويين، وتناولت موضوعات المؤتمر حالة التعليم العربي بشمال افريقيا الىجانب التعليم العالي والتعليم الصناعي وتعليم المرأة، ونوقشت مسائل أخرى كالحياة الثقافية والاجتماعية لطلاب العلم في المعرب العربي وأوصى المؤتمر بتدريس اللغة العربية وتاريخ الاسلام والمغرب العربي في مدارس افريقيا الشمالية(31)، كما تم الاتفاق على عقد المؤتمر الثاني للجمعية بمدينة الجزائر، وكلفت لجنة تحضيرية لذلك، برئاسة السيد قدور ساطور(32).

أسست الجمعية خلال سنة 1931 ناديا لها بباريس، اتخذته مقرا لاجتماع مجلسها الاداري واجتماع أعضائها ولاقامة الشعائر الدينية في الأعياد والمواسم، وأوجدت به مكتبة كان الغرض منها نشر الثقافة العربية القومية بين الطلبة(33)، وكانت تقام بالنادي محاضرات ومسامرات عن تاريخ المغرب العربي بصفة خاصة والمجتمع العربي بصفة عامة، واصبحت المحاضرات أسبوعية " كل يوم اثنين" ابتداء من سنة 1932 (34).

اما المؤتمر الثاني لجمعية الطلبة، فقد عقد بالجزائر العاصمة سنة 1932 من 25 الى 29 اوت بنادى الترقي، وكان من اهتمامات هذا المؤتمر مواضيع هي مسألة تعليم اللغة العربية وتشجيع فكرة الوحدة المغاربية والقومية (35) اذ اختار المؤتمر مواضيع هي مسألة تعليم اللغة العربية في المغرب العربي ومسألة التاريخ ومسألة التربية بشمال افريقيا، ومسألة فتح الأبواب أمام الطلبة المغاربة المتخرجين من المدارس والمعاهد(36)، وترأس المؤتمر السيد فرحات عباس، وحضر من تونس وفد طلابي كان على رأسه الشيخ محمد الصالح النيفر، ومن وجوه هذا الوفد، السيد الحبيب ثامر والمنجي سليم وعلي البلهوان وصالح المهيري وغيرهم، أما من المغرب الأقصى، فقد حضر الى المؤتمر السيد عبد الخالق الطريس وعبد الهادي الشرايبي ومحمد الكامل الكتاني ومحمد بنونة. افتتح المؤتمر السيد فرحات عباس، وتلاه على المنصة مجموعة من الطلبة الخطباء والشعراء، وقد أشادوا كلهم بحفاوة

اللقاء، وكانت تحدوهم جميعا فكرة مواصلة العمل على وحدة المغرب العربي، ولعل ما يستوقفنا هنا هو الخطاب الذي ألقاه عبد الهادي الشرايبي عن وحدة المغرب العربي، التى قال انها ترتكز على قواعد متعددة من لغة ودين وعوائد واخلاق مشتركة والتي هي وحدة ايدها التاريخ وشهدت بها العصور الغابرة، اما رشيد بطموش الذي القى كلمة باسم جمعية الشبيبة الجزائرية، فانه ختمها بالدعوة الى احياء وحدة المغرب العربي قائلا : " على أيدي ( طلبة) امثالكم، يارجال العلم والمستقبل نرجو للشمال الافريقي اعاة وحدته القديمة التى مزقتها الفوارق الوهمية كل ممزق، فليحيا العلم وانصاره(37).

ومن أهم توصيات المؤتمر الثاني، المطالبة باستعمال اللغة العربية في المدارس الأهلية والحكومية وجعلها لغة رسمية، كما أوصى المؤتمر بتغيير برنامج التاريخ العربي وتوسيع نطاق تعليمه على أن يدرس باللسان العربي وتوحيد كتبه :

1- قبل كل شيء في المدارس الابتدائية.

2- في جامع الزيتونية وفي جامع القرويين وفي المدارس الثلاث بالقطر الجزائري.

3- في المدارس الثانوية القومية التى تتبع برنامج الحكومة، كما دعا المؤتمر الجمعيات العلمية والثقافية الى الاهتمام بالتاريخ العربي الاسلامي، واقترح مفدي زكريا في هذا المجال، تحضير كتابين في التاريخ للمغرب العربي، احدهما للمدارس الثانوية والآخر للمدارس الابتدائية(38) .

واختتم المؤتمر بقيام كل من المنجى سليم نائبا عن تونس وعلى الزاوش نائبا عن الجزائر وعبد الخالق الطريس نائبا عن مراكش، وتماسكوا بالأيادي ونادوا جميعا " لتحيا وحدة الشمال الافريقي!(39) .

قدمت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الرعاية الكاملة لطلبة المغرب العربي أثناء انعقاد مؤتمرهم الثاني في ناديها، فأقام لهم أعضاء نادى الترقي برئاسة محمود بن ونيش مأدبة واحتفالا بمناسبة اختتام المؤتمر، وخطب فيهم الشيخ الطيب العقبي

واحمد توفيق المدني، والقى عليهم محمد العيد ال خليفة قصيدة، وأشاد الثلاثة بالوحدة التاريخية للمغرب العربي وبتفاؤلهم بطلبة الجمعية.

زار المؤتمرون عدة مدن جزائرية للاطلاع على معالم الحضارة العربية الاسلامية منها : البليدة وسطيف، وفي قسنطينة استقبلهم الشيخ عبد الحميد بن باديس وخطب فيهم(40) واستقبل الطلبة في جميع المدن الجزائرية استقبالا جماهيريا حماسيا، وودعوا بمحطة القطار بقسنطينة يوم فاتح سبتمبر 1932، تحت هتافات جماهيرية : " عاشت تونس، عاشت الجزائر، عاشت مراكش، عاشت قسنطينة، عاش الشمال الافريقي!" (41).

والملاحظ أن المؤتمر كان ينسجم تماما في قراراته واهدافه، مع ما كان يدعو اليه الاصلاح ممثلا في جمعية العلماء بالجزائر(42)، وبخاصة في ميدان اعتبار اللغة العربية كلغة أصلية و "رسمية " للمغرب العربي وضرورة التدريس بها في جميع مراحل التعليم وبضرورة تدريس التاريخ العربي الاسلامي المشترك لهذه البلدان، اضافة الى احياء التراث العربي الاسلامي وامجاده، ولذلك فقد اشادت صحف الحركة الاصلاحية في الجزائر بمؤتمر الطلبة واعتبرته" حدثا عظيما في تاريخ المنطقة " لأنه يهدف الى وحدة المغرب العربي تحت راية الاسلام(43).

نظر الفرنسيون الى جمعية الطلبة على انها جمعية " سياسية " تريد تجسيد المطامح الوطنية في وحدة مغاربية للبلدان الثلاثة، وبخاصة وانها كانت صلة الربط المباشرللحركة الوطنية في المغرب الاقصى بين الشمال (الاسباني) والجنوب (الفرنسي)، اذ كانت الجمعيات الطلابية في المغرب الاقصى تنتمي الى جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين كما ان اعضاءها كانوا اعضاء نشطين كذلك بكتلة العمل الوطني وعليه وخوفا من الوقوع في الإضطربات في المغرب العربي، منعت السلطات الفرنسية انعقاد مؤتمر الطلبة الثالث سنة 1933، الذي كان سيعقد بفاس والحت على انعقاده في باريس(44).

كان مؤتمر الجزائر قد اوصى ان يعقد المؤتمر الثالث للجمعية بفاس، وحضرت لجنة تهيئة المؤتمر جدول أعماله في النقاط التالية :

-1 تحضير المعلمين والمدرسين بشمال افريقيا.

-2 تنظيم البعثات العلمية إلى أوربا والشرق.

-3 تحسين حالة طلبة التعليم العالي بإفريقيا الشمالية وبالخارج.

-4 تعليم اللغة العربية بالجزائر.

-5 التعليم الابتدائي بالمغرب الأقصى.

-6 النظام الجديد لجامع الزيتونة وجامع القرويين.

-7 مشروع القوانين الاساسية للمؤتمر.

على ان يعقد المؤتمر من 19 الى 23 سبتمبر 1933، وقد كونت لجنة دعاية للمؤتمر من طرف الطلبة في الاقطار الثلاثة، بالاضافة الى لجنة دعائية بباريس، ونشط الطلبة خلال العطلة الصيفية لتهيئة المؤتمر وعقده في التاريخ المحدد غير أن السلطات الفرنسية ممثلة في رئيس بلدية فاس، اصدرت منعا لعقد المؤتمر في 18 سبتمبر (45)، وكان هدفها من وراء ذلك، تبديد صفوف طلبة المغرب العربي حتى يذهب " مشروعهم ادراج الرياح" (46)، غير ان الطلبة آلوا على انفسهم أن يكون "رمزهم دائما الوحدة والعمل " وقرروا ان يعقد مؤتمرهم في باريس، وعينوا لجنة جديدة لتهيئة المؤتمر برئاسة محمد علال الفاسي ومحمد سومر (47).

انعقد مؤتمر جمعية الطلبة الثالث بباريس بقصر التعاون (Palais de la Mutualité) فيما بين 26_29 ديسمبر، وأشرف على رئاسته محمد الفاسي وعهد بكتابة المؤتمر الى الحبيب ثامر اما الهيئة النظامية للمؤتمر فتولاها علال الفاسي وفرحات عباس وعبد الرحمان ياسين وصالح بن يوسف وأحمد بلافريج. افتتح المؤتمر من طرف محمد الفاسي الذي ألقى كلمة باللغة العربية وتلاه الخطباء منهم فرحات عباس، فعلال الفاسي الذي القى قصيدة كان قد أعدها لافتتاح مؤتمر فاس مطلعها : أهلا بوافدة البلاد ومرحبا * أديتم فرض الولاء الأوجبا.

وهي قصيدة تدعو في محتواها الى التذكير بالماضي التليد والى ضرورة احياء الأمجاد من ابطال عرب وحضارة، وتعلق الآمال على طلبة الجمعية في العمل من اجل الوحدة في اطار الأصالة والحضارة العربية الاسلامية(48).

والملفت للانتباه، ان المؤتمرين قد علقوا على واجهة القصر ( قصر التعاون) راية عظيمة مثلثة الألوان : اخضر وأبيض وأحمر، جعلت رمزا لوحدة أقطار شمال افريقيا، الثلاثة(49)، كما حضر المؤتمر وفد عن حزب نجم شمال افريقيا برئاسة مصالي الحاج(50)، وخطب مصالي في المؤتمرين يوم اختتام أشغال المؤتمر(51).

أوصي المؤتمر، قصد المحافظة على الثقافة القومية العربية الاسلامية، أن يكون التعليم في أيدي معلمين ومدرسين من أهالي المغرب العربي، وركز أحد المتدخلين على دور جامعتي الزيتونة والقرويين في تحضير المعلمين، وقبل المؤتمر اقتراح متدخل آخر في أن يوجه نداء " الى الشعب الشمال افريقي " بعدم ادخال أبنائهم الى مدارس التبشير المسيحي بالمغرب العربي(52)، وصادق المؤتمرون على القوانين الأساسية لمؤتمراتهم في المستقبل. وأهم ما يلاحظ على هذه القوانين، انها اعتبرت اللغة االعربية كلغة رسمية لمؤتمرات الطلبة(53) وقد اصطبغ المؤتمر بصبغة خاصة من حيث كونه انعقد بباريس، فكان ذلك مناسبة لاطلاع الساسة بفرنسا والرأي العام الأوربى على ماوصل اليه التعليم العربي بالمغرب العربي(54).

أما المؤتمر الرابع، فقد انعقد في تونس، بقاعة المطالعة لمعهد الخلدونية، وافتتح في اليوم الثاني من شهر أكتوبر 1934، ومن الشخصيات التونسية التي حضرته، المدير العام للعلوم والمعارف الشيخ سيدي صالح المالقي شيخ الجامع الأعظم، والسيد محمد قاسم كاهية رئيس القسم الأول بالكتابة العامة للباي ورئيس الجمعية الخلدونية الأستاذ عبد الرحمان الكعاك، أما من الجزائر فقد حضره السعيد الزاهري ممثلا لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والطالبان محمد بن الأشرف ومحمد بن محمد و " شاعر إفريقيا " مفدي زكريا، وقد هيأ لهذا المؤتمر وترأسه السيد المنجي سليم، الذي جاء في قوله أثناء افتتاح المؤتمر : " يامعشر الأفارقة المؤتمرين، يا

معشر قوم آمنوا بالوحدة والتوحيد، ان مبدأ هذا المؤتمر توحيد الاراء في التعليم، وأن الغاية السامية التي نرمي إليها وهي وحدة أبناء الأقطار الشقيقة الثلاثة، وحدة بين طلبة المعاهد العصرية والمعاهد القومية الإسلامية، هي وحدة أسسها الإسلام والعربية وطريقها التعليم والعمل" (55).

وألقى مفدي زكريا في هذا الملتقى قصيدة مطلعها:

قم بيوم الشباب، حي الشباب  واستمع من فم الزمان الجوابا

إلى أن يقول :

أيها النشء أنتم الناس صونوا  أمة سامها الشقاق العذابا

واحفظوا وحدة الشمال بعزم  يبق الشمال حرا مهابا(56)

كما تلقى المؤتمر عدة برقيات تأييد وتشجيع، وردت من جهات مختلفة من المغرب العربي، وبخاصة من المغرب الأقصى، الذي حرمت السلطات الفرنسية طلبته من المساهمة في مؤتمرهم بتونس(57).

ونحن وإن كنا لا نملك معلومات كافية عن جدول أعمال هذا المؤتمر، فإنه على مايبدو، قد واصل برنامج مؤتمر باريس (1933) المتعلق بالتعليم العربي، فقد ذكر أبو القاسم سعد الله، أن الشيخ الزاهري، الذي مثل علماء الجزائر بالمؤتمر، قد ألقى في الجلسة الأولى لهذا اللقاء " تقريرا عن حالة التعليم الإسلامي الحر بالجزائر" وأن المؤتمر قد أوصى بخصوص الجزائر بما يلي : "على جمعية العلماء أن تضع برنامجا للتعليم الحر، وعلى الحكومة الفرنسية التوقف عن منع الجزائريين من تأسيس المدارس الحرة، ومطالبتها بمنحهم الحرية الدينية لتأسيس المدارس القرآنية وفتح الكتاتيب التي أغلقتها السلطات الفرنسية عموما في الجزائر، وفتح المساجد أمام المسلمين لنشر العلم بها، وحث الشعب الجزائري على إنشاء المدارس الحرة"، كما أن المؤتمرين ناقشوا أيضا "الحالة المادية لطلبة التعليم الإسلامي والتعليم الثانوي الحديث" (58).

ويبدو أن المؤتمر قد عالج أمورا أخرى ذات أهمية تعلقت بوحدة المغرب العربي، فقد ذكر أحد الكتاب الفرنسيين خطأ، أن مؤتمر تونس قد إنعقد في جانفي (1934) وأن المؤتمرين قد وافقوا على "إجراءات شجاعة ضد فرنسا " إذ أنهم أقروا " مبدأ الإستقلال المطلق" لبلدانهم واعتبروا المغرب العربي أمة واحدة، تشتمل على المغرب الأقصى والجزائر وتونس، ودعواهم هذه تعتمد على قاعدة مشتركة واحدة هي : "الإسلام" (59).

وإذا كان الكاتب الفرنسي قد أخطأ في تاريخ إنعقاد المؤتمر الرابع، فإنه كان على حق فيما ادعاه حول "مبدأ الإستقلال"، فقد ألقى الشاعر مفدي زكرياء في هذا المؤتمر خطابا خلص من خلاله إلى عشر نقاط أساسية سماها "عقيدة الوحدة لشباب شمال إفريقيا"(60) وهي النقاط التي يمكن اعتبارها إيديولوجية للطلبة لتوحيد المغرب العربي، نظرا لما احتوته من إيمان راسخ، باعتبار المغرب العربي وطنا واحدا لا يتجزأ، مطورة بذلك شعار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من شعار جزائري إلى شعار طلابي : "الإسلام ديننا وشمال إفريقيا وطننا والعربية لغتنا"، ومنها أيضا الدعوة إلى بذل النفس والمال في سبيل تحرير المغرب العربي، والعمل بدون هوادة على وحدته، كما نبذت التفرقة وسياسة الإندماج، وربطت المغرب العربي بالمشرق العربي، فالمغرب العربي "جزء لا يتجزأ من جسم الشرق العربي" يرتبط به إلى الأبد بروابط اللغة والعروبة والإسلام(61).

لقد تجاوزت إذن، جمعية الطلبة ميدان إقامة علاقات الصداقة الشخصية بين طلاب المغرب العربي، والدفاع عن أحوالهم المادية والأدبية إلى ميدان بالغ الأهمية، هو العمل لوحدة المغرب العربي، فقد إرتفعت الجمعية بأعمالها إلى مستوى التنظير الواعي بوحدة المغرب العربي، أي أنها انتقلت من المناداة بالشعارات إلى العمل الحضاري العربي الإسلامي الميداني، ويبدو أن مؤتمر سنة 1935 قد دفع الجمعية أكثر في هذا الإتجاه، وذلك ما لمسناه من المؤتمر الخامس بمدينة تلمسان.

بدأت الدعاية الطلابية لمؤتمر تلمسان في جوان (62) 1935، وانعقد المؤتمر فيما بين 6-10 سبتمبر، بقاعة الأفراح، وحضره ما يزيد عن ألفي شخص(63)، وعقدت بعض جلسات المؤتمر بنادي السعادة والنادي الإسلامي(64)، أما النقاط التي عالجها المؤتمر وكون لجانا لأجلها فهي:

1- تعليم اللغة العربية بالجزائر، 2- التعليم الموحد وتطبيقه بالجزائر،

3- توحيد التربية بشمال إفريقيا، 4- مقاومة الأمية بشمال إفريقيا،

5- المسائل العامة(65).

وحضر المؤتمر جمع غفير من الطلبة، ومن المواطنين الجزائريين، وعلى رأسهم المهيئون للمؤتمر السادة : غرسي محمد، قدور ساطور، عبد الرحمان ياسين، حميد بن ونيش، محمد الزميرلي، مفدي زكريا، وتاعموت عيسى (مراسل جريدة الأمة)، أما من المغرب الأقصى، فحضر الأستاذ ابراهيم الكتاني والسيد مولاي أحمد الوزاني ومرصوق الهاشمي، ومن تونس الحبيب ثامر وعبد الوهاب بكير وعلالة (علي) البلهوان والهادي البلهوان والشاذلي النيفر وعثمان الكعاك والصادق المقدم ومحمد المالقي، ومثل جمعية العلماء في هذا المؤتمر الشيخ محمد البشير الإبراهيمي(66)، أما عن الجانب الفرنسي فقد حضر جلسة الإفتتاح السيد فلور رئيس بلدية مدينة تلمسان(67).

افتتح المؤتمر تحت إشراف الشيخ البشير الإبراهيمي ورئاسة السيد الحبيب ثامر، (68) وألقى رئيس المؤتمر كلمة باللغة العربية خلاصتها أن غاية المؤتمر هو إحياء وحدة المغرب العربي ومعالمها الحضارية العربية الإسلامية، متفائلا بمستقبل زاهر سيجمع الطلبة في " وطن واحد " هو المغرب العربي، مطالبا بالسعي للإشتغال بمشكلة التربية والتعليم، وعدم الإعتماد الكلي على الحكومة الفرنسية التي أظهرت تقاعسا في تلبية مطالب واقتراحات المؤتمرات السابقة وتنفيذها. ولذلك قام رئيس بلدية تلمسان مسجلا احتجاجه ضد رئيس المؤتمر قائلا، أن وحدة المغرب العربي يشهد بها التاريخ، ولكن " هناك أيضا وراء هاته الطبيعة قوة أخرى وحدت هي

الجمهورية الفرنسية (..!) فلا يمكن أن يعكر صفو هذا النظام أفكار تساعد على الهيجان (..!) وما توحد الشمال الإفريقي إلا تحت نفوذ فرنسا (..!)" (69) وقد واجه علالة البلهوان شيخ البلدية "بإحصائيات رسمية وأرقام مدققة " مبينا أن "الحكومة الفرنسية قد قصرت في واجباتها إلى حد الإجحاف" (70) ... تجاه المغاربة.

ومن الذين تناولوا الكلمة في الجلسة الأولى، الشيخ البشير الإبراهيمي، الذي "بهر" عقول الحاضرين، متكلما عن تاريخ تلمسان ووحدة المغرب العربي في "الماضي والحال والمستقبل" وشجع الطلبة في مسعاهم وحرضهم على العمل المستمر لصالح الأمة، مع التمسك بالقيم الحضارية لدينهم، و"الإحتفاظ بلغة أبائهم وأجدادهم"، وأختتم حفل الإفتتاح بقصيدة ألقاها "شاعر الشمال الإفريقي السيد مفدي زكريا"(71). مطلعها:

أهلا بنسل الفاتحين ومرحبا • وتحية ومبرة ووفاء

هذي عظام الفاتحين من الثرى• قد صفقت فرحا بكم ودعاء

إلى أن يقول

إن الجزائر في الغرام وتونسا • والمغرب الأقصى خلقن سواء

نحن العروبة والشمال بلادنا • وبه نعيش أعزة كرماء(72).

خرج مؤتمر تلمسان بتوصيات مهمة، منها بخصوص الجزائر، أنه طالب الحكومة الفرنسية بزيادة عدد المدارس الخاصة بالأهالي، وألح على جعل اللغة العربية "لغة رسمية" على أن تكون إجبارية في المدارس الإبتدائية، وفتح المدارس الحرة لتعليم اللغة العربية وإنشاء فروع في مدرسة ترشيح المعلمين (النورمال) بالعربية وتأهيلهم للتعليم بها، وطالب المؤتمر بإدخال اللغة العربية في المعاهد الثانوية ورفع مستواها في "المدارس الجزائرية الثلاث"، ورفع مستوى تعليم آداب اللغة العربية بكلية الجزائر، واقترح المؤتمرون تعليم العربية للشعب وهذا بإعطاء الحرية للعلماء بإلقاء محاضرات ودروس بالمساجد أن تتكفل بهذه العملية جمعية العلماء المسلمين الجزائريين(73) .

أما بخصوص المغرب العربي ككل، فاوصى المؤتمر بتوحيد التربية والتعليم والثقافة، وطالب بتدريس تاريخ المغرب العربي في المدارس الحكومية الإبتدائية، وعلى الجمعيات العلمية والأدبية أن توحد جهودها لنشر التاريخ الإسلامي والعربي والشمال الإفريقي والعمل على توحيد أساليب التعليم وكتبه وبث الوعظ والإرشاد وتعليم المرأة "تعليما قوميا يمكنها من تربية أبنائها تربية قومية"، كما ناشد المؤتمر كل المدارس والجمعيات الثقافية بالمغرب العربي في العمل على رفع الأمية عن أهل المغرب العربي، بما لديها من وسائل، وقدم المؤتمر إقتراحات إلى الحكومة الفرنسية لإنشاء المدارس في جميع المدن والقرى، وتكليف معلمي اللغة بالقاء دروس ليلية، وطالب بتكوين "جمعية لمقاومة الأمية" بالمغرب العربي(74).

وهناك مسائل أخرى عالجها المؤتمر، كفتح الأبواب أمام الطلبة للعمل في الإدارة والدخول إلى المدارس العليا كالفرنسيين، والمساواة بين الأهالي والفرنسيين في الخدمة العسكرية، إضافة إلى مسائل نظامية كتنقيحه للقانون الأساسي(75).

وعلى هامش المؤتمر، أقيمت للطلبة حفلات ومسامرات في النوادي الثقافية، ناهيك عن زيارة المعالم الأثرية العربية الإسلامية(76). وعلى كل، فقد وضع مؤتمر تلمسان برنامجا حضاريا للطلبة على غاية من الخطورة على مستقبل النظام الإستعماري بالمغرب العربي، وإن كنا لم نحصل على مناقشات الطلبة وتدخلاتهم في جلسات المؤتمر، فإنه يبدو، أنهم قد ذهبوا في مناقشاتهم إلى أبعد حدود الإمكان على أمل توحيد بلادهم، بما في ذلك الحديث عن العادات والتقاليد العربية الإسلامية التي من شأنها أن توحد الصفوف، وكثيرا ما تدخل الشيخ الإبراهيمي موجها في مداولاتهم(77)، إذ ذهب أحد المتدخلين من الطلبة مقترحا توحيد الزي واللباس في المغرب العربي، داعيا إلى تأسيس مصانع ونقابات تجارية للألبسة الموحدة لأهالي المغرب العربي(78).

تابعت السلطات الفرنسية مؤتمر تلمسان عن طريق ممثليها - رئيس بلدية تلمسان- وكتابها المهتمين بالحركة الوطنية بالمغرب العربي، همهم في ذلك إطلاع حكومتهم،

فقد ذهب أحد الكتاب مذكرا بأن المؤتمر قد عقد في مدينة تلمسان بإعتبارها "عاصمة الإسلام القديمة للمغرب العربي"، والتي هي عاصمة "تاريخية" تقابل "العاصمة السياسية" (الجزائر) ومن شأنها أن تؤثر تاثيرا كبيرا على المؤتمرين، منبها إلى تأثير العلماء الجزائريين البالغ على المؤتمر عن طريق إشراف الشيخ البشير الإبراهيمي عليه، قائلا : أن المؤتمرين أرادوا تطبيق أماني العلماء من خلال توصياتهم (79). ولاحظ كاتب آخر، من أن المؤتمر قد أظهر ساعة إفتتاحه من طرف رئيسه الذي خطب باللغة العربية ونادى بوحدة مسلمي المغرب العربي، وأظهر "حقدا أعمى" ضد فرنسا، وهو الأمر الذي دفع السيد فاللور(M.Valleur) (رئيس بلدية تلمسان) إلى الإحتجاج بشدة، ومنع الطلبة من مؤتمرهم بقاعة الأفراح بتلمسان(80) ، وأضاف الكاتب مستغربا، أن المؤتمرين بتوصياتهم، كانوا يطالبون السلطات الفرنسية بالتخلص من حيادها لتساعدهم على إنشاء وتطوير ما يعرف "بالحس الوطني" الذي ما هو إلا حس "عربي"، ومن ثم فهو "أجنبي" عن المغرب العربي، ويشكل خطرا حقيقيا على السيادة الفرنسية نفسها، وينتهي إلى أن المؤتمر كان مؤتمر سياسيين، عالجوا أمورا سياسية، ليست أمورا نقابية طلابية، وأن المؤتمر حضرته شخصيات لا علاقة لها بعالم الدراسة والكليات، محذرا سلطات بلاده لتجعل حدا لمثل هذه التظاهرات (81).

كان مؤتمر تلمسان قد أوصى أن يعقد المؤتمر السادس بمدينة فاس، وبدأت التحضيرات لهذا المؤتمر، إبتداء من شهر أبريل1936 (82)، على أن يعالج المؤتمر النقاط التالية : 1- التعليم العربي بالمغرب الأقصى، 2- التعليم الفلاحي والتجاري والصناعي بإفريقيا الشمالية، 3- قواعد حفظ الصحة والرياضة البدنية بالمدارس في شمال إفريقيا، 4- الأبواب المفتوحة في وجه الطلبة(83). غير أن السلطات الفرنسية، التي إستخلصت العبر من مؤتمر تلمسان، ما كان لها أن تدع الطلبة يعقدون مؤتمرهم أحرارا بفاس دون إشرافها، إذ أبلغ المقيم العام الفرنسي السيد بيروتون (Peyrouton) الطلبة في 4 أوت بضرورة عقد مؤتمرهم بالرباط بدل مدينة فاس،

على أن يؤخر تاريخ إنعقاد المؤتمر إلى 12 أكتوبر، وقد إحتج الطلبة على ذلك، وامام إصرار المقيم العام قبلوا، غير أنه أوضح لهم انه يريد أن يترأس بنفسه جلساته(84)، ويلقي فيه كلمة الإفتتاح، ويتولى هو نفسه إعلان برنامج المؤتمر(85)، وقد رفض الطلبة هذا العرض، وقرروا عقد مؤتمرهم في جهة أخرى، فاقترح عليهم عبد الخالق الطريس عقده في مدينة تطوان، وسعى بعد ذلك لدى الحكومة الإسبانية، التي رحبت بعقد المؤتمر في تطوان فيما بين 21 إلى 27 أكتوبر 1936 (86).كان عبد الخالق الطريس قد أسس في المنطقة الإسبانية بمراكش، جمعية الطالب المغربية (المراكشية) في 23 مارس1937 (87)، وكان أعضاء هذه الجمعية يحضرون مؤتمرات جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقية السنوية(88)، وكانت السلطات الفرنسية قد منعتهم من حضور مؤتمر تونس سنة1934 (89)، كما أنهم لم يحضروا مؤتمر تلمسان على ما يبدو.

حضر عبد الخالق الطريس نقاط المؤتمر السادس في المواضيع التالية، التي وجهها إلى صحف المغرب العربي، يدعو من خلالها الطلبة الحضور إلى مؤتمرهم بتطوان:

1- رفع المستوى الفكري بالشمال الإفريقي، 2- تقوية العلاقات المختلفة بين الأقطار الثلاثة، تونس والجزائر والمغرب وربط الصلات بين هذه الأقطار والشعوب العربية والإسلامية على العموم، 3 - توحيد مناهج التعليم في الأقطار الثلاثة، 4- تحقيق مشروع التاريخ المشترك بين الأقطار الثلاثة ومشروع موسوعة الشمال الإفريقي، 5- إستقلال الأحباس الإسلامية لمصلحة النهضة في المغرب العربي(90).

وبناء على الدعوة السابقة انعقد المؤتمر في تطوان، بحضور خليفة السلطان مولاي الحسن بن المهدي وممثلي السلطات الإسبانية(91)، ولا ندري شيئا الآن عن جلسات أو توصيات هذا المؤتمر، كما أن السلطات الفرنسية منعت حضور طلبة

المغرب العربي إلى تطوان(92)، وهو الأمر الذي افتر المؤتمر وعرقل الحركة الطلابية المغاربية لبضع سنين كما سيظهر ذلك لاحقا.

ويبدو، أن محاولات السلطات الفرنسية لضرب مسيرة جمعية الطلبة، هي التي دفعت أحد الطلبة الجزائريين بتونس، هو محمد العيد الجباري إلى إنشاء جمعية في ديسمبر 1936 سماها "شبيبة شمال إفريقيا الموحدة"، التي من مبادئها : " إفريقيا الشمالية وحدة لا تتجزأ " وهي " ...أمة واحدة يجب أن تظل أبد الدهر أمة واحدة " و" الشمال الإفريقي شعب واحد، يجب أن تكون لغته وثقافته وعاداته واحدة " وأنه "... وطن واحد، يجب على بنيه أن يكونوا في جهادهم والنضال من أجله واجهة واحدة " (93).

والملاحظ أن مبادئ هذه الجمعية -كما يظهر- قد استمدت من توصيات مؤتمرات جمعية الطلبة، وبخاصة مؤتمري تونس (1934) وتلمسان (1935)، كما أن وجه التشابه جلي بين مبادئ جمعية " شبيبة شمال إفريقيا الموحدة " و" عقيدة التوحيد" التي قدمها مفدي زكريا في مؤتمر تونس سنة 1934.

لم يمض شهر على تاسيس الجمعية الجديدة، حتى وصل عدد المنخرطين بها إلى أزيد من 100 عضو، منهم 40 عضوا من جامع الزيتونة، كانوا يعقدون إجتماعات دورية في مقر الجمعية .(94) وقد ربط محمد العيد الجباري علاقته مع علال الفاسي وعبد الخالق الطريس، وأمدهم ببطاقات إنخراط في الجمعية، إذ وزعت 600 بطاقة في المغربالأقصى بالمنطقة الفرنسية، و400 بطاقة بالمنطقة الإسبانية(95)، أما في الجزائر، فقد إنتقل إليها الجباري وأسس بها فروعا لجمعيته، لكن السلطات الفرنسية تنبهت لنشاطه واعتقلته مع نهاية سنة 1937(96).

وخلاصة القول أن السلطات الفرنسية، قد عرقلت الحركة الطلابية المغاربية خلال سنة 1937/1936 لخطورتها على نفوذها في المغرب العربي، واتصالها بالإصلاح من جهة، والأحزاب السياسية من جهة أخرى، وبخاصة نجم شمال إفريقيا.

## الملحق رقم 1

عقيدة التوحيد لشباب شمال إفريقيا

1) أمنت بالله ربا، وبالإسلام دينا، وبالكعبة قبلة، وبالقرآن إماما وبسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم نبيا ورسولا، وبشمال إفريقيا وطنا واحد لا يتجزأ.

2) أقسم بوحدانية الله أنني أؤمن بوحدانية شمال إفريقيا وأعمل لها مادام في قلب خافق، ودم دافق ونفس عالق.

3) الإسلام ديننا -شمال إفريقيا وطننا- والعربية لغتنا.

4) لست مسلما ولا مؤمناولا عربيا، إذا لم أبذل نفسي ومالي ودمي في سبيل تحرير وطني العزيز (شمال إفريقيا) من أغلال العبودية وإخراجه من ظلمات الجهل والفاقة إلى نور العلم والرفاهية والعيش السعيد.

5) كل مسلم بشمال إفريقيا يؤمن بالله ورسوله ووحدة شماله هو أخي وقسيم روحي فلا أفرق بين تونسي وجزائري ومغربي ولا بين مالكي وحنفي وشافعي وأباضي وحنبلي ولا بين عربي وقبائلي ولا بين مدني وقروي ولا بين حضري وآفاقي، بل كلهم إخواني أحبهم وأحترمهم وأدافع عنهم ما داموا يعملون لله وللوطن، وإذا خالفت هذا المبدأ فإنني أعتبر نفسي أعظم خائن لدينه ووطنه.

6) كل من عمل للتفرقة بين أجزاء وحدة وطني (شمال إفريقيا) أعتبره أكبر عدو لي ولوطني وأحاربه بكل وسيلة ولو كان أبي الذي أنجبني او اخي من أمي وابي.

7) وطني شمال إفريقيا، وطن ماجد له ذاتيته المقدسة وتاريخه الباذخ ولغته الكريمة وجنسيته العربية الشريفة. وكل من سولت له نفسه الإنسلاخ عن هذه الجنسية أو المروق من هذه الذاتية إعتبرته آبقا من وحدة وطني، وخارجا عن جماعة المسلمين ليدخل لقيطا ملحقا بجنسية غيره. فعليه غضب الرب! وغضب الشعب!.

8) قد تبين الرشد من الغي فلا سياسة إندماج ولا سياسة إستجداء نحن طلاب حق مغصوب وتراث مسلوب، فيجب أن نناله وكفى فلا منزلة بين المنزلتين إما وطني صميم، وإما خائن أثيم...

9) نحن لا نبغض الأجناس فلكل عباد الله والأجانب الذين يعيشون في بلادنا نحترمهم ما داموا يحترموننا ولا نؤذيهم ما داموا لا يلأوننا في حريتنا وكرامتنا وخيرات بلادنا فإذا راعوا حق صاحب الدار راعينا حق الضيوف لهم مالنا وعليهم ما علينا بهذا أمر ديننا الحنيف وبهذا تأمر ضمائرنا الطاهرة.

## الملحق رقم 1

10) وطننا شمال إفريقيا جزء لا يتجزأ من جسم الشرق العربي نفرح لفرحه ونتألم لآلامه ونتحرك لتحركه ونسكن لسكونه تربطنا به إلى الأبد روابط اللغة والعروبة والإسلام. وجهت جريدة " تونس الفتاة " في عددها الثالث عشر، بتاريخ 9 جويلية 1939، نداء إلى شباب شمال إفريقيا تدعوه إلى توحيد الجهود والتضامن في سبيل تحرير شمال إفريقيا ووحدتها، وعلى اثر هذا النداء أرسل مفدي زكريا إلى محرر الجريدة السيد رشيد إدريس " عقيدة التوحيد " المستخرجة من خطابه الذي ألقاه في المؤتمر الرابع لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين، المنعقد بقاعة الخلدونية بتونس سنة 1934. فقامت الجريدة بنشره في العدد 17، بتاريخ 9 أوت 1939، وقد أمدنا بهذه الوثيقة مصورة من نفس الجريدة الأستاذ محمد قنانش خلال سنة 1938، ونشرها الرشيد إدريس في بناء المغرب العربي، ص. 20-21 ونشرها كذلك، ناصر، مفدي زكريا، ص 52-50.

1) انظر مقالة عن الحركة الوطنية بمجلة الثورة الافريقية ( الجزائر).

Révolution Africaine, n° 196, semaine du 2 au 10/11/1996.

2) Roger le tourneau, Evolution politique de l'Afrique du nord 1920-1961, librairie Armand colin Paris 1962, p194 et Robert REZETTE, les partis politiques Marocains, librairie Armand colin; paris 1955, P76 et Noureddine SRAIEB politiques culturelles nationales et unité maghrébine) in Annuaire de l'afrique du nord 1970, paris 1971, P105.

3) REZETTE, op.cit.p76.

4) Charles- Robert, AGERON, Histoire de l'Algerie contemporaire, T II de l'insurrection de 1871 au délechenement dr la guérre de libération, presses universitaires de france, paris 1979.p.538

5) انظر ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945 الجزء 3 معهد البحوث والدراسات العربية، مطبعة الجبلاوين مصر 1975، ص 113- 114 .

6) اطلعنا الدكتور أبو القاسم سعد الله مشكورا على هذا العدد من مجلة ( التلميذ).

7) انظر رسالتنا الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1373-1628، 1954-1910، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ، جامعة الجزائر 1994/1993 نوقشت يوم 4 نوفمبر 1995 ص17.

8) انظر ملفا خاصا بجمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا بمديرية الأرشيف لولاية الجزائر AEMNA, ALGER.

Direction des archives wilaya d'alger 1Z12( 1919 -1956), /668.

وتوجد بالملف المحاضر السنوية لتنصيب رئاسة ومكتب الجمعية الموجهة الى والي ( البريفي) عمالة ( ولاية ) الجزائر، من 1919 الى 1956، كما توجد بـه قوانين الجمعية الأساسية لسنوات 1919، 1927، 1931، 1944.

9) انظر محضر 1919/03/18، الموجه الى الوالي ( البريفي )، نفس المصدر.

10) انظر القانون الأساسي بتاريخ 1919/03/19، نفس المصدر.

11) انظر القانون الأساسي المعدل بتاريخ 1927/02/28، نفس المصدر.

12) quai d'orsay n° 318 du Resident genéral à Tunis au président du conseil ministre des Affaires étrangéres, correspondance du 27/07/1920.

13) انظر بلقاسم، الاتجاه الوحدوي، مرجع سابق ص 172-170.

14) كانت " الجمعية الودادية للتلاميذ ( كذا ) المسلمين بافريقيا الشمالية(AEMAN)" بالجزائر: منضمة الى المنظمة الوطنية للطلبة الفرنسيين (UNEF) واتحدت خلال سنة 1927 مع " جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا (AEMNA) بباريس" انظر

15) Guy PERVILLE, les etudiants algeriens de l'université Francaise, 1880 1962 ed du CNRS, Paris1984, P90-91.

16) REZETTE, op.cit.P76.

Kamel BOUGUESSA, Emigration et politique, essai sur la formation et la politisation de la communauté algérienne en france a l'entre deux guerres these pour le doctoratde 3° cycle université réné descartes parisV sciences humaines sorbonne paris1970, p470.

17) انظر القانون الأساسي لجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين،المطبعة التونسية نهج سوق البلاط، تونس 1928 في :

AEMNA, dossier. A.4.44 centre de documentation national tunis.

18) l'etendard Tunisien du 4/01/1929, dos.A.44.C.D.C Tunis.

19) l'Etendard Tunisien du 25/01/, et du 8/02/1929,Ibid.

20) SRAIEB, Annuaire de l'Afrique du Nord, 1970, op.cit.P105, et REZETTE op.cit.P76.

21) سعد الله، الحركة، ج3، ص 114.

22) حسب بارفيي، الطالب الذي دعا الى طرد المتجنسين هو أحمد بلافريج نفسه. انظر PERVILLE, op.cit.p91.

23) سعد الله، الحركة، ج3،ص 115، وانظر كذلك نقلا عن الشهاب، عدد افريل 1930.

ALi MERAD , le reformisme, musulman en Algerie de 1925 à 1940 essai d'histoire religieuse et sociale, monton et co paris1967.p407.

24) PERVILLE, op.cit .p92.

25) Ibid.p99.

26) انظر الرشيد ادريس، كيان المغرب وافاقه " في كتاب بناء المغرب العربي أشغال ملتقىبناءالمغرب العربي بتونس(19-24 أكتوبر 1981)، ن/م دااا، عدد 1983/9، الجامعة التونسية، المطبعة العصرية، تونس.ص17.

27) انظر نشرة أعمال جمعية شمال افريقيا المسلمين لعامي 1932/1931، مطبعة الاتحاد، تونس، ص 12.

28) نفس المصدر ، ص ص 22-24.

29) انظر نشرة أعمال 1932/1931، ص40.

30) نفس المصدر ، ص42.

31) نفس المصدر، ص 40-42.

32) نفس المصدر، ص 43.

33) نفس المصدر، ص 14-19.

34) نفس المصدر، ص 20-21.

35) AGERON, Hist. de l'Algerie, T.II; P539.

36) نشرة أعمال 1931/1932، ص 44 وانظر كذلك نشرة أعمال المؤتمر الثاني لطلبة شمال افريقيا المسلمين، م.ت .ق تونس ملف (AEMNA, Dos A.4.44 رقم : س344).

37) نشرة أعمال المؤتمر الثاني، ص 16-11.

38) نفس المصدر، ص 85-109.

39) نشرة أعمال المؤتمر الثاني، ص 136.

40) نفس المصدر.

41) J.DESPARMET, ( Le II° congrés des étudiants musulmans nord- Africains), in L'A.F.n°10 octobre 1932, P575.

42) سعد الله الحركة، ج 3 ص 116.

43) DESPARMET, A.Fn° 10/1932, p.574-575.

44) REZETTE, op.cit.p.258.

45) نشرة أعمال المؤتمر الثالث لطلبة شمال افريقيا المسلمين، باريس 1933، مطبعة الاتحاد، تونس، ص 8-11.

46) نفس المصدر ص 3-4.

47) نشرة أعمال المؤتمر الثالث، ص 12.

48) نفس المصدر، ص 17-22.

49) نفس المصدر، ص 12.

50) محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919 -1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982، ص 61.

51) نشرة المؤتمر الثالث، ص 166.

52) نشرةالمؤتمر الثالث، ص 30-50.

53) نفس المصدر، ص167-168.

54) نفس المصدر، ص 4-5.

55) انظر الأمة (لأبي اليقظان)، عدد4، 29 جمادي الثانية 1353-1934/10/09 وعدد 5،7 رجب 1353-1934/10/16.

56) أنظر الأمة (أبو اليقظان) عدد 6، 14 رجب 1353-1934/10/23، والملاحظ أن الشطرة الأخيرة من البيت الأخير ناقصة، ولعل اكمال معناها يتم بقراءة (يبق) (فسيبقى)

57) نفس المصدر.

58) انظر سعد الله، الحركة، ج3، ص119.

59)- Robert Aron et autres, Les origines de la guerre d'Algérie Ed. Fayard, Paris 1962, p 65.

60) أنظر الملحق رقم : 1.

61) انظر ادريس، بناء المغرب العربي، ص 21-20 ومحمد ناصر، مفدي زكريا شاعر النضال والثورة، المطبعة العربية، غرداية، 1984 ص 52-50.

62) انظر الأمة (أبو اليقظان)، عدد 29، 16 ربيع الأول 1355-1935/06/18.

63) انظر نشرة المؤتمر الخامس لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا، تلمسان، سبتمبر 1935، المطبعة التونسية، بملف ص 4.

AEMNA, Dos A 4. 44, n° 500, CDN Tunis.

64) نفس المصدر، ص 21.

65) نشرة المؤتمر الخامس، ص 6.

66) انظر الأمة (لأبي اليقظان)، عدد 41، 11 جمادي الثانية 1354-1935/09/10.

67) نشرة المؤتمر الخامس، ص 6.

68) الأمة، عدد 41.

69) نشرة المؤتمر الخامس ص، 4-5.

70) نشرة المؤتمر الخامس، ص 7.

71) نفس المصدر، صفحة 6.

72) انظر القصيدة بجريدة الأمة (لأبي اليقظان) عدد 43/ 25 جمادي الثانية 1354-24 سبتمبر 1935.

73) نشرة المؤتمر الخامس، ص 2 10-12.

74) نشرة المؤتمر الخامس ص 12-17.

75) نفس المصدر، ص17-20 كما قدم المؤتمرون في اختتام مؤتمرهم شكرهم لسكان مدينة تلمسان لحسن الإستقبال والإقامة، كما قدموا شكرا خاصا للشيخ البشير الإبراهيمي على معاضدته الأدبية والمعنوية لهم، وتم الإتفاق على أن يكون المؤتمر السادس بمدينة فاس بالمغرب الأقصى، نفس المصدر، ص 21-22.

76) نفس المصدر، ص 23-24.

77) انظر الأمة (لأبي اليقظان) عدد 44، 2 رجب 1354-1935/10/01.

78) انظر الأمة (لأبي اليقظان)، عدد 45، 9 رجب 1354-1935/10/08.

79) J.DESPARMET, Le V° congrés des E.M.N.A, In L 'A.F no 1: décembre 1935, p716-719.

80) لم يسجل الطلبة في نشرتهم هذا الأمر، وذكروا أن جلسات لهم قد عقدت في نادي السعادة والنادي الإسلامي.

81) L.MOHENDIS, Le Vo congrés des E.M.N.A, In L'A.F.no 12, décembre 1935, p719-721.

82) انظر الأمة (لأبي اليقظان)، عدد 91، 5 رجب 1355/22 سبتمبر 1936، وحدد تاريخ انعقاد مؤتمر فاس فيما بين 25/20/جمادي الثانية 1355-12/7 سبتمبر 1936، انظر الأمة، عدد 85، 23 جمادي الأولى 1355-1936/08/11.

83) انظر الأمة، عدد 85.

84) انظر الأمة، عدد 91.

85) انظر الفاسي، الحركات، ص. 204، وانظر كذلك
(L.MOHENDIS, " La situation dans l'Afrique du nord ", In L'A.F.no 8-9, aout septembre 1936 p 456).

86) انظر حكيم محمد بن عزوز، وثائق الحركة الوطنية في شمال المغرب، عرض وتعليق، ج1، ط2، مؤسسة عبد الخالق الطريس للثقافة والفكر، تطوان، 1981، ص40-41.

87) نفس المصدر، ص 26.

88) انظر، ابن عزوز، وثائق الحركة، ص 27-28.

89) نفس المصدر ص 34.

90) الأمة (لأبي اليقظان)، عدد 94، 26 رجب 1355-1936/10/13.

91) ابن عزوز، وثائق الحركة ص 40-41.

92) REZETTE, op. cit, p 101.

93) انظر عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين ابان ثورة نوفمبر 1954، لاقوميك، الجزائر، 1986، ص 156، انظر كذلك، REZETTE, op. cit. p.275 ، وقد اشتملت بطاقة العضوية في جمعية الجباري، على قسم المنخرط في الجمعية على الإيمان والعمل من أجل النقاط الأربع الواردة في ظهر بطاقة العضوية، انظر REZETTE? op. cit, p386-389 انظر الملحق رقم : 2

94) هلال، نشاط الطلبة، ص 156.

95) REZETTE, op. cit. p 275.

96) هلال، نشاط الطلبة، ص 157.

اليوم الدراسي الأول حول التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية
المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ٥٤
الجزائر، 15 فيفري 1996

# الطاقة النووية :
# بين المخاطر والإستعمالات السلمية

عمار منصوري
باحث في الهندسة النووية
مركز تنمية التقنيات النووية
- الجزائر.

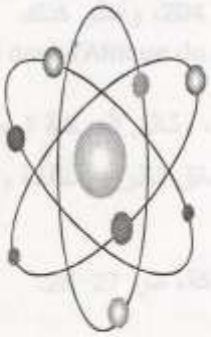

بسم الله الرحمن الرحيم

# الإهداء

إلى أرواح ضحايا القنبلة الذرية التي
فجرها المستعمر الفرنسي يوم السبت
13 فيفري 1960 على الساعة 7 سا
و4 د بمنطقة رقان.

## محتوى المحاضرة


الجزء الأول : التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية

1- كلمة حول الحدث

الجزء الثاني : الطاقة النووية:بين المخاطر والإستعمالات السلمية

2 - مقدمة

3 - بنية المادة

4 - اليورانيوم

5 - تطور الهندسة النووية

6 - المفاعلات النووية

7 - النفايات المشعة

8 - إستعمالات الطاقة النووية لأغراض عسكرية وآثارها

9 - إستعمالات الطاقة النووية لأغراض سلمية وفوائدها

9 -1- الطاقة النووية وتوليد الكهرباء

9 -2- الأهمية الطاقوية للنووي

9 -3- الطاقة النووية و تحلية مياه البحر

9 -4- الإستخدامات المختلفة للتقنيات النووية

9 -5- الحماية من الأشعة

10 - القوانين النووية الدولية

11 - الوكالة الدولية للطاقة الذرية

12 - الهيئة العربية للطاقة الذرية

13 - الخلاصة

## الجزء الأول/ التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية

1- كلمة حول الحدث : إن الهدف من هذه المحاضرة هو الوقوف على أحداث ذكرى 13 فيفري 1960 بكل حقائقها التاريخية المأساوية الناتجة عن تفجير قنابل ذرية بالصحراء الجزائرية (رقان والهقار) وإنعكاساتها السلبية عبر الزمن على حياة الإنسان والحيوان والنبات والبيئة بصفة عامة. وحسب التقارير والوثائق الرسمية فإن ردود الأفعال قد إرتفعت آنذاك من جميع أنحاء العالم مستنكرة تلك الجرائم الناجمة عن التجارب النووية والمتمثلة في تفجير قنابل ذرية على التراب الجزائري قصد إبادة شعبه وثورته. إذ جيء آنذاك بعينات من مختلف الحيوانات من الجمال، والدواب والماعز والكلاب والأرانب والقطط و600 فأر مخابر وبعض الزواحف والحشرات والطيور. والنباتات والماء والأغذية. ولم تكتف بهذا الصنف من العينات بل تعدى ذلك إلى أخذ 150 سجين إضافة إلىالنساء الحوامل والصبيان والشيوخ، ضاربة كل الأعراف الدولية و الإنسانية. إستعمل كذلك في هذه التجربة أجهزة خاصة قصد دراسة مفعول الإنفجار النووي والإشعاعات الناتجة عنه على الكائنات الحية والنباتات، وقد حملت القنبلة النووية الأولى إسم اليربوع الأزرق (Gerboise bleue) وكانت طاقتها التفجيرية تساوي 80 كيلوطن أي أكثر بثلاث مرات من قنبلة هيروشيما (Hiroshima). وقد تلت هذه التجربة الأولى تجارب أخرى في المنطقة وكذلك في منطقة الهوقار. أما بالنسبة لمنطقة رقان فكانت التجارب على التوالي في 1 أفريل 1960 تحت إسم اليربوع الأبيض (Gerboise blanche) وفي07 ديسمبر 1960 تحت إسم اليربوع الأحمر (Gerboise rouge) مع العلم أن هذا التاريخ صادف الذكرى الثالثة لبناء معهد الدراسات النووية (07 ديسمبر1957) الكائن حاليا بشارع فرانز فانون بالجزائر العاصمة. اما التجربة الرابعة و المقررة ليوم 5 أفريل 1961 تحت إسم اليربوع الأخضر(Gerboise verte) فإن هذه الأخيرة وحسب

شهود عيان لم تفجر ومازالت إلى حد الآن بالمنطقة. وللإشارة فإن اليربوع هو حيوان يعيش بالصحراء والألوان الثلاثة الأولى المستعملة ترمز إلى علم فرنسا.

كما هو معلوم فإن التجارب النووية لم تقتصر على منطقة رقان فقط بل مست كذلك منطقة الهوقار حيث أستعملت التجارب النووية الباطنية. وعلى سبيل المثال نذكر التجربة التي أجريت تحت إسم مونيك (Monique) بقوة 120 كيلو طن في المكان المسمى تان أفالو (Tan Afalou) بعين إيكر (In Iker ) بمنطقة الهقار. وللتذكير فإن فرنسا بقيت بمنطقة رقان و الهقار إلى غاية 1967 في إطار إتفاقية إفيان.

وبهذه المناسبة أشيد بمبادرة وزارة المجاهدين لإحياء هذه الذكرى المأساوية بعد ستة وثلاثين سنة من النسيان وأتمنى أن يحظى هذا الملف بالعناية الكاملة واللائقة لإزالة الغبار عنه وإخراجه من طي النسيان.فعلامات إستفهام عديدة لازالت تنتظر الجواب. وسنساهم في التكفل به بكل عزم وإخلاص، إن شاء الله، في إطار كتابة تاريخ بلادنا وذاكرة هذه المناطق على وجه الخصوص لكي لا ننسى ما عاناه شعبنا و ألا نعاتب لعدم مساهمتنا في كتابة هذه الذاكرة الجماعية.

شجرة المعرفة:
رواد العهد النووي من
هنري بكرال (Henri Beckerel)
إلى
ألبير أنشطاين (Albert Einstein)

القنبلة الذرية الفرنسية الأولى : حمودية (رقان) السبت 13 فيفري 1960

جدول رقم 1 : الإنفجارات النووية الأولى في العالم

| البلد | قنابل ذرية (A) (الإنشطار = Fission) | قنابل هيدروجينية (H) (الإنصهار = Fusion) |
|---|---|---|
| الولايات المتحدة الأمريكية | 1945/07/16 | 1952/11/01 |
| الإتحاد السوفياتي سابقا | 1949/08/29 | 1953/08/12 |
| المملكة البريطانية | 1957/10/03 | 1957/05/15 |
| فرنسا | 1960/02/13 | 1968/08/24 |
| الصين | 1964/10/16 | 1967/06/17 |
| الهند | 1974/05/16 | - |

"الطاقة النووية فيها بأس شديد ومنافع للناس ومنافعها أكبر من بأسها"

شكل رقم1 : الإستعمالات العسكرية والمدنية للطاقة النووية

***"Nuclear energy can be used for good and bad"***

## الجزء الثاني/ الطاقة النووية : بين المخاطر و الإستعمالات السلمية

**2 مقدمة :**

تحتوي هذه المحاضرة على أهم المحاور التي تتعلق بمخاطر الطاقة النووية في إستعمالاتها لأغراض عسكرية و بتطبيقاتها السلمية العديدة والمفيدة للإقتصاد والمتمثلة في توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر وفي إستخدام المصادر المشعة بأنواعها المختلفة في الطب والزراعة وحفظ الأغذية والصناعة وفي الحفاظ على البيئة وفي البحوث الأساسية والتطبيقية المتقدمة. إن هذه الإستخدامات تزداد يوما بعد يوم وتتميز بأنها آمنة وخالية من الحوادث بشكل عام.

كما يشكل تطور الهندسة النووية محورا هاما في هذه المحاضرة خاصة فيما يتعلق بالأجيال المختلفة للمفاعلات النووية، والوقود النووي المستعمل لتشغيلها ودورته، وتسيير النفايات المشعة الناتجة والتعرض كذلك إلى كل ما يتعلق بالقوانين الدولية في هذا الميدان والهيئات المختصة في الطاقة النووية على المستويين العربي والدولي.وقبل التعرض إلى هذه النقاط علينا أن نبدأ من الأساس أي من بنية المادة والذرة وما تحتوي عليه من

أسرار وعلى وجه الخصوص ذرة اليورانيوم التي هي مصدر الطاقة النووية وذلك لتسهيل فهم المحاضرة وبالتالي تعميم المعرفة "وقل ربي زدني علما".

**3- بنية المادة :**

إن المادة سواء كانت سائلة أو جامدة أو غازية فإن بنيتها تتكون في مجموعها من ذرات، إبتداء بأخفها وهو الهدروجين ووصولا إلى أثقلها وهو اليورانيوم. وسنتعرض الآن لمكونات الذرة التي تتبع في نظام بنائها المجموعة الشمسية فهي تتكون من نواة تسبح حولها الإلكترونات.

**3-1- تركيب النواة :**

تتألف النواة من جسيمات تدعى نوكليونات: البروتونات والنترونات، حيث يوجد في كل نواة Z بروتون و (A-Z) نترون مع العلم أن كل عنصر يرمز إليه ب X حيث:

X : رمز العنصر A : العدد الكتلي و Z : العدد الذري

مثلا : U $^{235}_{92}$ بحيث U : يرمز لعنصر اليورانيوم و235 كتلتة الذرية و92 هو عدد إلكتروناته و في نفس الوقت عدد بروتوناته اما عدد نتروناته يساوي (N=A-Z) أي 143 = 92 - 235

**3-2- الشحنة النووية :**

إن عدد الشحنات العنصرية التي تحملها النواة يطابق العدد الذري العنصري.

إن عدد النترونات (N) في النواة أعلى بصفة عامة من عدد البروتونات وعدد الكتلة (A) يساوي العدد الكلي للنكليونات في النواة (أي البروتونات+ النوترونا) .

لقد تم تبيان وجود دقائق أخرى ذات أصل نووي إلى جانب النوكليونات.

- تنتج هذه الدقائق من النوى غير المستقرة وهي تتشكل لحظة بثها:
- البوزيتون $e^+$
- النغاتون $e^-$

} يصدران عند تهافت النواة بفعل إشعاع $\beta^-$ و $\beta^+$

- النوترينو: ذو الكتلة المعدومة عمليا

الميزون : وهو أثقل من الإلكترون ويظهر في التفاعلات النووية عند الطاقات العالية جدا.

3-3- أبعاد النواة :_

قطر النواة قريب من 10-12سم أما قطر الذرة فهو حوالي 10-8 سم

3-4- التكافؤ كتلة – طاقة :

إن كتلة النواة أقل من مجموع كتل مكوناتها ، عند أخذ هذه المكونات في الحالة الحرة. فالفارق بينهما هو النقص في الكتلة حسب العلاقة: $E = MC^2$ (علاقة انشطاين).

بحيث : E : طاقة إرتباط النواة M : نقصان الكتلة C : سرعة الضوء في الفراغ

4 - اليورانيوم :

4-1- خواص اليورانيوم :

إكتشف عنصر اليورانيوم والذي يرمز إليه بـ U سنة 1841 وهو أثقل عنصر موجود في الطبيعة.

إن كل العناصر الموجودة في الطبيعة تتميز بخواص فيزيائية وكيميائية. أما بالنسبة للعناصر المشعة، فزيادة على الخواص السالفة الذكر، تتميز بخواص نووية متمثلة في:

- تراجع النشاط الإشعاعي.
- الدور أو نصف العمر.
- نوع الإشعاعات المرسلة وطاقاتها.

إن اليورانيوم الطبيعي يتكون من U238 بنسبة 99.3% و U235 بنسبة0.7%مع العلم أن اليورانيوم U238 قابل للتخصيب وذلك بجذبه نترونا متحولا هكذا إلى بلوتونيوم Pu239 القابل للإنشطار.

أما اليورانيوم $U_{235}$ فهو قابل للإنشطار بحيث إذا قذف بنترون ينقسم إلى نواتين مشعتين أصغر منه مع تحرير طاقة عالية (200 MeV) وإنطلاق 2.5 نترون تقريبا.

ومن ناحية أخرى فإن اليورانيوم $^{238}_{92}U$ له نصف عمر يساوي 4.5 مليار سنة ويحتوي على 92 إلكترون (Z) و146 نترون (N=A-Z) و 92 بروتون وكتلة ذرية تساوي 238 وحدة كتلة ذرية (uma).

واليورانيوم $^{235}_{92}U$ له نصف عمر يساوي 713 مليون سنة ويحتوي على 92 إلكترون و 143 نترون وكتلة ذرية تساوي 235 وحدة كتلة ذرية (uma).

**2-4- إستعمالات اليورانيوم :**

يستعمل الأورانيوم كوقود في المفاعلات النووية لإنتاج الطاقة النووية. ويكون عند إستعماله في أحد الأشكال التالية :

- أوكسيد اليورانيوم $UO_2$ .
- معدن اليورانيوم U .
- خليط أوكسيد اليورانيوم وأوكسيد البلوتونيوم $UO_2$-$PUO_2$

إن تحرير الطاقة النووية لها مصدران هما :

أ- بتفاعل الإنشطار والذي يخص النوى الثقيلة مثل اليورانيوم و البلوتونيوم. وتمثل هذا التفاعل في تصدع النواة الثقيلة بتأثير إصطدامها مع نترون (قذيفة) وإنقسامها إلى نواتين مع تحرير طاقة كبيرة كالتالي :

$$^{1}_{0}n + ^{235}_{92}U \longrightarrow ^{87}_{35}Br + ^{146}_{57}La + 3\,^{1}_{0}n + E$$

نترون اليورانيوم البروم اللانتانيوم نترونات طاقة

للعلم، فإنه يمكن أن نتحكم في عملية الإنشطار في المفاعلات النووية إلا أن هذا ليس ممكنا في انفجار القنبلة الذرية (A).

ب- بتفاعل الإلتحام والذي يخص إجتماع نواتين خفيفتين، مثل الدوتـون والتريسيوم لتشكيل نواة أثقل مع طرد نترون أو بروتون وتحرير طاقة كبيرة جدا.

ومن ثم فإن تفاعل الإلتحام المستخدم في القنبلة الهيدروجينية (H) هو كما يلي :

$$_1^2H^+ + _1^3H^+ \longrightarrow {}^4_2He^{2+} + {}^1_0n + E$$

دوتون تريسيوم هليوم 4 نترون طاقة

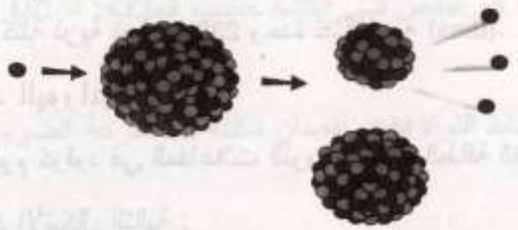

طاقة + (200 MeV)

نترون $_0^1n$ 235 U نواتج الإنشطار نترونات

شكل رقم 2 : إنشطارذرة اليورانيوم

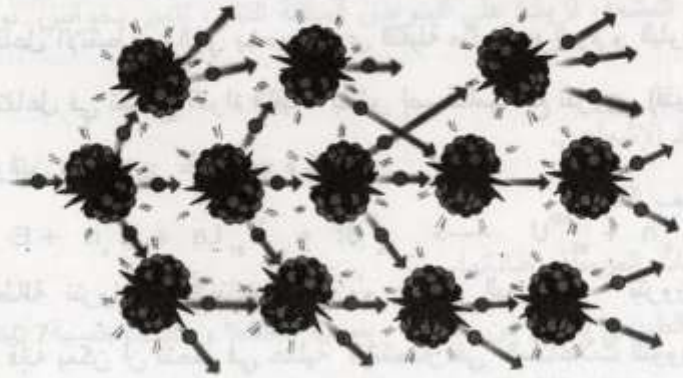

شكل رقم3 : التفاعل بالتسلسل

5 – تطور الهندسة النووية :

إن تطور الهندسة النووية يرجع إلى سببين أساسيين وهما :

أ – الإكتشافات الأساسية في العلوم الفيزيائية من أوائل القرن إلى سنة 1940 وتركزت هذه الإكتشافات حول :

- بنية الذرة.
- النشاط الإشعاعي.
- النترون.
- التفاعل بالتسلسل.

فبفضل إكتشاف التفاعل بالتسلسل والمراقب أصبح تصميم المفاعلات النووية ممكنا وبالتالي تأنيس واستغلال الطاقة النووية.

ب – الأزمة الطاقوية التي تسمى بأزمة البترول وإفناء مناجم الفحم.

إن الإكتشافات العلمية الكبرى التي ساهمت بقسط كبير في تطور الهندسة النووية كانت على النحو التالي :

1896 : تم إكتشاف النشاط الإشعاعي الطبيعي من طرف هنري بيكرال (Henri Becquerel) الحائز على جائزة نوبل في الفزياء سنة 1903 وللتذكير فإن سنة 1996 تصادف الذكرى المائوية لإكتشاف النشاط الإشعاعي.

1898 : تم إكتشاف مبدأ النشاط الإشعاعي من طرف بيار وماري كوري (Pièrre et Marie Curie) والبحث الحائزين على جائزة نوبل في الفيزياء سنة 1903 وجائزة نوبل في الكيمياء سنة 1911 من طرف ماري كوري (Marie Curie).

1905 : تم كتابة المعادلة الشهيرة $E=MC^2$ لألبير آنشتاين (Albert Einstein) الحائز على جائزة نوبل في الفيزياء سنة1911.

1919 : تـأكيد إكتشـافات هنري بيكـرال وبيـار ومـاري كـوري مـن طـرف إرنسـت روترفور(Ernest Rutherford) الحائز على جائزة نوبـل فـي الفيزيـاء سنة 1908، حيث أنجز أول إستحالة إصطناعية غير تلقائية للذرة.

1932 : تم اكتشاف عنصر من المكونات الأساسية للنواة وهو النـترون مـن طـرف جامس شادويك(James Chadwick) الحائز على جائزة نوبل في الفيزياء سنة 1935.

1938 : تم إنجاز إنشطار ذرة اليورانيوم من طرف أوتو هان (Otto Hahn) الحـائز على جائزة نوبل في الكيمياء سنة 1944 وفريتز ستراسمان (Fritz Strassman).

1939 : تـم تـأكيد شـروط التفـاعل النـووي بالتسلسـل، مـن طـرف فريدريـك جوليـو (Frédéric Jolliot) الحـائز علـى جـائزة نوبـل فـي الكيميـاء وهـانس هلبـان ولـو كووارسك (Hans Halban et Lew Kowarski) وكذلك تمت البرهنة على أن إنشـطار ذرة يورانيوم يصاحبه إنطلاق ما بين 2 و3 نترونات والتي بدورهـا تقـوم بتشـطير نوى أخرى من اليورانيوم، وبالتالي إحداث التفاعل النووي بالتسلسل.

1942 : في 2 ديسمبر 1942 تم إنجاز أول تجربـة للتفـاعل النـووي بالتسلسـل بملعـب ستاق فيلد (StaggField) بجامعة شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك بإستعمال 400 طن من الغرافيت و56 طن من اليورانيوم الطبيعي وأعمدة معدنية، الكل مشـكلا مكعب علوه سبعة أمتار. وبهذه التجربة تم توليد طاقة بقدرة ضعيفة (أقـل مـن واحـد واط). وقام بهذه التجربة الرائدة العالم أنريكـو فـارمي Fermi Enrico الحـائز علـى جائزة نوبل في الفيزياء سنة 1938.

فمنذ هذا التاريخ أصبحت الطاقة النووية حقيقة مثل مصادر الطاقة الأخـرى و مـا بقي على الإنسان إلا أن يؤنسها وبالتالي يستغلها ويكتشـف منافعهـا ويعمـم فوائدهـا. ولكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن حيث أخذ الإتجاه نحو الأغراض العسكرية سبقا على الإستعمالات السلمية.

لقد تم أول إنفجار نووي في العالم بعد الحرب العالمية الثانية مباشـرة وذلـك يـوم 16جويلية 1945 بالولايات المتحدة الأمريكية وتلاه في أقل من شهر تفجير أول قنبلة

ذرية ضد اليابان وذلك في 06 أوت 1945 على مدينة هيروشيما وفي 09 أوت 1945 على مدينة نقازاكي. ومن ثم توسعت هذه التجارب لتشمل بعض الدول المتقدمة تكنولوجيا. وفيما يلي حوصلة لذلك في الجدول التالي :

جدول رقم2 : التجارب النووية السطحية في العالم

| البلد | السنوات | العدد (قنبلة سطحية) |
|---|---|---|
| الولايات المتحدة الأمريكية | 1962 - 1945 | 193 |
| الإتحاد السوفياتي سابقا | 1962 - 1945 | 112 |
| المملكة البريطانية | 1953 - 1952 | 21 |
| فرنسا | 1974 - 1960 | ? |
| الصين | 1980 - 1974 | 28 |
| الهند | 1974 | 01 |

6 - المفاعلات النووية :

تم إنجاز أول مفاعل نووي سنة 1942 بالولايات المتحدة من طرف العالم أنريكو فارمي (Enrico Fermi) من أصل إيطالي. وبعد هذه التجربة الناجحة قامت الولايات المتحدة في سنة 1943 بإنجاز ثلاثة مفاعلات والتي أنتج فيها البلوتونيوم الذي أستعمل في القنابل ضد اليابان في 1945 وللعلم فإن القنبلة الذرية يلزمها مابين 5 و7 كغ من البلوتونيوم.

إنطلاقا من هذا التاريخ إلى يومنا هذا أصبحت المفاعلات النووية تعرف بثلاثة أجيال وهي :

- جيل مفاعلات 1950 التي تستعمل اليورانيوم الطبيعي والغرافيت وغاز ثاني أوكسيد الكربون وهذه المفاعلات لا تستغل سوى 1% من اليورانيوم الطبيعي.
- جيل مفاعلات 1960 التي تستعمل اليورانيوم المخصب والماء المضغوط.

• جيل مفاعلات 1970 التي تستعمل النترونات السريعة مما يمكن من استغلال 60% من اليورانيوم.

أما فيما يخص مميزات المفاعلات النووية من مختلف الأجيال فهي في الجدول الآتي :

**جدول رقم 3 : المميزات الأساسية للشعب الكهرونووية الأربعة**

| | يورانيوم طبيعي- غرافيت-غاز UNGG | مفاعل بالماء الثقيل Eau Lourde | مفاعل بالماء المضغوط PWR | المولدات المسرعة Surgénérateur |
|---|---|---|---|---|
| الوقود النووي | اليورانيوم الطبيعي | اليورانيوم الطبيعي | اليورانيوم الطبيعي | بلوتونيوم + (20%) يورانيوم- 238 (80%) |
| المعدل | غرافيت | ماء ثقيل | ماء عادي | - |
| حامل الحرارة | غاز ثاني أوكسيد الكربون | ماء ثقيل أو عادي أو غاز ثاني أوكسيد الكربون | ماء عادي | صوديوم |
| المردود طن يورانيوم طبيعي/ TWh في 1 طن يورانيوم يحترق | 34.7 طن | 17.3 طن | 24 طن | - |
| المردود الحراري | %30 | %30 | %33 | %40 |
| اليورانيوم الذي لم يحترق | 2.3 كغ | 0.85 كغ | 1.7 كغ | - |
| البلوتونيوم المتشكل | 2.2 كغ | .9 كغ | 1.0 كغ | - |

7 - النفايات المشعة :

تعرف النفايات المشعة على أنها مواد تحتوي على نظائر مشعة، أو ملوثة بهذه النظائر ولها مستويات إشعاعية تفوق المستويات الإشعاعية الإعتيادية المقبولة من

الجهات التنظيمية ولايبدو أن لها منفعة في الوقت الحاضر او في المستقبل المنظور. وتأتي مثل هذه النفايات من الأنشطة الرئيسية الآتية:

- عمليات التنقيب عن اليورانيوم.
- عمليات دورة الوقود النووي.
- تشغيل المحطات النووية.
- الإستخدامات المؤسساتية للنظائر المشعة.

**8 - إستعمالات الطاقة النووية لأغراض عسكرية و آثارها :**

في هذا الميدان تستعمل الطاقة النووية لغرضين هما:

1- الدفاع الوطني باستعمال أسلحة التدمير الشامل مثل:

- القنابل الذرية (A)
- القنابل الهدروجينية (H)
- القنابل النترونية (N)

2- تستعمل كذلك في إطار سلمي من أجل:

- استغلال المناجم
- استغلال الآبار ( بترول، غاز....)
- بناء أنفاق باطنية ومخازن
- وفي الهندسة المدنية بصفة عامة.

وهذا ما يمكن تطور الصناعة والتكنولوجيات المتقدمة .

وعليه فإن العهد النووي بدأ مع بداية قصف اليابان بالقنبلتين الذريتين في أوت 1945. منذ ذلك التاريخ أصبحت الطاقة النووية تشكل مخاوف الإنسان في هذا العصر رغم أنها لم تستعمل مرة ثانية على الإطلاق لأغراض عسكرية أخرى.

أما بالنسبة لتأثيرات الإنفجارات النووية على الكائنات الحية والبيئة فهي تتلخص في ثلاثة أشكال :

أ- التأثيرات الميكانكية والتي تنتج موجات التصادم. ففي النقطة صفر (مكان إنفجار القنبلة الذرية) تنسف 50 طن في المتر المربع.

ب- التأثير الحراري الذي ينتج من الحرارة التي تنبعث من جراء إنشطار المواد المشعة يحتوي هذا التأثير على درجة حرارة عالية جدا، فعلى مساحة 1200 كلم مربع يذوب كل شئ وتموت الحياة.

ج- التأثير الإشعاعي، حيث يحدث في عين المكان ولمدة سنوات وملايين السنين حيث تتأثر الكائنات الحية بأشعة غاما والنوترونات ونواتج الإنشطار.

أما فيما يخص القدرات النووية في العالم، يعطي الجرد العالمي للأسلحة النووية معلومات على أن هناك 50000 رأس نووي حربي في الترسانتين الأمريكية والروسية تم نشرها أو مازالت مخزنة. وتحتوي هذه الرؤوس النووية على 1000 طن من اليورانيوم عالي التخصيب و220 طن من البلوتونيوم ويمكن لكل طن من هذا اليورانيوم المخصب أوالبلوتونيوم أن يخلف 10 ميغاطن من القوة التفجيرية. وللإشارة فإن هناك 300 سفينة حربية تشتغل بالطاقة النووية. يقدر المخزون العالمي للقوة التفجيرية النووية ب 16.000 ميغاطن من المتفجرات الكلاسيكية(TNT) أي ما يعادل مليون مرة قنبلة رقان بالجزائر أو قنبلة هيروشيما باليابان.

أما فيما يخص مصير تفكيك الأسلحة النووية فيمكن لكل طن من اليورانيوم المخصب أو البلوتنيوم المتواجد في الرؤوس النووية أن يخفف بالماء ليصبح بالإمكان إستخدامه في المفاعلات النووية أو أن يخلط مع الأوكسيد ليكون وقودا يستخدم في المحطات الكهرونووية بقدرة 1000ميغا واط (MW). وبهذا المعدل يمكن له أن يولد القدرة من مفاعل ما لمدة تزيد عن عام مع العلم أن القدرة العالمية للمفاعلات حاليا تعادل 330.000 ميغا واط (MW).

**9-إستعمالات الطاقة النووية لأغراض سلمية وفوائدها :**

**9-1- الطاقة النووية وتوليد الكهرباء :**

إن أول كهرباء نووية قد أنتجت في سنة 1951 من مفاعل أمريكي ذي نترونات سريعة. أما فيما يخص المحطات الكهرونووية التي تم تشغيلها لأول مرة في العالم فكانت سنة 1955 كما يلي :

- أوبنينسك (Obninsk) بالإتحاد السوفياتي سابقا
- شيبينغ بور (Shipping Port) بالولايات المتحدة الأمريكية
- كلدار هال (Calder Hall) ببريطانيا العظمى
- وماركول (Marcoule) بفرنسا

اربعون سنة من بعد أصبحت 16% من الطاقة الكهربائية العالمية تنتج من حوالي 434 محطة كهرونووية، 2/3 من هذه النسبة تنتج في أربع دول فقط هي الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، اليابان والإتحاد السوفياتي سابقا. تقدر حصة بلدان العالم الثالث (3/4 سكان العالم) ب 1/100 فقط من هذه الطاقة الكهرونووية المنتجة. للإشارة فإنه في أقل من قرن تضاعف إستهلاك الطاقة المسوقة في العالم بسبعة مرات مع العلم أن الإستهلاك العالمي للطاقة قد بلغ في الثمانينيات إلى حوالي ثمانية ملايير .(Tep) المعادل لطاقة طن بترول.

وعليه فإن إنتاج الكهرباء من أصل نووي سيزداد ليصل 20% من الإنتاج العالمي للطاقة الكهربائية في غضون سنة 2000.

**9-2- الأهمية الطاقوية للنووي :**

إن للنووي من الناحية الطاقوية أهمية بالغة حيث أن إنشطار ذرة يورانيوم235 يحرر طاقة تساوي 200 ميغا إلكترون فولط-. وعلى هذا الأساس فإن تحطيم واحد غرام من اليورانيوم 235 يحرر طاقة تعادل طاقة إحتراق إثنين طن بترول أوثلاثة طن فحم. ومن ثم فإنه لإنتاج واحد مليار كيلو واط/سا يجب :

| فحم | بترول | يورانيوم طبيعي |
|---|---|---|
| | | |
| 330 000 طن | 220 000 طن | 4 طن يورانيوم مخصب ب 3% |

1 Tep = 1,5 Tec = 1000 m³ de gaz naturel
Tep : équivalent en énergie d'une tonne de pétrole
Tec : équivalent en énergie d'une tonne de charbon

ومن ناحية أخرى فإن قرصا من أوكسيد اليورانيوم ذي كتلة 20 غ يعطي حرارة أو طاقة كهربائية تعادل طاقة طن بترول. وهذا القرص بإمكانه إعطاء الطاقة الضرورية لـ :

- تدفئة منزل مدة أربع أشهر.
- طهي الطعام لأربعة أشخاص لمدة خمس سنوات.
- تشغيل سيارة لمدة عام.

ومن هنا تبرز أهمية الطاقة النووية مقارنة بالوقود الأحفوري ( البترول-الفحم...).

**9-3- الطاقة النووية وتحلية مياه البحر :**

إنطلاقا من الأهمية الإستراتيجية للماء في حياتنا اليومية فإن إزالة ملوحة مياه البحر تشكل مصدرا رئيسيا للمياه الصالحة للشرب. ومن ثم فإن الحصول على هذه المياه عن طريق مفاعلات ذات القدرة الكبيرة ( 500 ميغاواط كهربائي) إقتصادية مقارنة مع الطرق الكلاسيكية. في هذه المفاعلات يستخدم البخار وقدرته لإدارة المحركات ذات اللوالب لإنتاج الكهرباء من المولدات المتصلة بتلك المحركات مع استخدام حرارة البخار ذاته في دوائر تحلية المياه براسطة عملية التبخير.

شكل رقم4 : المخطط المبدئي لمحطة نووية

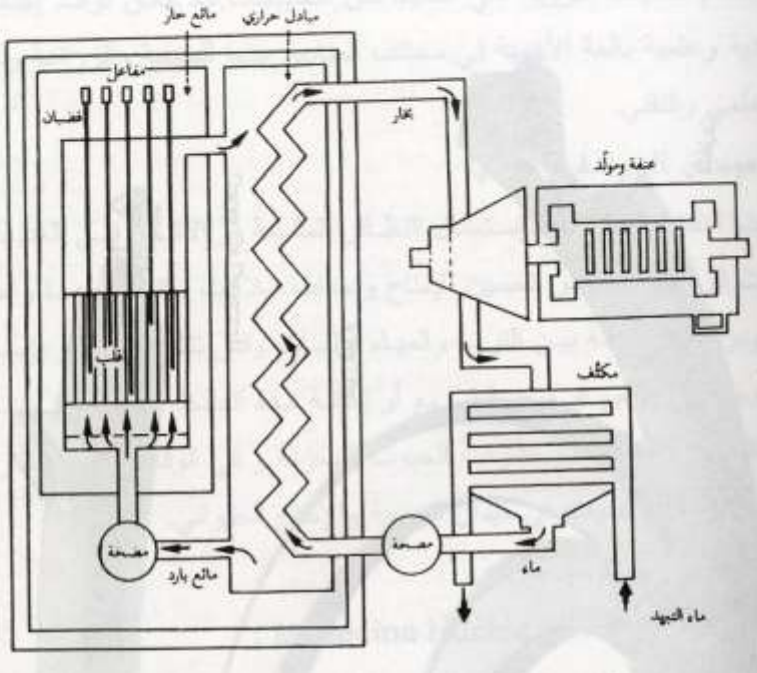


هذا المخطط منقول عن لوحة وزعتها دائرة العلاقات العامة في مفوضية الطاقة الذرية الفرنسية

يدخل الوقود ( يورانيوم ) إلى المفاعل على هيئة اجزاء موضوعة في أغماد معدنية، و يجرى المتسلسل في هذه الأجزاء.

التحكم في المفاعل : تستعمل قضبان التحكم المصنوعة من مواد ماصة للنترونات ، لتنظيم التفاعل المتسلسل و تزداد فعالية المفاعل أو تنخفض تبعا لعمق دخول هذه القضبان في القلب. و تسقط قضبان الأمان - ذات التركيب المشابه - تلقائيا في القلب في حالة وقوع حادث و توقف التفاعل فورا.

إن المهدىء (غرافيت، أو ماء عادى) يبطىء النترونات. و يجب أن تبطأ النترونات، التي تنطلق بسرعة كبيرة عند حدوث أي إنشطار، و ذلك لنستطيع إحداث إنشطارات جديدة بسهولة اكبر.

أما المائع المبرد (كغاز الكربون أو الماء أو المعدن المصهور) فيستخرج الحرارة التي ينتجها في المفاعل التفاعل المتسلسل.

إنتاج الكهرباء : تنقل الحرارة المستخرجة بالمائع المبرد إلى الماء في مبادل حراري. و يشغل البخار الناتج بهذه الطريقة منوبة ذات عنفة و هي التي تولد الكهرباء.

شكل رقم 5 : المخطط الهيكلي لدورة الوقود النووي

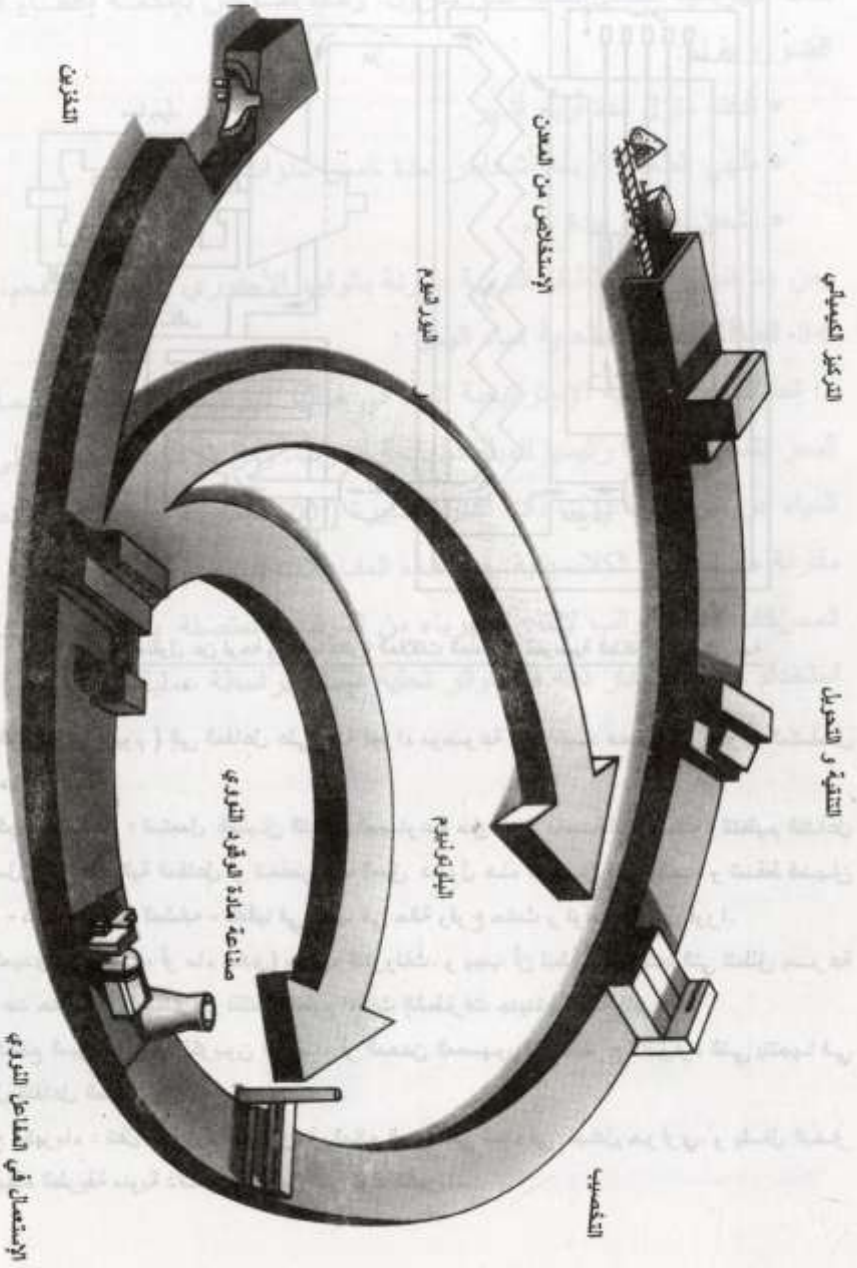

**4-9 - الإستخدامات المختلفة للتقنيات النووية :**

إن إستخدام التقنيات النووية في العديد من التطبيقات قد حقق فوائد إجتماعية، وإقتصادية وعلمية بالغة الأهمية في مختلف الميادين منها الصحة والزراعة وحماية البيئة العلمي والتقني.

**أ- في ميدان الزراعة والتغذية :**

تستخدم التقنيات النووية بإستعمال النظائر المشعة أو الأشعة في العديد من التطبيقات الزراعية بغرض تحسين الإنتاج وإحداث سلالات نباتية جديدة وإصلاح التربة ودراسة العلاقة بين التربة والمياه والنبات وفي تنشيط النمو بإستعمال جرعات مناسبة للتعقيم أو منع التزريع أو إطالة مدة الحفظ. وتستعمل أيضا في مقاومة الحشرات الضارة وحشرات الحبوب المخزنة و في الوقاية من التصحر.كما تستخدم كذلك هذه التقنيات في ميدان الصحة والإنتاج الحيواني.

**ب - في ميدان صحة الإنسان :**

**ب -أ- الطب النووي = Médecine Nucléaire :**

إن أول إستعمال للنظائر المشعة كان في الطب وذلك بإستعمال اليود 131-I ومنذ ذلك الوقت صار إستخدام المصادر المشعة بأنواعها المختلفة يزداد يوما بعد يوم. وتهم هذه التطبيقات التشخيص والإستقصاء ومعالجة الأمراض المستعصية. وهذا ما كون إختصاصا طبيا جديدا يسمى الطب النووي. وللإشارة فإن في المستشفيات الكبرى للدول الصناعية هناك مريض على ثلاثة يعالج في مصالح الطب النووي وهذا ما يشكل أحد محاسن الطاقة النووية. في الوقت الحالي هناك تقريبا ثلاث مائة مستحضرة صيدلانية مشعة معظمها مطبع بالتكنسيوم Tc-99m تستخدم تلقائيا في الإستقصاء والتشخيص ومعظم هذه المواد ا مسوقة عالميا. وفي هذا الميدان وزيادة على معالجة سرطان الغدة الدرقية باليود المشع وأورام أخرى, فإن التشخيص يتم بإستعمال كاميرا أشعة جاما، والمسوحات التشخيصية للعظام والكبد والرئة والدماغ، والتصوير بالنظائر المشعة للأورام المختلفة وفي الدراسات المتعلقة بتصوير القلب

وتصوير النخاع الشوكي والمرارة. أما فيما يخص الإستعمالات في المعايرة والتي يستخدم فيها اليود المشع I-125 فإن هذه التقنية حساسة ونوعية تهم الكشف عن الأمراض ومعايرة المكونات الكيميائية والبيولوجية الموجودة في السوائل العضوية.

**ب-2 - العلاج بواسطة الأشعة = Radiothérapie :**

إن للمصادر الإشعاعية تطبيقات في الطب في ميدان العلاج وتهم هذه الإستعمالات العلاج بإستعمال الكوبالت CO-60 كمصدر إشعاع. وفي هذه الحالة يكون المصدر على إتصال بالورم. نذكر على سبيل المثال حالات سرطان الثدي، عنق الرحم، وسرطان الغدة الدرقية.

**ب-3 - الراديو بيولوجيا = Radiobiologie :**

تبين أن التعقيم بالتشعع بإستعمال الكوبالت ( CO-60 ) كمصدر إشعاع جاما فعال وغير مكلف، تخص هذه التقنية :

- المواد الطبية مثل الضمادات الجراحية، الإلحامات، المحجاجات والمحقنات.
- غرس الأنسجة البيولوجية (العظام، الأعصاب.....).

**ج- في ميدان الصناعة :**

في الوقت الحالي، فإن كل قطاعات الصناعة تقريبا تستعمل النظائر المشعة والإشعاعات النووية بشكل أو بآخر. فإستعمالاتها في الصناعة العصرية تكتسي أهمية بالغة في تصور وتحسين العمليات الصناعية. في القياسات والإشتغال الآلي لمجموع إنتاجي تحت رقابة منهجية موحدة وكذلك في ميدان مراقبة الجودة والنوعية والإنتاج الصناعي. وعلى وجه الخصوص فإن من بين التقنيات المستعملة نذكر:

- المعالجة بإستعمال رزمة إلكترونات.
- الجاماغرافيا (Gammagraphie) .
- النوترونوغرافيا (Neutronographie) .

تستعمل مصادر إشعاعية صغيرة في كواشف الدخان والمصادر المضيئة.

د - إستعمالات أخرى :

د -1 في ميدان الهيدرولوجيا Hydrologie :

إن الطرق النووية بالإضافة إلى الطرق الهيدرولوجية الكلاسكية تضيف مساهمة هامة لحل مشاكل متعددة في ميدان علم المياه مثل :

المياه الجوفية (أصلها، نوعيتها، تاريخها، توزيعها المياه السطحية ديناميكية البحيرات والإحتياطات، والرشح في السدود، والتسرب ونسبة الترسب...)

د -2 في ميدان الجيولوجيا والتأريخ Géologie et Datation :

إن للتقنيات النووية تطبيقات هامة وفي بعض الأحيان حاسمة في ميدان الجيولوجيا حيث تستعمل من أجل معرفة الخواص الفيزيائية أو الكيميائية للتربة وذلك في التنقيب الجيولوجي وفي علم التربة والبيولوجي والهيدرولوجي. كما تستعمل تلقائيا في العديد من التنقيبات المعدنية والبترولية.

أما فيما يخص ميدان التأريخ فللتقنيات النووية تطبيقات هامة حيث يزداد إستعمالها مع إزدياد ترقية وتهذيب هذه التقنيات.

د -3 في ميدان حماية البيئة Protection de l'environnement :

إن تلوث البيئة يشكل اليوم مشكلة عالمية وإهتماما على مستوى الكرة الأرضية يتطلب إجراءات إستعجالية.

ولهذا الغرض فإن النظائر المشعة أو المستقرة هي في أغلب الأحيان جد مكيفة من أجل التعرف بدقة على :

- كمية العناصر الملوثة وأماكن وجودها.
- أسباب التلوث.

وهذا ما أداة مثالية من أجل كشف العناصر الملوثة سواء في الجو أو البحر أو التربة.

9-5- الحماية من الأشعة Radioprotection :

إن الإشعاعات التي تشكل خطرا على الكائنات الحية هي إشعاعات ألفا ( نواة هليوم) وبيطا ( إلكترونات سالبة اي نغاتونات أو موجبة أي بوزيترونات)

والنترونات وإشعاعات غاما. إن دقائق ألفا وبيطا تتفاعل مع المادة لذلك يمكن إيقافها بورقة كحاجب أو كوقاية. والنترونات تتفاعل هي الأخرى مع المادة لكن بالتصادم لهذا يتم إيقافها بالمواد الخفيفة مثل الماء والبارافين والبلاستيك. أما إشعاعات غاما فهي من أصل كهرومغنطيسي لذلك يتم إيقافها بالمواد ذات الكثافة العالية مثل الرصاص. ومن ناحية أخرى فإن شدة الإشعاع تتناقص بازدياد المسافة ويمكن إعتماد هذا المبدأ عند إستخدام المصادر المشعة.

**10- القوانين النووية الدولية :**

للطاقة النووية قوانين دولية خاصة بها تهم الميادين التالية :

- عدم إنتشار الأسلحة النووية والضمانات.
- سلامة المحطات النووية والأمن النووي.
- تسيير النفايات المشعة.
- نقل المواد المشعة.
- المسؤولية المدنية للأضرار النووية.
- الحماية من الأشعة والحماية المادية للمواد النووية.
- نظام مراقبة المفاعلات النووية.

**11- الوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIEA) :**

أنشئت هذه الوكالة في سنة 1957 وكان عدد أعضائها المهنيين في سنة 1958 حوالي 81 عضوا وأصبح في سنة 1992 يساوي 721 عضو مهني. أما ميزانيتها فكانت تقدر ب 4 مليون $ في 1958 وأصبحت 200 مليون $ في 1992، 43 مليون $ منها خصصت للتعاون التقني أما عدد أعضائها حاليا فهو 116 دولة أهدافها :

أ- ترقية الإستعمالات السلمية للطاقة النووية.

ب- مراقبة الإستعمالات.

تعد الوكالة كإطار للتعاون بين الدول العضوة في مختلف ميادين الطاقة النووية والمتمثلة في ما يلي :

1- تبادل المعلومات والخبرات.

2- إنجاز مقاييس لمواد نووية مختلفة.

3 - مجهود جماعي من أجل الحصول على السلامة عن طريق أنظمة ملائمة للمواد النووية والهياكل النووية (مراقبة المواد والوقود).

4 - ميكانيزمات الخدمات للدول الأعضاء.

**12- الهيئة العربية للطاقة الذرية :**

في سنة 1964 قرر القادة العرب وضع إتفاقية تعاون عربي في الإستخدامات السلمية للطاقة الذرية. وفي 17 أوت 1988 وبدعم من مجلس الجامعة العربية أنشئت الهيئة العربية للطاقة الذرية والتي تحدد أهدافها ومهامها كالآتي:

1- المساهمة في تنمية المجتمع العربي ورفع مستواه الإقتصادي والإجتماعي والعلمي عن طريق الإستخدامات السلمية للطاقة الذرية في مجالات التنمية المتنوعة.

2- خلق مناخ علمي متناسق بين أقطار الوطن العربي في تنمية العلوم النووية وتطبيقاتها السلمية.

3- مسايرة التقدم العلمي والثقافي العالمي والمساهمة فيه.

13 الخلاصة :

*إن المجهودات التي تبذل في طريق الإستعمالات السلمية للطاقة الذرية في العالم هامة جدا وقد حققت إنجازات كبيرة في مختلف مجالات الحياة وساهمت بقسط كبير في تطور وتقدم الأمم. وعليه فإن الطاقة الذرية، ليست عامل خراب و دمار فحسب بل عامل تقدم وإزدهار إذا إستعملت إستعمالا سلميا، و يبدو في واقع الأمر أن آفاق الطاقة الذرية في منظور العلماء الذين ساهموا في تطويرها هو إستعمالها بصفة خاصة في صراع الإنسان ضد صعوبات الطبيعة من أجل التحسين الدائم لظروفه المعيشية وليس في صراع الإنسان ضد أخيه الإنسان ولكن للأسف سبق الشر*

الخير. وأضيف أن الطاقة الذرية فيها بأس شديد ومنافع للناس ومنافعها أكبر من بأسها ولايمكن الإستغناء عنها في إطار متطلبات العصر.

إن الطاقة الذرية، ذات الإستعمالات المختلفة في كل ميادين الحياة، تساعد على الحفاظ على البيئة وطبقة الأوزون. غير أن قضية الحد من إنتشار الأسلحة النووية ونزعها نهائيا مازالت تشكل إهتماما عالميا وإن الإستخدامات السلمية للطاقة الذرية تتأثر ايجابيا بحل مسائل الأمن النووي والتخلص من النفايات المشعة.

إن الطاقة النووية ستحتل مكانة مرموقة في القرن الواحد والعشرين فيما يخص إنتاج الطاقة الكهربائية وتحلية مياه البحر وإستعمالها في الصحة والزراعة على وجه الخصوص.

كما أنه بات من المؤكد أن تطوير التكنولوجيا النووية عامل هام يؤدي بالضرورة إلى التصنيع الواسع لكل المجالات. فالأمم التي تتحكم في هذه التكنولوجيا تستطيع إحتلال الصدارة وقيادة العالم وتوجيهه.

# المراجع

1- عالم الذرة، مجلة هيئة الطاقة الذرية – دمشق – العدد الأول آيار 1986.

2- الذرة و التنمية، نشرة علمية إعلامية تصدرها الهيئة العربية للطاقة الذرية.

3- Jacques Leclercq, "L'ére nucléaire", Edition Sodel 1986.

4- Agence Internationale pour l'Energie Nucléaire, "Les isotopes dans la vie quotidiene", Juillet 1991.

5- Peaceful Nuclear Explosions II , proceedings of a panel. Vienna, 18-22 janvier 1971.

## المصطلحات العلمية الواردة في هذه المحاضرة

| | |
|---|---|
| Atome | 1 ذرة |
| Accélérateur | 2 مسرع او معجل |
| Barre de contrôle | 3 سبيكة المراقبة او قضبان |
| Caloporteur | 4 حامل الحرارة |
| Centrale thermique nucléaire | 5 محطة الطاقة الحرارية النووية |
| Centrifugation | 6 إنتباذ، إركاس |
| Charge élémentaire | 7 الشحنة العنصرية |
| Combustible nucléaire | 8 الوقود النووي |
| Concentration chimique | 9 تركيز كيميائي |
| Conversion | 10 تحويل |
| Cycle du combustible | 11 دورة الوقود |
| Cyclotron | 12 جهاز تحطيم نوى الذرات |
| Datation | 13 تأريخ |
| Décroissance radioactive | 14 التناقص الإشعاعي |
| Défaut de masse | 15 نقصان الكتلة |
| Désintégration | 16 إنحلال |
| Détecteur | 17 مكشاف |

| | |
|---|---|
| 18 كشف | Détection |
| 19 تشخيص | Diagnostic |
| 20 جرعة | Dose |
| 21 كهرومغنطيسي | Electromagnétique |
| 22 إلكترون | Electron |
| 23 إلكترون- فولت | Electron-volte |
| 24 تخصيب | Enrichissement |
| 25 إستخلاص | Extraction |
| 26 صناعة مادة الوقود النووي | Fabrication des éléments combustibles |
| 27 خصيب | Fertile |
| 28 شطور | Fissile |
| 29 الإنشطار النووي | Fission nucléaire |
| 30 الإنصهار او الإندماج النووي | Fusion nucléaire |
| 31 جاما غرافيا | Gammagraphie |
| 32 غرافيت | Graphite |
| 33 تشعع | irradiation |
| 34 الطب النووي | Médecine nucléaire |
| 35 معدل | Modérateur |
| 36 جزيء | Molécule |
| 37 نترون | Neutron |
| 38 نترونوغرافيا | Neutronographie |
| 39 نواة | Noyau |
| 40 موجات التصادم | Ondes de choc |
| 41 جسيمات | Particules |
| 42 فوتون | Photon |
| 43 بلوتونيوم | Plutonium |
| 44 بروتون | Proton |
| 45 إشعاع | Radiation |
| 46 النشاط الإشعاعي | Radioactivité |

| | |
|---|---|
| Radiobiologie | 47 راديوبيولوجيا |
| Radiochomie | 48 راديوكيمياء |
| Radio-isotope | 49 نظير مشع |
| Radiopharmaceutique | 50 مواد راديوصيدلانية |
| Radioprotection | 51 الحماية من الأشعة |
| Radiothérapie | 52 العلاج بالأشعة |
| Rayonnement | 53 إشعاع |
| Réacteur nucléaire | 54 مفاعل نووي |
| Réaction en chaîne | 55 التفاعل بالتسلسل |
| Réaction nucléaire | 56 التفاعل النووي |
| Retraitement des éléments combustibles | 57 إعادة معالجة الوقود |
| Technétium | 58 تكنسيوم |
| Turboalternateur | 59 مولد كهربائي |
| Uranium | 60 يورانيوم |

# الإستراتيجية الفرنسية بعد مؤتمر الصومام

## 1956 - 1957

إعداد /الغالي الغربي

جامعة الجزائر

مقدمـــــــــــــــة:

من المحطات البارزة في تاريخ الثورة التحريرية، إنعقاد مؤتمر وادي الصومام وما أفرزه من تحولات ومستجدات على مختلف الأصعدة السياسية والعسكرية والدبلوملسية والإقتصادية والإجتماعية المتعلقة بمسيرة الثورة. مما حدا بالدارسين والمؤرخين أجانب كانوا أم عربا، إلى إعتباره منعطفا تاريخيا بارزا، رسخ مبدأ " شعبية الثورة " و " القيادة الجماعية "، زيادة على وضعه للقوانين والهياكل والتنظيمات التي تتطلبها الثورة في تلك الحقبة التاريخية بالإضافة إلى تحديده لايديولوجية الثورة وقواها السياسية في المجتمع الجزائري والقواعد التي يستوجب على جبهة التحرير الوطني السير على منهاجها على كافة المستويات السياسية والعسكرية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإعلامية (1).

والشيء الذي يجدر بنا الأمر أن نشير إليه هو أن الثورة التحريرية بعد مؤتمر الصومام، دخلت مرحلة جديدة تميزت بهجومات عامة منسقة بأساليب عسكرية جديدة، كان لها التأثير السيء على معنويات القوات الإستعمارية. كذلك تميزت هذه المرحلة الهامة من تاريخنا الوطني، بقيام جبهة التحرير الوطني بعمليات تجنيد وتوعية واسعة في الأوساط الشعبية في المدن والأرياف والقرى والمداشر، وبحملة دبلوماسية واسعة النطاق في مختلف

المحافل الدولية لشرح القضية الجزائرية للرأي العام الدولي. هذا التعامل الجديد من جانب الثورة الجزائرية مع الإستعمار الفرنسي، أربك السلطات المدنية والعسكرية الفرنسية مما عرضها للإنتقادات اللاذعة من جانب الأوساط الفرنسية، والتي من خلال الكثير من القنوات الإعلامية فضحت الإدعاءات وحملات التضليل وإخفاء حقيقة الأمور عن المواطن الفرنسي وفداحة الخسائر المادية والبشرية التي ألحقت بفرنسا خلال السنتين الأولتين من إندلاع الثورة الجزائرية. هذه المعطيات والتطورات، أرغمت السلطات الإستعمارية على مراجعة مواقفها السابقة ونظرتها لما يحدث في الجزائر. وقد كان لقرارت مؤتمر وادي الصومام، الأثر في هذا التحول من جانب الطرف الفرنسي. فقبل هذا التاريخ كان الثوار في نظر السلطات الفرنسية مجرد مجموعة من اللصوص وقطاع الطرق المؤجرين من قوى خارجية تريد زعزعة الأوضاع الداخلية لفرنسا، وفي المدى القصيرسيتم القضاء عليهم. إلا أنه بعد الصومام تيقنت هده السلطات، أنها أمام ثورة شعبية عارمة على رأسها قيادة جماعية تملك من المؤهلات العلمية والعسكرية والحنكة السياسية والدبلوماسية، تجعلها ندا لفرنسا القوة العظمى.

لهذا إهتدت فرنسا إلى أن أقصر طريق لوضع حد لهذه الثورة قبل أن يمتد لهيبها ويعم وحينئذ يصعب التحكم فيها. وكذلك قبل أن تجد مقررات مؤتمر وادي الصومام طريقها إلى التطبيق في أرض الميدان؛ هوالتصدي لها بكل شراسة ووحشية وعنف. وفي هذا اتفق اليمين واليسار الفرنسيان على مبدأ واحد؛ هو أنه لابد من إستعمال المزيد من القوة العسكرية، وإبتكار وتطوير أساليب جديدة متطورة، تكون ذات طبيعة قمعية زجرية إبادية في مضمونها، ولو تطلب ذلك تسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية والمعنوية الفرنسية.

*وازداد تصميم هذه السلطات بعد أن أدركت أن التنظيمات المتخذة في مؤتمر وادي الصومام ستعطى نفسا جديدا للثورة (2).*

*لهذا إتخذت هذه السلطات مجموعة من الإجراءات القانونية والإدارية والعسكرية والسياسية تصب كلها في خانة واحدة الا وهي القضاء على الثورة بعزلها عن الشعب.*

*وسوف تجد الثورة الجزائرية نفسها في مواجهة إستراتيجية جديدة ذات أبعاد خطيرة على المسيرة الثورية، لهذا ستعتمد أساليب نضالية وثورية جديدة للحد من تأثيرات هذه الإستراتيجية.*

*وسنكتفي في هذا المجال بتغطية أثر هذه الإستراتيجية خلال سنوات 1656 و 1957 باعتبار أن الموضوع طويل وله إمتدادات وتشعبات ربما تكون مجال دراسة في المستقبل القريب.*

## الإستراتيجية الفرنسية في المجال السياسي

### 1- الحرب النفسية والدعائية :

يعود الإهتمام الفرنسي بهذا المجال، إلى التجربة الفرنسية في الهند الصينية والعار الذي ألحق بشرف ومكانة المؤسسة العسكرية الفرنسية، وبذلك أضحت درسا لا يمكن نسيانه دون معرفة الأسباب والخلفيات. فبدأت المؤسسات العلمية المختصة التابعة لوزارة الدفاع الفرنسي، تتلقى الدراسات والتحليلات والإجتهادات ممضاة من طرف الضباط الذين عايشوا الهزيمة. كانت كلها تصب حول تقييم التجربة الفرنسية والوقوف عند أسباب الإنكسار العسكري. وما هي الدروس المستخلصة لتطوير بنية الجيش الفرنسي ليتأقلم مع هذا النوع من الحروب LA GUERRE REVOLUTIONNAIRE، التي تختلف في أساليبها وتقنياتها وخططها عن الحرب النظامية والنتيجة التي توصلت إليها

تحليلات هؤلاء العسكريين؛ أن الحرب الثورية تعتمد في إستمراريتها على تلاحمها مع القاعدة الشعبية، إذن فمن أولى الأولويات على فرنسا إذا أرادت الإحتفاظ بالجزائر والقضاء على الثورة هو السيطرة الكاملة على الشعب بمختلف توجهاته والذي يعتبر الدعامة الأساسية لهذا النوع من الحروب (3).

وقد أثبتت لهم التجربة الفيتنامية السابقة، أن إستخدام القوة العسكرية المدمرة غير كافية لابعاد الشعب عن مؤازرة ثورته، لهذا يجب التفكير في أسلوب مغاير تكون نتائجه إيجابية على الجانب الفرنسي، فأهتدوا إلى إعتماد مايسمى بالحرب النفسية والدعاية قصد التأثير وإضعاف المعنويات والتشكيك في قوة الثورة وعظمتها وقيمة رجالها (4).

يقابلها إظهار فرنسا بمثابة الملاذ والمنقذ للشعب من وضعيته والإيحاء للشع بأنه لا مفر له إلا بالتعاون مع فرنسا خدمة لأمنه وإستقراره ورقيه (5).

وفي هذا الإطار أنشئت مصلحة للعمل النفسيDACTION E PSYCHOLOGIQUE في شهر أفريل 1956 في عهدCE BOURGES MOUNOURY وفي شهر جويلية من السنة أنشئت في الجزائر حدات مجهزة بمكبرات الصوت والمناشيرCOMPAGNIES DE HAUT PARLEURS ET TRACTS كانت مهمة هذه الفرق التنقل بين مختلف المدن والقرى والمداشر، حيث تختار الساحات العمومية وتبدأ في مخاطبة الناس مستخدمة الأشرطة السمعية مسجلة مسبقا بعناية فائقة. مظهرة فضل فرنسا على الجزائر، وزيادة على الأشرطة السمعية كانت هناك فرق توزع المناشير على نطاق واسع وترمي هذه المناشير في كثير من الأحيان من الجو (6) وبعدها أنشئت وحدة الضباط المتجولين OFFICIERS ITINERANTS التي أنيطت بها مهمة شرح أهداف ومبادئ، واسس الحرب النفسية. وقد صدر عدد من مجلة

" الدفاع الوطني" خاص بالحرب النفسية وطبع منه 50000 عدد يشرح على نطاق واسع أساليب وطرق الحرب الجديدة التي على المؤسسة العسكرية إتباعها (7).

وكانت هذه المصالح الآنفة الذكر، زيادة على المكتب الثاني والخامس مدعمة بمجموعة من الضباط المختصين في ميادين علم النفس وعلم الإجتماع والعلوم الإنسانية عامة، تقوم بالإشراف على عقد إجتماعات دورية للسكان للترغيب والترهيب وإستغلال المناسبات والأوضاع الإجتماعية والإقتصادية التي كان يعيشها الفرد الجزائري، وذلك بزرع الشكوك والأخبار المزيفة والإشاعات التضليلية التي من شأنها النيل من قيمة الثورة وتحطيم معنويات الشعب ليتخلى عن دعم المجاهدين (8).

ومن النماذج التي يمكن أن نستدل بها لتوضيح طبيعة الأساليب المستخدمة لتثبيط الهمم و عزل الثورة، المنشور التالي الذي وزع على المواطنين "... غرباء جاءوكم قالوا لكم، نحن نحارب من أجل الإسلام ونحمل لكم السلام والرخاء. إنهم متعجرفون أبناء الشياطين، كذابون ومجرمون، يجملون لكم الدماء والآلام والشقاء، أبعدوهم عنكم بعيدا، ثقوا في فرنسا الكبيرة الفخورة السخية كان الله في عونها..." (9).

وفي إحد المناشير الذي وزع على السكان ومن خلاله رسمت عليه صورة جرادة بدون راس ووضع في محله راس مجاهد. وكتب تحت الصورة الفقرة التالية في أي بقعة يمر عليها الفلاقة لا يبقى أي شيء يأخذ نقودك وأولادك ويسلبك ويهدم المستشفيات. ويحرق محاصيلك ويقطع أعمدة الهاتف والتلغراف مروره يعني الخراب، الحزن، الجوع، البؤس. أنتم تحاربون الجراد حاربوا أيضا الفلاقة الجرادة الحالية إنضموا بعزم إلى جانب التهدئة

PACIFICATION ذلك الشعار الذي حمله لاكوست للقضاء على الثورة، في الربع الساعة الأخير الذي كان يفاخر به على الدوام (10) وقد عرفت الحرب النفسية تطورا فظيعا بعد تعيين صالان (salan) في 8 نوفمبر من 1956 الذي وضع نصب عينيه هدفا رئيسيا تمثل في القضاء على الخلايا السياسية والأدارية لجبهة التحرير الوطني OPA التي كانت تنشط ضمن الأوساط الشعبية وفي المعتقلات والسجون والمحتشدات في المدن والأرياف. وفي هذا الإطار عرف برنامج SALAN بـ " تحطيم وبناء " DETRUIRE ET CONSTRUIRE (11). وأسندت المهمة للمؤسسة العسكرية. والنقطة الثانية في هذا البرنامج كانت وضع خطة محكمة للمتابعة والقضاء على وحدات جيش التحرير الوطني ويتم ذلك من خلال الإتصال مع الأوساط الشعبية وحمايتها من تأثير جيش التحرير الوطني، وتقديم المساعدات المادية والإغراء لا ستعادة ثقتهاالضائعة كما يدعى وها هو الجنرالMASSU، يقر بأهمية خلايا جبهة التحرير فيقول " ... إذا لم نكسر هذه المنظمة العميقة فإن جبهة التحرير إذا وضعت السلاح وطالبت بإنتخابات حرة فإنها تفوز بـ 80 بالمائة من الأصوات بدون بذل أي جهد من جانبها..." (12). وكانت المرحلة الثالثة من هذه الخطة البحث عن إطارات مخلصة ووفية لفرنسا وجلبها لتتعاون مع السلطات الفرنسية لمحاربة جبهة التحرير الوطني. فظهر ما عرف بفرق القومية والحركة. وقد إستفادت السلطات الفرنسية من وراء خلق هذه الأخيرة فلا يخفى على أحد تلك الفوائد التي جنتها من وراء تجنيد جزء من الشعب لخدمة أهدافها، لأنها بدون هذا الصنف من الجزائريين، لم يكن في إستطاعة العدو مهما أوتي من إمكانيات وطاقات مادية وبشرية من التغلغل في أوساط الشعب وإكتشاف تحركاته وتنظيماته السياسية وإقتفاء أثر الثوار(13).

و تطورت الحرب النفسية مع مجيء العقيد GOUSSOUT في عام 1956، الذي ظهر في عهده المكتب الخامس، الذي بدأ في ممارسة مهامه على جميع الأصعدة في المؤسسة العسكرية وفي هذا الإطار تأسس LE CENTRE D'INSTRUCTION PACIFICATION CONTRE LA GUERRILLA في مدينة أرزيو في شهر مارس 1957 كانت مهمته تخريج الضباط العسكرين المدربين على الطرق والأساليب والفنون الجديدة في الحرب النفسية. ولتوحيد الخطط والممارسات والجهود والأهداف بين كل هذه المراكز التي ذكرت تأس DETACHEMENT OPERATIONNEL DE PROTECTION يكون مختصين من العسكر والجندرمة والشرطة المختصين في الحرب النفسية، وهذا التأسيس كان طبقا لأمر صادر من قيادة الأركان بوزارة الدفاع الفرنسية.

## المناطق المحرمة والمحتشدات

من نماذج سياسة التطويق وشد الخناق على الثورة، إنشاء مايسمى بالمناطق المحرمة .LES ZONES INTERDITES وذلك بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء الفرنسي في 1956/2/12 هذا المرسوم يحدد الصلاحيات الخاصة والمناطق المحرمة. وينص على نقل الصلاحيات المدنية للمؤسسة العسكرية. وقد أعتمد مبدأ أن تكون هذه المناطق أماكن إستراتيجية لوحدات جيش التحرير. وقد طبق هذا القانون على الولاية الثانية لإعتبارات عسكرية بحتة ثم الثالثة ثم الرابعة وأخيرا جزءا من الخامسة. وبموجب هذا القانون منعت على السكان الإقامة فيها أو عبورها تحت أي طائل. وخول للقوات العسكرية الفرنسية قتل كل كائن حي يعثر عليه فيها. وبهذا الإجراء الوقائي جعلت فرنسا من المناطق المحرمة عرضة للقنبلة أرضا جوا أو بحرا، فضلا عن الحملات العسكرية كلما تمكن من ذلك وقد أدت العمليات العسكرية من هذا النوع إلى قتل الكثير من الناس وإلحاق خسائر مادية جسمية (13).

غير أن هذه المناطق أصبحت عكس ما كان يخطط لها أن تكون، إذ جعلها جيش التحرير الوطني مراكز لتمركزه وتواجده، فأصبحت مخابيء لإيداع عدته وعتاده ومستشفيات لعلاج المرضى والجرحى. لأن العدو كان لا يدخل هذه المناطق إلا في عمليات واسعة النطاق وبجيوش كثيرة العدد (14). فتحولت بذلك إلى مناطق محررة، مما حدا بالعدو نفسه أن يقر ويعترف بأن هذه المناطق أضحت محرمة في الحقيقة عليه هو لا على المجاهدين والشعب (15). وأمام الإنتصارات الباهرة للثورة التحريرية، على مختلف الأصعدة، أيقنت السلطات الإستعمارية، أنه يجب التفكير في مناهج وطرق جديدة من خلالها تحرم الثورة من منابعها الأصلية التي تستمد منها إستمراريتها وإنتصاراتها، والمتمثلة في إحتضان الشعب لها لذلك فكرت هذه السلطات في تهجير الشعب وحشده في محتشدات أو معسكرات سمتها " أماكن الأمان" (16) تمكنها من مراقبة أي إتصال أو إحتكاك يتم بين جيش التحرير الوطني وجبهته والفئات الشعبية. وهذا للتأثير على معنويات المجاهدين الذين لا يمكنهم الإستمرار في المقاومة دون مساندة الشعب لهم فيستسلمون بعد أن يحرموا من التموين والتجهيز وإيصال المعلومات والأخبار التي تخص العدو وتحركاته. وقد أختيرت أماكن خاصة ومميزة لهذه المحتشدات، في أن تكون مكشوفة وقريبة من المعسكرات التابعة للعدو وتحاط بالأسلك الشائكة وتفرض عليها حراسة مشددة من طرف الجند والجندرمة على الدوام يراقبون الداخل والخارج من هذه المحتشدات (17).

### سياسة الإبادة والقمع والتعذيب

لم يتوان الإستعمار الفرنسي في تعامله مع الشعب الجزائري إبان ثورته التحريرية، عن ممارسة أبشع أساليب الإبادة والتعذيب والتنكيل والتي يتعرض لها أي شعب تحت ظل قوة إستعمارية. وقد تفنن الفرنسيون في إبتداع طرق

جهنمية لا تمت بصلة للإنسانية كل ذلك من أجل أن يتخلى الشعب عن حقه الشرعي والمتمثل في الحرية. ونترك شهادة أحد الفرنسيين تصور لنا بشاعة ووحشية معاملة الجيش الفرنسي للجزائريين في عام 1956 من شهر أفريل. وكان هذا الفرنسي قد شارك في إحدى المهمات العسكرية. يقول"... تلقت الطائرات الأمر بإطلاق النار على كل ما يتحرك، وقذفت الطائرات الدواوير طيلة عشية كاملة وبعد ذهابها، بقيت المنطقة عبارة عن مقبرة فلا تستطيع أن تخطو خطوة دون أن تعثر على جثة...." (18).

أما أنواع التنكيل والتعذيب وعمليات غسل المخ، فهذه أوكلت مهمة القيام بها إلى ضباط الشؤون الأهلية يعاونهم في ذلك شرذمة من معدومي الضمير والوطنية من بعض الجزائريين ذوي الإرادة الضعيفة، كانت هوايتهم المحببة التعذيب والتمثيل بجثث قتلاهم. ولا يسع لنا المجال لسرد أنواع التعذيب والمعاملات اللاأنسانية التي كان يلقاها أي جزائري عندما يؤخذ إلى عملية الإستنطاق والتحقيق للمراكز المخصصة لهذا الغرض في المحتشدات والمعتقلات والسجون.

والشيء الذي علينا أن نشير إليه، هو أن مكاتب الشؤون الأهلية، أنشئت كرد فعل للتنظيم السياسي للثورة، الذي أقره مؤتمر وادي الصومام، بالإضافة إلى الوظائف الأنفة الذكر، ألحقت بها مكاتب خاصة بغسل المخ يشرف عليها مختصون، وهذا الأخير وضع كجهاز مضاد للمحافظين السياسيين، وهو يعمل مباشرة مع المكتب الخامس والثاني.

وأزداد إصرار السلطات على القضاء على الثورة، بسن القوانين الزجرية والمسؤولية الجماعية أو العقاب الجماعي لزرع الرعب والهلع والخوف من التعامل مع الثورة والثوار. واتخذت ما يسمى بالظروف الإستثنائية والتي بموجبها يتم التوقف عن العمل بالقوانين والنصوص المعمول بها وقت ال ' ثم العمل بالقوانين الإستثنائية بإعتبار أن الجزائر أصبحت في حالة حرب.

## الميدان العسكري

### 1- مضاعفة القوة العسكرية

ننتقل إلى تطور آخر عرفته الإستراتيجية الفرنسية، وإن كانت ملامحه قد برزت بقليل قبل إنعقاد مؤتمر وادي الصومام. ويتمثل في تطور الآلة العسكرية من الناحية المادية والبشرية. وإعتماد أساليب مغايرة في ميادين المواجهة القتالية، لتكون أقرب تماثلا بتلك التي يستخدمها جيش التحرير الوطني في معاركه. وقبل التبسيط في هذه المعطيات الجديدة، يجدر بنا أن نشير إلى أن سنوات 1956 و 1957 عرفت صراعا وتنافسا بدأ خافتا ثم إحتدم بين العسكريين والمدنيين على مستوى السلطة. لكن مع مجيء كل من سوستال وروبير لاكوست مالت الكفة لصالح المؤسسة العسكرية وجنرالاتها للسيطرة على مقاليد الأمور في الجزائر ومنحها كل الصلاحيات المطلقة لمواجهة الثورة، وخاصة بعد إزدياد وتيرة العمليات العسكرية من جانب جيش التحرير الوطني، ومارافقها من إنتصارات على المستويين الداخلي والخارجي وإزدياد العمليات الفدائية في المدن وفي أماكن تجمع الأروبيين، وعمليات التوعية والتجنيد الواسعتين التي باشرتهما جبهة التحرير الوطني والتي سوف تتوج فيما بعد بإضراب الأيام الثمانية.

هذا الأخير الذي أظهر أن السلطات المدنية أضحت عاجزة وغير قادرة على التحكم بقوة في الوضع بالجزائر مما أدى إلى نقل سلطات الشرطة إلى الجيش وبصفة خاصة الى فرقة المظليين التي كان يشرف عليها الجنرال "ماسو". لتبدأ في ما بعد معركة الجزائر لتستمر من ديسمبر 1956 إلى سبتمبر 1959(19) . وتنفيذا لطموحات " لاكوست" إستجابت الحكومة الفرنسية لطلبه بإمداده بـ 100.000 ألف جندي وكان ذلك في 5 أفريل من عام 1956 ليصل عدد الجيش الفرنسي إلى 335.000 ألف جندي ويتضخم في أوائل 1957 إلى 800.000 ألف جندي، وبذلك تضاعف عدد الجند الفرنسي في الجزائر عشر مرات (20). بعد أن كان تعداده عند إندلاع الثورة التحريرية حوالي 60.000 ألف جندي وثلاثة فيالق للمظليين ويصل تعداد هذه القوة العسكرية إلى 70.000 ألف إذا حسبنا قوات الشرطة (21).

اما عن القوات الجوية، فقد كانت قبل إنعقاد مؤتمر وادي الصومام حوالي 55.000 ألف رجل من مختلف الإختصاصات، ليصل في شهر أكتوبر من عام 1956 إلى 64.000 ألف (22). وكانت أشهر القواعد الجوية سانية بوهران وهي تغطي الحدود المغربية، وقاعدة عنابة لمراقبة الحدود التونسية، وكانت هاتان القاعدتان مجهزتين بطائرات مطاردة ومقنبلة وإعتراضية. قاعدة الدار البيضاء وعين إرنات والبليدة وبوفاريك وحاسي مسعود وورقلة، فهي قواعد مخصصة لنقل الفرق ولربط الإتصال. وقد سمحت هذه الشبكة الواسعة من القواعد الجوية للطيران الفرنسي من التدخل السريع في أقل من ربع ساعة في أي بقعة من الجزائر (23).

ولاننهي الكلام دون الإشارة إلى الدور الحربي الذي ساهمت به القوات البحرية، كمراقبة السفن وتفتيشها وحتى المشاركة في العمليات الأرضية، كالقيام بعمليات الإنزال على السواحل وإستخدام سلاح المدفعية من عيار 220 ملم في قنبلة المناطق المتعفنة والقرى والمداشر وأشتهر من الموانئ في هذا السياق ميناء بجاية وسكيكدة والمرسى الكبير (24).

## التجهيزات والآليات العسكرية

سخرت السلطات الإستعمارية موارد ضخمة لتجهيز وتسليح هذه الأرمادة من الجيوش. وخصصت الحكومة الفرنسية جزءا كبيرا من إقتصادها لسد إحتياجات المؤسسة العسكرية وتطوير صناعتها العسكرية الحربية والأنفاق بسخاء للرفع من القدرة القتالية لدى الجيش الفرنسي. فقد كانت في حوزة هذا الجيش أكثر من 50.000 ألف آلية من " الجيب" إلى الدبابة وشاحنات "ج.م.س" والسيارات المجهزة بالمدافع والرشاشات الثقيلة والخفيفة من مختلف الأحجام والأشكال وبقاذفات الصواريخ (25).

أما سلاح الطيران، والذي إزدادت أهميته في العمليات العسكرية خلال أعوام 1956 و1957 فقد إنتقلت وتيرة إقحامه من 1500 عملية في مطلع 1956

لتنتقل بعد الصومام إلى 8300 عملية. وكانت أشهر الطائرات التي ساهمت في العمليات القتالية نجد (مورام) (فانو) (بروسار) (جانكر) (ميسترال) (جاكوار) (داكوتا)، وأشهر الحوامات (الوات) (بال 47) (سيكورسكي) وهي حوامة مجهزة بأحدث التقنيات، وبأسلحة جد متطورة مثل الآليات الموجهة وأجهزة الرقابة الدقيقة. ولما كانت المصانع الفرنسية غير قادرة على توفير هذه الأنواع الجهنمية لمواجهة الثورة الجزائرية، إستعانت بالحلف الأطلسي، الذي أصدرت منظمته في 1956/03/27 بلاغا تؤيد فيه إستعمال فرنسا لهذا العتاد. وهذا ما سمح لفرنسا بأن تزود جيشها مثلا بالمدافع الثقيلة الموجهة بالرادار (26).

هذه القوات كانت مؤطرة بعدد معتبر من الضباط، حوالي 60 جنرالا ومابين 600–700 عقيد ومقدم، ومابين 1300–1500 رائد. يقابلهم حوالي 6 عقداء من جيش التحرير الوطني يسيرون 6 ولايات يساعدهم 18 رائدا. وكان الكثير من ولايات الداخل لاتملك في أغلب الأحيان قيادة أركان متكاملة (27).

## الأساليب والتكتيكات العسكرية

لتطبيق البرنامج العسكري الهادف للقضاء على الثورة وإمتداداتها الداخلية والعسكرية وضعت القيادة العسكرية الإجراءات التالية حيز التنفيذ وباشرت تنفيذها.

1- القيام بعمليات عسكرية ضخمة تشترك فيها القوات البرية والجوية وفي بعض الأحيان البحرية، وتركيز جهودها في منطقة واحدة حتى تتم إبادة فرق جيش التحرير الوطني المتواجدة، فيها. ثم تتحول إلى منطقة أخرى. ومثال ذلك عملية الأمل والبندقية في منطقة القبائل، والتي صادفت التحضيرات لعقد المؤتمر . وكان " روبير لاكوست" يعلق عليها آمالا واسعة لتحقيق مشروعه

في الجزائر خلال عام 1956. وهكذا شرع الجنرال" ديفور" في يوم 28 أفريل 1956 في عملية تطهير واسعة، بلغت ذروتها في شهر ماي 1956. وقد شارك في هذه العملية حوالي 30.000 ألف جندي وعشرات من قاذفات القنابل مدعمين بالطائرات والحوامات (28).

2- إعتماد أسلوب أو طريقة QUADRILLAGE أي التربيعية التي تقضي، بتقسيم البلاد إلى مناطق مربعة وحصارها وتطهيرها واحدة تلو الأخرى. مع نشر سلسلة من المراكز والحاميات المتنوعة التي تسمح في أن واحد في حماية الأوربيين والعملاء والخونة والأملاك والمباني العمومية وطرق المواصلات المستهدفة من جانب الثوار مما يسمح لها بمراقبة تحركات الشعب (29).

ولربما سيتمكن" روبير لكوست" من تحقيق مشروع التهدئة واستحداث المنطقة المثالية (30).

3- إن من بين التدابير العسكرية، التي أفرزتها مرحلة ما بعد مؤتمر وادي الصومام، إقامة الأسلاك الشائكة والمكهربة على طول الحدود الجزائرية المغربية والجزائرية التونسية. وذلك لمنع شرارة الكفاح المسلح من الإنتشار والإمتداد إلى داخل كل من تونس والمغرب، خاصة إذا عرفنا أن هذه الحقبة التاريخية تميزت بتطور بارز للأحداث السياسية على المستوى الداخلي في كل من الدولتين المذكورتين. وإن الإمكانيات البشرية والعسكرية للحكومة الفرنسية داخل الجزائر كانت غير قادرة على مواجهة الجبهة العريضة المسلحة على المستوى المغربي (31).

لهذا سارعت السلطات الفرنسية إلى منح الإستقلال للدولتين الجارتين، لتنفرد لمواجهة الثورة الجزائرية بتسخير كل إمكانياتها البشرية والعسكرية والإقتصادية.

بدأت الأشغال في إقامة الخطوط الشائكة والمكهربة على الحدود الجزائرية التونسية في أواخر عام 1956، بأمر من وزير الدفاع الفرنسيANDRE MAURICE. وأكتملت الأشغال في عام 1957. يمتد هذا الخط من الساحل الشرقي لمدينة عنابة إلى جنوب مدينة تبسة مرورا ببئر العاتر شيحاني الذرعان حتى نقرين جنوب مدينة تبسة (32). وكان طول الخط 380/كلم وفي نفس الوقت أقيم خط مماثل على الحدود الجزائرية المغربية يمتد من مرسى بورساي العربي بن مهيدي قرب السعيدية إلى بشار جنوبا على مسافة تقدر بحوالي 700/كلم (33). وقد بلغت تكاليف إنجاز الكيلومتر الواحد من الخط حسب المصادر الفرنسية الإستعمارية 250000 ف/ ف أما تكاليف إقامة المركز العسكري الواحد فقدرت بحوالي 15000000 ف/ ف(34).

*الخاتمـــة*

*وفي نهاية مقالنا هذا نستنتج ان الهدف الرئيسي من وراء الإستراتيجية الفرنسية كان إستعمال جميع وسائل القمع والتعذيب والإستنطاق والتشريد والإبادة، من أجل تحطيم المعنويات وإجبار الجزائريين على الرضوخ لإرادة الإستعمار وعزل الثورة وخنقها. إلا أن الثورة و بتنظيماتها وهياكلها التي أقرها مؤتمر وادي الصومام، كانت الجدار الواقي الذي تحطمت عليه أحلام غلاة الجيش الفرنسي. فقد شهدت مرحلة ما بعد الصومام 1957/1956 إزدياد المجابهة بين قوات جيش التحرير والقوات الفرنسية شدة وتنوعا في كل الميادين السياسية والعسكرية وتقوي رباط التلاحم بين مختلف فئات الشعب وثورته مما أكسب الثورة تعاطف ومساندة الشعوب، هذا التعاطف الذي دل على عدالة القضية الجزائرية، وكان بداية لحرب جديدة على الجزائريين أن يخوضوها لكن ليس في الجبال أو السهول أو الوهاد لكن على منابر المحافل والهيئات الدولية، إنها حرب الدبلوماسية والمعركة السياسية، والتي سوف تخرج منها الثورة بنصر مبين.*

## مصادر ومراجع الدراسة


1- حسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954 – 1956، منشورات م.و.م الجزائر ص 362.

2- المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة. تيزي وزو (85/9/8/7) الجزء الأول ص 32.

-3 HENRI ALLEG / LA GUERRE D'ALGERIE. TEMPS ACTUELS 1981. P234.

4- تقرير الملتقى الجهوي الثالث لكتابة التاريخ لولايات الغرب (الولاية الخامسة) مرحلة 1956 / 1958 المنعقد بسعيدة 1985/01/15.

-5 HENRI ALLRG. OP.CIT. P 236.

-6 HENRI ALLEG. IBIDEM. P 239.

-7 HENRI ALLEG. IBIDEM. P 236.

8 - تقرير الملتقى الثالث لولايات الغرب ..... ص 54.

- 9HENRI ALLEG. OP . CIT P 23.

-10 HENRI ALLEG. IBIDEM. P 239.

-11 ALLARD G. LA GUERRE D'ALGERIE. (H.M) N. 30-31.

-12 MASSU. JAQUES. LA VRAI BATAILLE D'ALGER. PLON 1972. P132.

13- تقرير الملتقى الجهوي الثالث لكتابة تاريخ ولايات الغرب .... ص 47.

-14 HENRI ALLEG. OP.CIT. P 246-247.

15- الأخضر بوالطمين، المحتشدات الإجبارية خلال الثورة التحريرية. مجلة أول نوفمبر. العدد. 136–137 سنة 1992 ص 23.

16- حوار حول الثورة. الجزء الأول. المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام. الجزائر. 1986 ص 439.

17- المنظمة الوطنية للمجاهدين، أحداث الثورة التحريرية. الأوراس. التقرير الجهوي للولاية الأولى لتسجيل أحداث الثورة من 20 أوت إلى 31 ديسمبر 1958 ص 63.

18- حسن بومالي. المرجع السابق. ص 326.

19- جريدة البصائر. العدد 325. بتاريخ 1955/06/25.

20- المجاهد. 1958/01/1.

21- حول مختلف مراحل معركة الجزائر أنظر.

Yacef SAADI Souvenir de la Bataille d'Alger . paris . Guillard 1962 Tillon G les ennemis complémentaires. paris minuit 1960.

22- أحمد عظيمي. مجلة الجيش. الجزائر. العدد 240. سنة 94 ص 6.

-23 MOHAMED TEGUIA. L'ALGERIE EN GUERRE. O.P.U. ALGER.

24- المجاهد. بتاريخ 1958/01/1.

-25 TEGUIA. OP. CIT P 276.

26- تقرير الولاية الثالثة ..... ص32.

-27 TEGUIA. OP.CIT P 277.

28- المجاهد. بتاريخ 1958/01/1.

-29 TEGUIA. OP.CIT P 275.

30- حسن بومالي. المرجع السابق. ص 335.

31- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن التاسع عشر والعشرين. دار البعث للطباعة والنشر. الجزائر. 1980 ص 306.

-32 HENRI ALLEG. OP.CIT P 223.

33- هذا ما أكده قائد الفيلق 19 الذي كان يحارب في الجزائر والذي أرسله إلى مسؤوليه ويلح فيه على إيجاد حل من الجانب السياسي لهذا المأزق الذي يواجهه الوجود الفرنسي داخل الجزائر. حوار حول الثورة. ص 260.

-34 LA DEPECHE. QUOTIDIENNE D'ALGERIE (03/10/1957).

35- قنطاري محمد: الثورة الجزائرية و قواعدها الخلفية بالجهة الغربية و العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة. مجلة الذاكرة. العدد. 3. 1995 ص 122.

36- بوعلام ب. خط موريس وشال وإرادة الثوار. مجلة الجيش. العدد. 376. سنة 94 ص 22-23.

# الحكيم محمد بن زرقة

## طبيب و جراح جيوش الأمير عبد القادر

د. جيلالي صاري

إن إهتمامات مؤسس الدولة الجزائرية، الأمير عبد القادر، وهو يخوض المعارك بدون إنقطاع وفي آن واحد، قد شملت كل القطاعات غالبا وبالأخص ما يمس بصحة جيوشه، وإن كان هذا الجانب الحيوي قد بقي قليل التحليل من طرف أغلبية الباحثين والمؤرخين، ولعل ذلك يرجع إلى قلة، بل إنعدام الوثائق. وعليه وفيما يلي علينا أن نتطرق إلى هذا الجانب المنهجي في البداية من أجل التوصل إلى تسليط الأضواء على دور ومكانة هذه الشخصية البارزة والتي كاد أن يقضي عليها الدهر لولا وجود شهادات نادرة يصعب العثور عليها حاليا في الظروف الراهنة.

**النقطة المنهجية :**

قليلة جدا هي المعطيات الخاصة بالحكيم محمد بن زرقة وإن كان أفراد العائلة التي ينحدر منها لازالوا مقيمين بمدينة مسقط رأسه، وهي مدينة تلمسان، إلا أننا لم نجد عندهم ما يثبت الرواية التاريخية الصادقة، لكنهم دلونا على شهادة الميلاد الموجودة في مصلحة الحالة المدنية بنفس المدينة المذكورة.

أما ما يتعلق بحياة ومكانة الحكيم فقد عثرنا عليها في مصدرين معاصرين للحكيم أثناء أبحاثنا المتواصلة منذ العشرية الثالثة الماضية داخل التراب الوطني، وكذلك بمختلف المكاتب المختصة وديار الأرشيف بفرنسا. والمصدران المعنيان بالأمر يمثلان مراسلة عسكرية نشرت بدورية مختصة (طبية) للمرة الأولى بباريس وهي: (1) Paris La Gazette Médicale de الصادرة بعدد 7 ليوم 7 فيفري 1847 والتي حررت بتلمسان (أي المقالة) يوم 5 نوفمبر 1846، وما نشر هذا البحث في مثل هذه الدورية المختصة إلا وقد عززت مكانة ودور الحكيم لدى الأوساط العلمية بالعاصمة الفرنسية ولولا شهادة الضباط الفرنسيين لما تأكدت مهارة وخبرة الحكيم.

أما إعادة نشر نفس المقالة بعد إدخال بعض التغيرات من حيث المبنى والأبعاد السياسية بصحيفة L'Echo d'Oran الأسبوعية بعد النشرة الباريسية فإنها لاتستهدف نفس الغرض وإنما الغاية هي نهاية مهمة الحكيم واستقراره بمسقط رأسه قبيل نهاية مقاومة الأمير عبد القادر. وعلى كل علينا بتسليط الأضواء على المصدر الأول من أجل إبراز الدور الحقيقي الذي لعبه الحكيم أثناء مهمته النبيلة، وإن كانت في الواقع المعطيات الواردة في المصدر قليلة، وعامة، وتنحصر في الشخصية وليست في المهمة أثناء سنوات طوال ولعل ذلك يرجع إلى ظروف ممارسة الحكيم والجراح وهو بعيد كل البعد عن الأوساط الإشهارية.

**شخصية فذة**

بالرغم من قلة المعطيات ومما لاريب فيه، فنحن أمام شخصية إستثنائية، وهذا باعتراف الأعداء المباشرين، أي الضباط الذين جمعوا المعلومات والشهادات الدقيقة والذين لم يقتصروا في وصفهم على مدحه، مركزين على أخلاقه الحميدة والغير العادية إطلاقا، وكذا على مهارته الهامة حتى في الحالات الصعبة وهم يعتمدون على حجج قاطعة.

وما هذا الإعتراف المطلق من طرف العدو إلا تأكيد وتثبيت للعلاقات المتميزة التي ربطت الأمير عبد القادر بالحكيم إذ تواصل عطاء الأول للثاني في جميع الظروف وحتى أثناء إنعدام المال والزاد في الأوساط المقربة لمؤسس الدولة الجزائرية كما جاء في الوثيقة حرفيا وبكل إيضاح. وعلى كل فإن مثل هذه الإعترافات ليست بالمفاجئة لأنها تتماشى والواقع، واقع الحكيم ووسطه، أثناء وبعد مهمته النبيلة، إذ أن هذه الشخصية الفذة قد واصلت العلاج دوما بكل إخلاص وثبات، وغالبا بدون مقابل ولا تقصير كلما تطلبت الضرورة ذلك.

هذا وقبل تسليط الأضواء على مهنته ومهارته، لابد من إشارة وجيزة لسيرته وأخلاقه النبيلة وفي الواقع كل ما يندرج في هذا الإطار إلا وهو صورة واضحة لما كتب وسجل حول الشخصيات التاريخية وبالأخص بهذه المدينة لما جاء ذلك في

شهادات (2) G Marçais في مطلع هذا القرن أي أكثر من نصف قرن من حياة الحكيم. وعليه فإن الحكيم محمد بن زرقة ولد في بداية القرن الماضي بأحد الأحياء العتيقة بتلمسان وبالضبط بالقرب من مسجد سيدي ابراهيم (3) في منزل متواضع ترعرع فيه وقد إستقر به بعد مواصلة مهامه أثناء المقاومة المسلحة، وما هذا المنزل المضياف إلا صورة مصغرة وشاهد لتحقيقاته أي ما أنشأه بنفسه إذ توجد فيه سلسلة من الأسلحة والغنائم وهي مبسوطة ومتمثلة في بنادق طويلة ومسدسات متنوعة، وخناجر مزخرفة، وإلى جانب ذلك تشاهد مجموعة رفوف مملوءة بالقارورات ومن مختلف الأشكال وهي تمثل صيدلية الحكيم، وكما جاء في الوثيقة فإن كل هذه الأدوات من صنع الحكيم ومن الهامه ومهارته، وكل هذا الفن والإتقان إلا وقد فاجأ ضباط الجيش الفرنسي أنفسهم.

## الممتهن الماهر

زيادة على ما سبق، فإن المقارنة التالية تعزز المكانة العالية لمثل هذه الشخصية الفذة والتي نحن بصدد تحليلها، كيف لا وقد قورنت بشخصيتين بارزتين في التاريخ الفرنسي منذ النهضة الأروبية إلى فجر نشأة الطب الحديث، وحينئذ مثل هذه المقارنة تؤكد من جديد المرتبة الحقيقية التي بلغها الحكيم والجراح للجيوش الجزائرية أثناء دولة الأمير عبد القادر، وهذا كله ومن دون شك بفضل إمكانياته الشخصية الهامة وإبتكاراته. وعلى كل فإن المقارنة قد إستهلت المقال وجاءت مباشرة في الجملة الأولى وبالضبط في السطر الثاني وفي أسلوب الإعجاب والسعادة وحتى... الترحيب أن لم نقل التآخي وبالتالي التكريم إعترافا بالجميل والتقدير، خاصة وأن مكانة الحكيم بعد نهاية مهامه أصبحت تدعو إلى القلق كما يتضح ذلك فيما بعد. وعليه فإن المقارنة قد إختصت كلا من : Ambroise Paré (1509-1590) وقد كان جراحا لأربعة ملوك بفرنسا على التوالي كما أنه يعتبر من رواد الجراحة الحديثة آنذاك. والبارون Dominique Larrey (1766-1842) ومثل هذه الشخصية لا تبرز إلا بذكر ما يأتي والذي لا يحتاج إلى أي تعليق فقد كان

جراحا " للجيش الأعظم" (La Grande Armée) التابع للإمبراطور نابليون الأول وكذلك جراح هذا الأخير وقد رافقه دائما أثناء جميع حملاته عبر أوربا...

وأما المعلومات التالية والخاصة بخبرة الحكيم محمد بن زرقة، وإن كانت محدودة وعامة، فإنها لصورة واضحة لأنشطته المهنية والإنسانية في آن واحد، وفي الواقع إنها تقتصر على شهادات محدودة قد جمعها صاحب الوثيقة وبالتالي نقلها فقط عما سمع ويبدو أنه ليس بمختص... ومهما يكن من أمر فإن هذه الخبرة والمهارة والممارسة تلمس حول المحاور التالية : التحكم في التقنيات التقليدية، التحكم في صنع الأدوات الطبية، وكذلك التحكم في تحضير الأدوية وصنعها زيادة على بعض الإبداعات والممارسات الإستثنائية في الحالات الإستعجالية والإستثنائية كما يتجلى ذلك في أمثلة وردت في الوثيقة، ومما يعزز كل ذلك هو الإعتراف بالنجاح الذي توصل إليه الحكيم حينما عالج حالات وقد فشل فيها الضباط الفرنسيون أنفسهم، وكذلك حينما عالج أحد المرضى وظن الجراحون الفرنسيون أنه يموت لا محالة.

وأمام مثل هذه المعطيات ومثل هذه النتائج فإن الملاحظ النزيه لا يفاجأ كثيرا لأنه قد إقتنع بما توصل إليه حكيم جزائري آخر مارس الطب خلال النصف الأول من هذا القرن وقد استشير عدة مرات من طرف الضباط الفرنسيين التابعين للمستشفى العسكري بمدينة تلمسان وهو الحكيم محمد نقاش (4) الذي ناقشه الدكتور بباريس سنة 1880 ويعد من دون شك من الأوائل وربما الأول من الجزائريين وحتى الأوائل بالنسبة للقارة الإفريقية والبلدان العربية حسبما توصلنا إليه من الأبحاث في العاصمة الفرنسية لتلك الفترة...(5)

وفي الأخير لا يفوتنا الإستشهاد بمهمة الأطباء الجراحين الفيتناميين أثناء حربهم التحريرية وهذا باعتراف وشهادة نفس الطرف : الفرنسي إذ جاء في آخر يشكل عدد المجلة الباريسية (6) L'histoire عدة أمثلة توضح الظروف التي تواصلت فيها المهمة، تلك الظروف التي تكاد ألا تصدقها حتى الأوساط العلمية إلا أن المقالة قد حررتها باحثتان مختصتان بالموضوع نفسه وهما Annick Guenel و Anne Marie

Moulin، ومن بين هذه الأمثلة نذكر مهمة الحكيم Ton That Tung المحصل على دكتوراه في سنة 1937 والذي التحق بالكفاح المسلح إبتداء من سنة 1946 بجوار هانوي وقد شارك حتى في معركة ديان بيان فو الشهيرة (7)، وقد اضطر هذا الحكيم أن يواصل الجراحة في ظروف الإنعدام بحيث أنه كان يستنير بواسطة نور الدراجة وكانت خيوط الجراحة المستعملة تهيأ من بقايا أقمشة المظلات، ويرجع الفضل لهذا الطبيب في تكوين كل جيل الجراحين إبان الإستقلال كما أنه قد نال شهرة عالمية بعد أعماله الخاصة بالأوعية الدموية للكبد

## الخلاصة

*وهكذا فإن المصدر الذي حللناه لا يخلو من أهمية بالغة إن كان يقتصر على معلومات محدودة وعامة غالبا، لا يستطيع أن يكشف سرها ووزنها الثقيل إلا الملاحظ المتيقن، وبالفعل كل من يسعى سيتمكن من أن يكتشف شخصية فذة قد لعبت دورا بارزا، بل مصيريا أثناء وبعد المقاومة المسلحة للأمير عبد القادر، إنها لشخصية الحكيم محمد بن زرقة الذي سهر على صحة كل من الأمير عبد القادر وجيوشه، فقد عالج الجميع وهو لا يدخر جهدا من أجل سلامة وراحة الجميع، وهذا بشهادة من على لاحظوا ذلك وهم ضباط العدو... وبالتالي فإن الشهادة تقتصر فقط على لمحة معينة ولا تستطيع بأية حالة من الأحوال أن تغطي مهمة إستغرقت سنوات طوالا أثناء وبعد المقاومة المسلحة.*

*وعليه لا بد من مواصلة البحث في هذا المجال الذي ظل غامضا كل الغموض، لا بد من مصادر أخرى لتسليط الأضواء على الجوانب المختلفة وبالأخص التي لم تستقطب أنظار أصحاب الشهادة التي قدمناها، وتلك هي مهمة البحث والتحليل. وأخيرا ونظرا إلى مكانة وسمعة هذه الشخصية الفذة، فإنه لمن الضروري أن نحتفظ باسم هذه الشخصية وأن يطلق إسم الحكيم محمد بن زرقة على المنزل الذي ترعرع فيه وكذلك على بعض المؤسسات الصحية وحتى على بعض المصحات والمعاهد الطبية في أقرب الآجال، عرفانا للمهمة النبيلة، ومساهمة في كتابة التاريخ وبالتالي كذلك لمكافحة النسيان والجهل ... وأحيانا التجاهل.*

(1) Lettre d'Afrique parue dans la Gazette Médicale de Paris, du 7 au 13 Fevrier 1846.

وقد تم تحرير المقالة بمدينة تلمسان بتاريخ 1846/11/05، ص 121-126.

(2) Marçais Georges : Tlemcen, ville d'art, Paris, 1950.

(3) وإن كان المنزل الذي عاش فيه الحكيم قد بني في مكانه عمارة أخرى ذات طابق واحد قد غيرت هندسته فإنه لمن المعمول به في معظم البلدان المتقدمة أن توضع لوحة يكتب فيها إسم الحكيم ووظيفته تخليدا لمهمته النبيلة.

(4) Sari Djillali : l'un des premiers et brillants médecins le Dr Mohamed Nekkach, les Cahiers de Tunisie, Tunis, 1989, t XXXVIII, n°148-149,p 225-231.

(5) لقد نشرت جريدة المجاهد اليومية بتاريخ 30-05-87 ملخصا حول هذه الشخصية وهو ملخص لوكالة الأنباء الجزائرية بعد المحاضرة التي قدمناها حول الموضوع بمدينة مسقط رأس الحكيم محمد بن زرقة.

(6) Revue L'Histoire, Paris, Octobre 1996, n° 203, p 36-37.

(7) Annick Guennel et Anne Marie Moulin (1996): des medecins dans la jungle, histoire, n° 203, p 37.

(8) لقد توقع ذلك الإخصائي في علم الطفيليات الفرنسي وهو الحكيم Emile Brumpt حينما ترأس لجنة مناقشة بهانوي في سنة 1935 وكان يتنبأ إكتشافات من طرف الفيتناميين في مستوى اليابانيين.

# دوافع إحتلال فرنسا للجزائر

إبراهيم مياسي

جامعة الجزائر (كلية التاريخ)

**تمهيد**

*لاشك أن الجزائر تتمتع بموقع إستراتيجي (جغرافي ، سياسي) هام يجعلها عرضة للتقلبات السياسية والإقتصادية العالمية كما أنها تتأثر بالسيرورة التاريخية والتأثر فيه أيضا، ومنها ظهور الحركة الإستعمارية الأوروبية الحديثة، التي تكالبت وتنافست على المستعمرات في ما وراء البحار، وضمن هذا الإطار ظهرت أطماع فرنسا في الجزائر.*

*ذلك أن الدوافع التي أدت بفرنسا إلى إحتلال الجزائر كثيرة ومتنوعة، وهي على العموم دوافع سياسية، وأخرى إقتصادية مرتبطة ومتداخلة ومتكاملة بعضها ببعض. وسنحاول في هذه الدراسة معالجة الأسباب السياسية والأسباب الإقتصادية وحدها.*

لقد ظهرت الدولة الجزائرية الحديثة مع بداية القرن السادس عشر الميلادي، بانتمائها إلى السلطنة العثمانية تحت قيادة " الباي لرباي" وبذلك بدأت معالم الحدود الإقليمية للدولة الجزائرية تظهر وتستقر تدريجيا، وينمو معها الكيان السياسي للجزائر المنفصلة عن تونس والمغرب الأقصى. وبذلك ظهر نوع من الشعور الوطني لدى المواطنين جعلهم يندفعون بكل ما يملكون من قوة وإمكانيات : لتدعيم هذه الدولة الفتية، وحماية هذا الوطن العزيز من الغاصبين المسيحيين المتعصبين.

وخلال القرن السابع عشر الميلادي بدأت الجزائر تنفصل تدريجيا عن الدولة العثمانية، ففي سنة 1659م إغتصب ديوان الإنكشاريين آداة الولاية كلها، وبعد سنتين، أرسل الإنكشاريون بالجزائر، وفدا لمقام القائد العام للأسطول ووزير البحرية، وأجبروا الدولة العثمانية على قبول الأمر الواقع، وأصبحت السلطة التنفيذية بأيدي الإنكشاريين.

وبمرور الزمن وحسب التطورات التي حصلت في البلاد، قرر ديوان الإنكشارية أن يتولى الحكم آغا عن طريق الإنتخابات، على أن يبقى في الحكم لمدة شهرين اثنين فقط، وتعتبر هذه الفترة، أي عهد الآغاوات الذي استمر إثني عشر عاما مليئة بالخلافات، وذلك أن الآغاوات المنتخبين للحكم حاولواعدم التخلي عن مناصبهم، فقتلوا كلهم على إثر الثورات التي حدثت. وفي سنة 1671م، إنتهت هاته الوضعية على إثر إنقلاب رؤساء القرصنة وتسلمهم السلطة، فغيروا بذلك شكل الحكومة، وانتخبوا دايا ليحكم الأوجاق حتى وفاته (1). وبذلك ظهرت الإيالة الجزائرية المرتبطة إسميا بالدولة العثمانية، والتي لها نظام يشبه إلى حد ما النظام الجمهوري، لذلك أطلق عليها في أحيان كثيرة الجمهورية الجزائرية.

دعم الشعب الجزائري هذا النظام بكل ما يملك من قوة حتى تصبح هذه الدولة قوية ومهابة الجانب وهذا خلاف ما روجه الغرب بأن النظام العثماني في الجزائر هو إستعمار تركي متجبر ذلك أن هذه اللحمة بين الشعب والحكومة جعلت الجزائر دولة عظيمة فرضت سيطرتها على البحر الأبيض المتوسط وفرضت أتاوات ورسوما على السفن المسيحية العابرة لهذا البحر.

كما أصبحت للجزائر، بهذه المكانة الرفيعة، روابط عديدة مع مختلف البلدان، ويظهر أن أوسع وأوثق هذه العلاقات كانت مع فرنسا فمنذ سنة 1561م، ربطت بين الجزائر وفرنسا في عهد هنري الرابع، علاقات وتقارب وصداقة بين البلدين، ثم تدعمت أثناء الثورة الفرنسية التي إندلعت سنة 1789م، لأن هذه الثورة قد جاءت بمبادئ وأفكار، تتلاءم وتتوافق مع النظام السياسي في الجزائر، بينما تتعارض وتتنافر مع الأنظمة الأوروبية، حينذاك.

وقد حاصرت الأنظمة الرجعية هذه الثورة في أوروبا، ولم تجد المساعدة إلا من طرف الجزائر، حيث وافق الداي على تقديم مساعدة إلى الجمهورية الفرنسية الفتية، أثناء حربها الثورية، وتتمثل هذه المساعدة في تقديم قروض بدون أرباح، وتموينها بالحبوب لتتفادى فرنسا المجاعة (2).

وهكذا فإن إلتزامات فرنسا المسجلة في هذه المناسبة لم تحترمها وتولدت عنها قضية غامضة لديون بين فرنسا والدي وتاجرين يهوديين (3) أدت إلى نشوب أزمة حادة بين فرنسا والجزائر إنتهت بحادثة المروحة الشهيرة، ثم الحصار سنة 1827م وأخيرا الإحتلال سنة 1830م.

## الأسباب السياسية

لقد حاول الكثير من المؤرخين الفرنسيين خاصة والأوربيين عامة، أن يجعلوا قضية المروحة هي السبب الرئيسي لإحتلال فرنسا للجزائر، لأن التمثيلية التي أتقن القنصل الفرنسي "بيار دوفال" أداء أدوارها خلقت بين الجزائر وفرنسا أزمة حادة أدت في الأخير إلى إرسال حملة من طرف فرنسا لتاديب الداي حسين باشا والثأر لكرامتها، كما كانت تزعم.

لكن الأسباب الفعلية والحقيقية لإحتلال فرنسا للجزائر تتمثل في عدة نقاط أخرى تتصدرها المطالب الإقليمية التي كانت فرنسا تريد الحصول عليها في الجزائر.

لقد عمدت الدبلوماسية الفرنسية الى تغليف هذه المطالب الإقليمية داخل عدد من المطالب الثانوية، التي أبرزتها واعتبرتها هي الأسباب الأساسية للأزمة القائمة بينها وبين الجزائر(4). كما عملت أيضا على التمويه والتضليل حتى لاتظهر نواياها المبيتة في الجزائر وسمحت لممثلها "دوفال" أن يتحرك بحرية حتى يرسخ هذا المبدأ. "...ويؤكد هذا تجاه الدبلوماسية الفرنسية قبيل القطيعة وثيقتان : الأولى وهي المذكرة المؤرخة في7 ديسمبر 1826م والتي بمقتضاها أعلنت الحكومة الفرنسية نيتها في فرض الحصار البحري على الجزائر. وذلك قبل حادثة المروحة بخمسة أشهر والوثيقة الثانية وهي الرسالة التي وجهها وزير الخارجية الفرنسي البارون "دي ماس" إلى الداي حسين بتاريخ 28 فبراير، والتي عدد فيها تظلمات فرنسا ومطالبها إزاء الجزائر عند هذا التاريخ..." (5).

وبذلك يظهر أن إحتلال فرنسا للجزائر لم يكن بمحض الصدفة أو أنه حدث وليد الساعة بل أنها فكرة قديمة ترسبت واختمرت في أذهان قادة أوروبا منذ

حملة شارل الخامس الإسباني سنة 1541م ثم التهديد والوعيد بالعواقب الوخيمة للويس الرابع عشر ملك فرنسا. ثم كان نابليون بونابرت يريد الجزائر، ففكر أكثر من مرة " في غزو بلادنا عندما خلا له الجو وسنحت له الظروف في أوروبا بعد معاهدة أميان (1802م) ومعاهدة تلسيت (1807م)، وكان ينوي إنشاء القواعد لا يقاف هيمنة الأنكليز في الأبيض المتوس (6) وأقسم نابليون مرة عام 1802م أنه سينزل على شواطئ الجزائر ثمانين ألفا من جنوده الاشداء وانه سيخرب البلاد ويذل أهلها حتى يوفر الأمن لأسطوله في حوض البحر الأبيض المتوسط لأن الجزائر ذات موقع إستراتيجي هام (7).

وبعد هزيمة نابليون ونفيه إلى جزيرة سان هيلان بالمحيط الأطلسي، رجع النظام الرجعي إلى فرنسا، وذلك بمقتضى تسوية مؤتمر فينا 1815م، أي بمعنى إعادة تنصيب النظام القديم الذي كان سائدا قبل الثورة (1789م)، ومن الملوك الذين برزوا في هذه الفترة، واشتهروا بالرجعية، الملك شارل العاشر الذي عايش ولو من بعيد أحداث الثورة، وشاهدها إذلال أسرته لهذا فهو يكره ويعادي أفكار الثورة الفرنسية وانصارها وحتى الدولة الجزائرية التي ساندتها. فعمل على تعطيل البرلمان وخنق الحريات، ومطاردة الأحرار مما جعله منبوذا من طرف الشعب الفرنسي الذي ذاق حلاوة الحرية والديمقراطية، وتشبع بهما مع الثورة لذلك ظهر إستياء عام نتيجة الحكم المطلق وتعفن الأوضاع السياسية، وانتشار التعسف والظلم.

ومن أجل إمتصاص غضب الشعب قرر شارل العاشر إرسال حملة إلى الجزائر، وهي مغامرة خطيرة ليلفت بها أنظار الرأي العام الفرنسي.

أما على الصعيد الخارجي، فقد حاول السلطان العثماني التدخل في هذه المسألة بإيعاز من بريطانيا. وقد بعث بموظف سام وهو الطاهر باشا كنائب عنه لمحاولة حل هذه المشكلة (8). ولكنه أبعد من طرف فرنسا (9).

هذا وقد وجدت فرنسا التأييد التام من قبل المحفل الأوروبي باستثناء بريطانيا التي أبدت بعض التحفظات من الحملة الفرنسية على الجزائر لأنها في تنافس دائم معها

وخاصة أنها أصبحت تتمتع بنفوذ سياسي في شبه جزيرة اليونان في هذه الأثناء. فإن فرنسا أرادت أن تسبق الزمن بالحصول على مكاسب موازية في مكان آخر من حوض البحر المتوسط وفي الجزائر بالذات (10).

أما الأسباب المباشرة للإحتلال، فهي أن حسين باشا داي الجزائر، قد أرسل ثلاث رسائل إلى الحكومة الفرنسية منذ سنة 1824م، ولم يتلق الرد على أي منها لذلك غضب على فرنسا، ومما زاد غضبه هو تسلح الباستيون رغم وعد الشرف الذي قطعه"دوفال" بشأن عدم تحصين المراكز التجارية الفرنسية بالقالة.

وفي 29 أفريل 1827م، سأل داي الجزائر القنصل "دوفال" الذي قدم للتهنئة بعيد الفطر، عن سبب عدم رد الحكومة الفرنسية على رسائله (11). فكان جواب "دوفال" في منتهى الوقاحة ولا يليق بهذا المقام، حيث جاء كالآتي :

" إن حكومتي لاتتنازل لإجابةرجل مثلكم" وكانت هذه الكلمات أمام ديوانه، حيث مست كرامته إلى درجة أنه لم يتمالك نفسه من الغضب، ونهض من مكانه وضربه بالمروحة (12).

و بعد هذه الحادثة، وحسب الوثائق التي تحصل عليها المؤرخون، فإن الداي حسين، لم يتردد في شرح موقفه، وبأنه لا يريد إهانة فرنسا، وإنما المسألة هي قضية شخصية بينه وبين رجل أعمال يكرهه (13).

ورغم ذلك عزمت فرنسا على تنفيذ مشروعها، وهو التدخل العسكري ضد الإيالة الجزائرية، ولكنه لم يقرر إلا بعد ثلاث سنوات، وهذا التأخر يعني أن إدعاءات فرنسا الإنتقامية هي إدعاءات خاطئة، وإنما تدخلها يخدم أغراضا أخرى هي:

أ- إيجاد ميدان للجيش الفرنسي الذي كونه نابليون والذي يفرض عليه مؤتمر فينا البقاء المستمر في الثكنات، ويعتبر هذا في نظر الجميع خطرا يهدد الحكم القائم من حين لآخر.

ب- شغل الرأي العام الفرنسي الذي كان في ضيق إقتصادي، وكان يهدد بالإنفجار.

ج- عمل شارل العاشر وأنصاره على كسب اكبر عدد ممكن من المقاعد في الإنتخابات التشريعية التي تحدد إجراؤها عام 1830م، وتكون حملة الجزائر أكبر وسائل الدعاية الإنتخابية (14).

أقدمت الحكومة الفرنسية على عملتها الشنيعة بعد أن قدمت تبريرات واهية، وتذرعت بحجج هشة بالية، منها أنها لا تنوي سوى تأديب الأتراك البغاة وتخليص أهالي الجزائر من حكمهم الجائر. وبذلك موهت الحكومة الفرنسية على أهالي الجزائر لتضمن حيادهم، ومن جملة ما جاء في البيان الذي وزع على الجزائريين من طرف قائد الحملة ما يلي : " يا أعز أصدقائنا ومحبينا سكان الجزائر ومن ينتمي إليكم من شعب المغاربة، أن الباشا حاكمكم من حيث أنه تجرأ على بهدلة بيرق فراسه المستحق كل الإعتبار وأقدم على أهانته فقد سبب بجهله هذا كل ما هو عتيد أن يحل بكم من الكوارث والمضرات... فلا بد أن هذا الباشا حاكمكم من قلة بصيرته وعماوة قلبه قد جذب على نفسه الإنتقام المهول وقد دنا منه القدر المقدر عليه وعن قريب يحل به ما استحقه من العذاب المهين أما أنتم يا شعب المغاربة أعلموا وتأكدوا يقينا أني لست آتيا لأجل محاربتكم فعليكم أن لا تزالوا آمنين ومطمئنين في أماكنكم وكل ما لكم من الصنائع والحرف براحة سر ثم أني أحقق لكم أنه ليس فينا من يريد يضركم لا في مالكم ولا في أعيالكم ومما أضمن لكم أن بلادكم وأراضيكم وبساتينكم وحوانيتكم وكل ما هو لكم صغيرا كان أو كبيرا يبقى على ما هو عليه ولا يتعرض لشيء من ذلك جميعه أحد من قومنا بل يكون في أيديكم دائما فآمنوا بصدق كلامي ثم إننا نضمن لكم أيضا ونعدكم وعدا مؤكدا غير متغير ولا متأول أن جوامعكم ومساجدكم لا تزال معهودة معمورة على ما هي الأن عليه ".

أما بالنسبة للرأي العام العالمي فقد أدعت فرنسا أنها تهدف من وراء حملتها هذه إلى القضاء على القرصنة واستئصال جذورها من جهة وإلى تحرير العبيد المسيحيين الذين إسترقهم المسلمون من جهة أخرى، لذلك لم تعارض الدول الأوروبية على مشروع إرسال حملة ضد الجزائر غير أن بريطانيا قد أبدت تحفظاتها - كما ذكرنا سابقا - وسعت الدبلوماسية البريطانية خلال شهر ماي 1830م

إلى جعل الفرنسيين يتعهدون بعدم إحتفاظهم بالجزائر في حالة نجاح حملتهم وعندما تلكأ هؤلاء في الرد قدمت حكومة لندن مذكرة يوم 3 جوان 1830م إلى باريس أعلنت فيها معارضتها لكل المشاريع الطموحة إلى التوسع (15) وأكدت على تبعية الإيالة الجزائرية للإمبراطورية العثمانية.

وهكذا نزلت القوات الفرنسية إلى أرض الجزائر وبعد معارك ضارية، دامية إستسلم الداي وأمضى معاهدة الجزائر في الخامس من جويلية 1830م، وتنص على أن تحترم حرية الأهالي وعقيدتهم ونساؤهم ومعتقداتهم ومتاجرهم، وتزول السيادة التركية، غير أن فرنسا لم تف بالعهود وقررت إحتلال الجزائر إحتلالا كاملا سنة 1834م ثم جاءت الجمهورية الفرنسية الثانية (فبراير 1848) فجعلت الجزائر دستوريا مقاطعة فرنسية.

أمام هذه الأحداث الجسام لم تحرك الدولة العثمانية ساكنا، نظرا لضعفها خارجيا ومشاكلها داخليا، فلم تستطع أن تلعب الدور الحاسم لإنقاذ الجزائر، مما جعل أتراك الجزائر والأهالي يشعرون بالضعف والهوان، لذلك إعتقد القادة الفرنسيون أن الجزائر قد فتحت لهم أبوابها واسعة وأغتر الجنرال "دي بورمون" قائد الحملة فكتب يقول إلى حكومته : " إن العرب ينظرون إلينا كمحررين لهم، وإن الجزائر ستصبح مفتوحة كلها وتحت نفوذنا قبل مضي خمسة عشر يوما". غير أن الأحداث التاريخية قد كذبت قول الجنرال وإن الجزائر لم تخضع كلية لهم إلا بعد مضي أكثر من قرن لأنهم تعرضوا لمقاومة يومية من طرف الشعب إينما حلوا في جزء من أجزاء البلاد، وأن الجهاد لم يتوقف حتى رجع العدو حيث أتى.

وهكذا تبين لنا أن إحتلال الجزائر هو بمثابة حلقة من سلسلة الإستعمار الأوروبي الحديث الذي تطور بشكل ملموس وواسع جدا خلال القرن التاسع عشر الميلادي، واستهدف كامل الوطن العربي والعالم الإسلامي.

إن إستعمار فرنسا للجزائر يعتبر تحقيق حلمها القديم، وهو تكوين إمبراطورية عظيمة مترامية الأطراف، تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا،

وهي إمبراطورية لاتبعد كثيرا عن "الوطن الأم" حيث يسهل تسييرها والسهر عليها والدفاع عنها إذا ما لزم الأمر.

## الأسباب الإقتصادية

أما الأسباب الإقتصادية التي حثت فرنسا على احتلال كامل التراب الجزائري فهي كثيرة ومتنوعة أيضا، منها جعل الجزائر مستعمرة تنقل إليها الأموال وتنقل منها المنتجات التي لا يمكن إنتاجها في الوطن الأم، بالإضافة إلى جلب المعادن الضرورية لدوران عجلات الصناعة في فرنسا كذلك جعلها مستوطنة لإعداد كبيرة من الفرنسيين خاصة والأوروبيين عامة، الذي سوف يستولون على أجود الأراضي لإستغلال ما فوقها وما تحتها من كنوز وخيرات وثروات طائلة، وإطفاء ظمأ البورجوازية الفرنسية التي وصلت إلى السلطة مع قيام الثورة الفرنسية سنة 1789م، بعد أن تحطمت دولة الإقطاع ذلك أن خلال الحروب النابليونية إزدهرت الصناعة الفرنسية وتكدست منتوجاتها وفاضت على حاجة البلاد، ولم تجد الأسواق الواسعة لإمتصاصها، بينما نمت البورجوازية الإنكليزية في هاته الفترة على حساب فرنسا التي ضيعت بعض مستعمراتها بعد سقوط نابليون، فغزتها البورجوازية الإنكليزية، بينما الإنتاج الإقتصادي للبورجوازية الفرنسية قد إزدهر كثيرا مما جعل هذه الطبقة تندفع في سياسة إستعمارية نشيطة وتدخل حلبة التنافس والتصارع، بل والتقاتل من أجل توسيع دائرة النفوذ، وبناء المستعمرات التي هي بمثابة البقر الحلوب للدول الإستعمارية.

وهكذا لما شرع شارل العاشر في إرسال حملته ضد الجزائر، إنضمت البورجوازية إلى المعارضة، حتى تتمكن من تغيير الحكم، وتبعد سياسة "بولنياك" رئيس الحكومة، تم تنصيب "لويس فليب" الملقب "بالملك البورجوازي" (16).

وبعد أشهر قليلة من سقوط الجزائر حتى صرح الجنرال "جرار" (GERARD) وزير الحرب في حكومة لويس فليب بما يلي : "...إن هذا القرار (وهو الإحتفاظ بالجزائر) يرتكز على أسباب جد هامة وجد مرتبطة بصيانة الأمن العام في فرنسا

وحتى في أوروبا: وانفتاح منطلق واسع للفائض من سكاننا ولتصريف بضائعنا وتبادلها ببضائع أخرى أجنبية عن أرضنا وعن مناخنا" (17). ولكن سرعان ما تفاجأ المستعمر حينما وجد أن مناخ الجزائر الشمالية يشبه إلى حد ما مناخ فرنسا، وبالتالي فإن الأنواع الزراعية المنتجة في الجزائر هي نفسها الموجودة في فرنسا، لذلك عزمت على التوغل إلى الصحراء عسى أن تتحصل على منتوجات الأنتيل والهند والمناطق الحارة.

كذلك لاحظ فيما بين 1830م و1848م أن الإقتصاد الرأسمالي في فرنسا قد أخذ إنطلاقة واسعة، لأن البورجوازية قد وجدت في الجزائر مرتعا لدفع وتطوير مصالحها، فعملت على تحويل الحملة على مدينة الجزائر إلى إحتلال كامل للقطر.

وحينما تردد " لويس فليب " في السنوات الأولى بين الإحتلال الجزئي أو الغزو الكلي للجزائر، فإن البورجوازية الفرنسية قد مدت له يد المساعدة من أجل تدعيم القوات الفرنسية في الجزائر، وتثبيتها. ذلك أن " تيير" (THIERS) رئيس الوزراء، قد قدم إلى الجنرال "بوجو" (BUGEAUD) الذي كان يقوم بعمليات التوسع في الجزائر إمكانيات هامة. وقد كتب الجنرال "بوجو" سنة 1842م إلى السلطات الفرنسية يقول : "...ستطلب الجزائر ولمدة طويلة المنتوجات الصناعية من فرنسا بينما تستطيع الجزائر تزويد فرنسا بكميات هائلة من المواد الأولية اللازمة للصناعة" (18).

لذا رأت البورجوازية الفرنسية أن إحتلال الجزائر سوف يجلب لها الخير الكثير، باعتبارها سوقا رائجا لبضائعها وموردا هاما للمواد الخام، وخاصة في الجنوب الزاخر بالمعادن، كذلك يمكن جلب الأيدي العاملة الرخيصة لصناعتها بالإضافة إلى توطين الفائض من سكان فرنسا وحتى أوروبا، والذين سوف يتوجهون إلى تنمية الزراعة، لأن هذه الأراضي فضلا عن أنها قريبة من فرنسا، فإنها خصبة وصالحة للحرث والزراعة، كذلك قادرة على اعطاء الأنواع المختلفة من الثمار، لذلك فمن المحتمل أن الجزائر سوف تصبح في يوم من الأيام مخزن أوروبا ومطمورها، مثل ما كانت عليه في العهد الروماني.

لقد صرحت إحدى الجرائد الباريسية في ذلك الوقت تقول : " ... ونظرا لكل هذه الإعتبارات من جودة وخصوبة الأراضي وقرب المسافة بينها وبين فرنسا، والسهولة الملموسة في الأسفار البحرية، وخاصة إستخدام البواخر التجارية في مدخل البحر الأبيض المتوسط ... يمكن أن يقال بأن الجزائر لا بديل لها ولا تماثلها منطقة أخرى في العالم بالنسبة لفرنسا، ولا ريب أن أول من سيقطف ثمار هذه الأعمال وينال فوائدها هم الفرنسيون الذين يستوطنون في الجزائر ويستعمرون أراضيها" ...(19).

وتؤكد هذه الصفحة على الموقع الإستراتيجي الهام للجزائر وسهولة السفر إليها بدون مخاطر، وذلك بمقارنتها مع العالم الجديد (أمريكا)، فتقول : " ... أما الذهاب الى أكثر الأراضي المكتشفة الجديدة بأمريكا فلكونه يتحقق عن طريق البحر المحيط لا يخلو إطلاقا عن المخاطر والمصائب وبالفعل لقد هلك الكثير من المهاجرين منذ زمن بعيد في هذا الطريق المخيف وبناء على هذا الأساس ... ولكون الجزائر أكثر نفعا من أراضي تلك البقاع البعيدة فإن فرنسا لايمكن أن تتخلى عنها وتتركها لما يترتب وينتج من أضرار هامة لاتتفق مع مصلحة المملكة الفرنسية العظيمة" (20).

### الإستنتاج:

نجح الإستعمار الفرنسي في تملك الأراضي الجزائرية في مدة أقل من ثلاثين سنة من عام 1871م إلى عام 1889م حوالي مليون هكتار، بينما من سنة 1830م إلى سنة 1870م قد تحصل على 481000 هكتار، كذلك تطور التعمير السكاني من 119000 ساكن في سنة 1871م إلى 200000 ساكن سنة (21) 1903 ومعنى ذلك أنه كلما مكث الإستعمار في الجزائر بفترة أطول كلما إزداد توسعه، وبالتالي إزدادت فوائده، بحيث نجد في آخر عهده قد وصل عدد المستوطنين الأوروبيين بالجزائر ما يقارب المليون نسمة، أما الأراضي فقد استحوذوا على حوالي خمسة ملايين من الهكتارات من جملة سبعة ملايين صالحة للزراعة.

ومما لاشك فيه أن أطماع فرنسا في الجزائر كانت بلا حدود حيث زاحمت وحرمت أهل البلاد من كل الخيرات، فقد عرفت الجزائر إبان هذه الحقبة السوداء من تاريخنا أقصى درجات الحرمان والبؤس، فخلقت فرنسا الشروط التشريعية لكي تستولي على كل مظاهر الحياة الإقتصادية في الجزائر، وتقوض أركان الإقتصاد الوطني الجزائري تدريجيا، ليحل محله الإقتصاد الإستعماري، وأثقل كاهل الأهالي (الجزائريين) بفرض الضرائب المتعددة التي يطلق عليها الضرائب العربية، لنهب ما بقي للجزائريين المسلمين من وسائل العيش، ولتجعلهم أجراء، يشتري المستعمرون قوة عملهم بأجور زهيدة، لا تسمن ولا تغني من جوع، كما حرمتهم من كل الحقوق المدنية والسياسية. وعاملتهم وكأنهم أجانب في وطنهم حتى شيد صرح نظام إجتماعي جديد وصارت السيادة لهم والعبودية لنا، إستأثروا بجميع الحقوق – إستولوا على الوظائف العمومية وعلى المهن الحرة – فهم يحتكرون التجارة ورؤوس الأموال ويشرفون على الأمن العمومي فمنهم الموظف السامي والمهندس والإستاذ وصاحب الأبناك وصاحب المعامل والقاضي والشرطي وصاحب الدرك وموظف السكة الحديدية والبواب وهلم جرا " ... (22).

هكذا لم يبق للجزائري أية وظيفة سوى أن يكون خادما ذليلا عند المستعمرين فإنتشر الثالوث الأسود (الجوع - المرض - الجهل)، ذلك إن الجزائر لم تكن تشكو من الأمراض أو المجاعات أو حتى نقص الإنتاج، بل كان فائض إنتاجها يصدر إلى أوربا وإلى فرنسا بالذات، فتحول هذا الرخاء الى شدة وبؤس وفاقة.

إذن فالعبرة لمن يعتبر، وحذار من مغبة الأطماع الاجنبيةفالمؤمن لايلدغ من جحر واحد مرتين.

**إبراهيم مياسي**

**دالي إبراهيم - مارس 1996**

1) الدكتور أرجمند كوران، *السياسة العثمانية، تجاه الإحتلال الفرنسي للجزائر*، (1847-1827)، نقله عن التركية، الدكتور عبد الجليل التميمي، تونس، 1974، ص14-15.

2) MARCEL EGRETAUD, *Realite de la nation Algerienne, PARIS*, Editions Sociales, 1961, p 41 - 42.

3) حمدان بن عثمان خوجة : المرآة، تقديم وتعريب محمد العربي الزبيري، الجزائر، 1975، ص177.

4) د. قنان، " عنصر في الأزمة الجزائرية - الفرنسية عام 1827م، وحدة التراب الوطني" *مجلة التاريخ*، عدد خاص (الذكرى الثلاثون لأول نوفمبر) 1984، ص9.

5) المرجع السابق، ص 10.

6) د. مولاي بالحميسي. " جانب من جوانب الصراع الجزائري الأوروبي، الجوسسة الغربية في الجزائر العثمانية" : مجلة الباحث، الجزائر، العدد الثالث، نوفمبر 1985، ص18.

7) د. محمد العربي الزبيري، *مقاومة الجنوب للإحتلال الفرنسي*، الجزائر. 1972، ص8.

8) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية -كي دورسي- باريس- مراسلة بين رئيس الوزراء، بولينياك والطاهر باشا Memoires et documents Algerie (1790-1827),Tome XVI

9) CHARLES-ANDRE JULIEN, Histoire de l'Algerie Contemporaine, Tome I La Conquete et les debuts de la colonisation, (1827-1871), 2eme Edition, PARIS,1979.

10) قنان، *المرجع السابق*، ص12.

11) كوران، *المرجع السابق*، ص21.

12) حمدان خوجة، *المرآة*، ص180.

13) EGRETAUD, Op - Cit, p 48.

14) الزبيري، *المرجع السابق*، ص9.

15) قنان، *المرجع السابق*، ص 37.

16) EGRETAUD, Op -Cit, p. 51.

17) Ibidem.

18) فكري طونا، " النظرة الفرنسية إلى الأراضي الجزائر، من حيث جودتها وقيمتها الإستراتيجي"

19) *مجلة التاريخ*، عدد 18، الجزائر،1985، ص 169.

20) المرجع السابق، ص 202-203.

21) Charles-Robert AGERON, *Histoire de l'Algerie contemporaine* (1830 1973), " Que sais-je? n 400, 5 edition, PARIS, 1974, p 51 - 52.

22) فرحات عباس، *ليل الإستعمار*، نقله إلى العربية أبو بكر رحال، المحمدية، المغرب، 1962، ص96.

# الفكرة الإندماجية في الجزائر

## 1830 - 1945

بين الطرح الفرنسي والموقف الجزائري

" القسم الأول"

بقلم الأستاذ : إبراهيم لونيسي

محتوى الدراسة:

- المدخل

أول ا: الطرح الفرنسي.

- الجنرال بيجو وعملية الإندماج.
- الدمج الإداري فيما بين 1848-1870.

أ – الدمج خلال الفترة ما بين 1848-1858.

ب – وزارة الجزائر والمستعمرات 1858-1860.

ج – سياسة الإمبراطور نابليون الثالث الإندماجية.

- الدمج الإداري فيما بين 1871-1945.
- الدمج العسكري.
- الدمج الإقتصادي.
- الدمج الثقافي والإجتماعي.

ثانيا : الموقف الجزائري :

- القابلون بالفكرة.
- الرافضون للفكرة.
- المؤتمر الإسلامي جوان 1936.
- بيان فيفري 1943.
- الخاتمة.

المدخل:

مما لا شك فيه أن العديد من المشاكل التي تعاني منها الجزائر حاليا تعود في جزئها الأكبر إلى عدم دراسة تاريخنا دراسة علمية مبنية على التحليل المعمق، واكتفينا فقط بتسجيل الأحداث المختلفة تسجيلات سطحية، في حين أن دراسة التاريخ لا تعني فقط تسجيل الأحداث والوقائع التاريخية أي يجب علينا أن لا نهتم بالدراسات التاريخية لذاتها، و أن تكون غاية لنا، بل يجب تحويلها إلى وسيلة تمكننا من استخلاص الدروس والعبر بل وحتى القوانين التي تحول بيننا وبين الوقوع في الأخطاء مستقبلا.

ويمكن لنا هنا التأكيد أن الجماعة التي فجرت ثورة الفاتح من نوفمبر 1954. قد وعت ذلك بشكل جيد، لهذا وجدناها قبل أن تقدم على إتخاذ أي خطوة عملية، تقوم بدراسة تاريخ المقاومة الشعبية خلال القرن التاسع عشر، واستخلصت من خلال ذلك عدة نقاط أساسية رأت بأنها ضرورية لنجاح العمل الثوري الذى هي مقدمة عليه. فهذه الجماعة الثورية رأت أن سبب فشل المقاومات الشعبية في تحقيق أهدافها هو ذلك التمزق والتشتت الذي ميزها، لهذا قررت الجماعة الثورية أن تكون الثورة شاملة لكامل أرجاء الجزائر، كما أنها استنتجت أيضا أن من عوامل فشل الثورات الشعبية خلال القرن التاسع عشر يعود إلى كون كل ثورة كانت مرتبطة بإسم شخص معين وبمجرد اختفاء ذلك الشخص من الميدان لسبب أو لآخر إلا ويكون مصير تلك الثورة الفشل والخمود الحتمي لهذا قررت الجماعة المفجرة لثورة نوفمبر 1954 أن تكون القيادة جماعية، ورفضت أن تكون هذه الثورة مرتبطة بشخص معين، وهذان العاملان يعدان من أبرز أسرار نجاح الثورة الجزائرية 1962-1954.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة أن نحلل ونناقش الفكرة الإندماجية في الجزائر، وكيف طرحت من طرف الاستعمار الفرنسي في الفترة ما بين 1945-1830؟ وكيف استقبل الشعب الجزائري هذه الفكرة؟

وقبل الخوض في كل هذا تجدر بنا الإشارة هنا إلى أن ما يسمى حاليا بالإندماجيين الجدد ماهم في الحقيقة سوى إمتداد طبيعي لأولئك الذين احتضنوا الفكرة الإندماجية في العهد الإستعماري، وهم الذين قصدهم الجنرال ديغول بقوله : " ... وهل يعني ذلك أننا إذا تركناهم يحكمون أنفسهم بأنفسهم، يترتب علينا التخلي عنهم بعيدين عن عيوننا وعن قلوبنا؟ حتما لا، لقد كانوا بسبب ارتباطهم الطويل المدى وبتأثير جاذبية ملائكة فرنسا وشياطينها عليهم، وعلى جميع الذين اقتربوا من هؤلاء ميالين للإحتفاظ بعلاقات وثيقة معنا... فالواجب يقضي بمساعدتهم لمجرد أنهم يتكلمون لغتنا ويتقاسمون معنا ثقافتنا..." (1).

وربما يتساءل البعض في آخر هذا المدخل عن سبب اختيارنا لسنة 1945 كحد نهائي لهذه الدراسة، ولكن لن نجيبهم الآن على ذلك بل سنتركه لخاتمة هذه الدراسة.

## أولا : الطرح الفرنسي للفكرة

لقد طرحت الإدارة الإستعمارية الفكرة الإندماجية في الجزائر مع السنوات الأولى للإحتلال، ويمكن لنا تحديد ذلك زمنيا سنة 1834، عندما انتهت اللجنة الإفريقية التي جاءت إلى الجزائر سنة 1833 تحقيقها في الأوضاع الجزائرية العامة، إذ أوصت في تقريرها النهائي على ضرورة الإحتفاظ بالجزائر، وان يقتصر الإحتلال في بداية الأمر على الجزائر وعنابة وبجاية ووهران وأن يحدد عدد الجند بـ 21 ألف جندي، وأن تساعدهم قوة إضافية من الأهالي، كما أوصت أيضا بربط الجزائر بالوطن الام - الميتروبول - وهذا دفع برجالات الاستعمار الفرنسي إلى الإجتهاد جديا في إيجاد الوسائل المثلى والكفيلة بتحقيق ربط الجزائر بفرنسا. ويبدو أن الفكرة الإندماجية كانت إحدى أهم هذه الوسائل.

وبدون شك أن هناك عدة عوامل شجعت فرنسا على طرح هذه الفكرة واستغلالها أحسن استغلال خدمة لسياستها ووجودها في الجزائر، وأبرز هذه العوامل ثلاثة :

*الأول* : العامل الجغرافي ويتمثل في قرب الجزائر من فرنسا، إذ لا يفصلهما عن طريق البحر سوى 750 كلم، ضف إلى ذلك التشابه المناخي الكبير الموجود بين

البلدين، وهذا ما دفع بمؤرخي المدرسة الإستعمارية إلى القول بأن الجزائر ما هي إلا امتداد طبيعي لفرنسا يفصل بينهما البحر المتوسط.

***الثاني*** : وجود فئة من الجزائريين كانت على أتم الإستعداد للتعامل مع الإدارة الإستعمارية، والتعاون معها في سبيل اخضاع كامل القطر الجزائري للسيادة الفرنسية وهذا منذ الشهور الأولى التي حطت فيها الجيوش الفرنسية أقدامها على التراب الجزائري، ففي هذا الإطار تمكنت الإدارة الفرنسية من تكوين أول فرقة عسكرية جزائرية للجيش الفرنسي والتي اتبعت بطرق أخرى (2)، كما أن العديد من العائلات الكبيرة وبعض الأعيان الذين كانوا يتعاملون مع السلطات العثمانية أعلنوا عن خضوعهم للإدارة الاستعمارية واستعدادهم للتعامل معها.

***الثالث*** : الإستعداد الكبير الذي أبداه الكثير من الفرنسيين للهجرة إلى الجزائر والعيش فيها، بل ان هذا الإستعداد تعدى حدود الفرنسيين وشمل الكثير من الأوربيين في سنة 1832 كان عدد الأوربيين في الجزائر يبلغ 5000 نسمة تقريبا، وفي سنة 1842 ارتفع إلى 25 ألفا ليصل سنة 1846 إلى حدود 120 ألف أوربي. هذا الإستعداد كان نتيجة لسياسة التشجيع التي مارستها الإدارة الفرنسية فالجنرال كلوزيل في خطابه الموجه لسكان الجزائر عندما رجع لحكم الجزائرللمرة الثانية في منتصف 1835 يقول مخاطبا الأوربيين : "... ولكن عليكم أن تعلموا أيضا أن هذه القوة التي تحت تصرفي ما هي إلا وسيلة ثانوية، وذلك لأنه لا يمكن أن نغرس العروق هنا إلا بواسطة الهجرة الأوربية فقط وستكون بقوة المثابرة شعبا جديدا يكبر بطريقة سريعة كالذي بدأ يتكون من وراء المحيط الأطلسي منذ أقل من قرن" (3). كما قامت جريدة الممرن الجزائري بنشر (إعلان إلى المهاجرين) (4) جاء فيه " ليكن في علم الأشخاص الذين يريدون القدوم إلى الجزائر ليمتهنوا الصناعة الفلاحية في إفريقيا، بأن الحكومة قد استحوذت على جميع أراضي البايلك وهي الوحيدة التي بإمكانها أن تتنازل عليها مجانا كما أنه في الأمكان إيجاد أراضي للكراء وللشراء من 10 إلى 20 فرنك للكراء ..." وقبل نشرها لهذا الإعلان

قامت بنشر قائمة بالمهاجرين الأوروبيين الذين حضروا إلى الجزائر منذ 1830إلى غاية 1836، فمثلا ذكرت أن عددهم بلغ عام 1831 : 2199 مهاجرا ووصل سنة 1836إلى 8364 مهاجرا (5)، وهدف الجريدة من نشر هذه الإحصائيات هو إدخال الطمأنينة إلى قلوب الأوروبيين الراغبين في المجيء إلى الجزائر خاصة وأن عددهم في تزايد مستمر.

## الجنرال بيجو وعملية الإندماج

إن أبرز ما سيلاحظه الدارس لهذه القضية أن هذه الفكرة قد طرحت بشكل فعال إبتداء من عهد الجنرال بيجو الذي تولى الحكومة العامة الفرنسية في الجزائر خلال الفترة ما بين 1847-1841، ويتضح لنا ذلك من خلال السياسة التي شرع في تطبيقها بمجرد وصوله إلى الجزائر إذ أعلن أنه سيتخلى عن سياسة الإحتلال الجزئي التي كان يتبعها الحكام السابقون نظرا لخطورة هذه السياسة على مصير ومستقبل الوجود الفرنسي في الجزائر كما أنها لا تستطيع تحقيق الدمج الشامل للجزائر في فرنسا، لأن هذا الدمج لا يمكن له أن يتحقق إلا بفضل سياسة الإحتلال الكامل أي بسط السيادة الفرنسية على جميع الأراضي الجزائرية ويقول في هذا الشأن : "... إن الإحتلال المحدد النطاق والناقص وهم وخطير، وهذا الخطر سيظل قائما مادمت مقيما في منطقتك المحدودة ولا تقوم بهجوم على عدوك في عقر داره" ويضيف قائلا : "بأن الإحتلال المحدود للجزائر خطأ، ولكن ما دمتم ترغبون فيه فينبغي أن تعملوا بقوة للتوصل إلى الإحتلال الشامل الكامل" (6).

وأبرز ما تمتاز به سياسة الجنرال بيجو في هذا المجال هو إيمانه الشديد بالحركة الإستعمارية وضرورة اتباعها بشكل دقيق في الجزائر، لأن هذه الحركة هي الوسيلة المثلى التي يمكن من خلالها تحويل الجزائر فعلا إلى أرض فرنسية، فعملية الغزو في نظره ما هي إلا عملية مؤقتة، وإنها لا تكتسب الصفة النهائية إلا بالإستعمار تثبيت العنصر الفرنسي في الجزائر (7) ويرى أيضا أن هذه العملية لا يمكن لها أن تحقق النتائج المرجوة منها إلا بالإعتماد على ما يلي :

- 1 تشجيع الهجرة إلى الجزائر من جميع الدول الأوربية وخاصة أولئك الراغبين في الإشتغال بالميدان الزراعي، لأنه كان يرى أن المزارع عامل فاعل أكثر من رؤوس الاموال في المجال الزراعي، ولقد أخذ يفد إلى الجزائر عدد كبير من المهاجرين الأوربيين بفضل الإمتيازات التي منحت لهم إذ أدى ذلك إلى ارتفاع عدد المستوطنين من 28 ألفا سنة 1840 إلى 109 آلاف سنة 1847 (8). وهذا كله يجعلنا نفهم ما يقصده الجنرال بيجو بقوله أن الإستعمار والزراعة أمران متلازمان لا ينفصلان (9) وهو يسميه بالإستعمار المدني، وكان يرى ضرورة تركيزه على كامل الشريط الساحلي الجزائري.

- 2 استعمال القوة العسكرية لفرض السيطرة الكاملة على المناطق الداخلية، والجنودهم العنصر الأفضل في تحقيق ذلك، لأن الجنود متعودون على الحياة الجماعية، ويستطيعون الدفاع على قراهم وأراضيهم الزراعية (10) أي تحويل الجنود إلى محاربين ومزارعين في أن واحد ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أنه فشل في تحقيق الأسلوب الثاني هذا وتجسيده على أرض الواقع لمعارضة وزير الحربية له ، وعدم تقبله من الجنود أنفسهم فمثلا تمكن سنة 1842 من إقامة 7 قرى دفاعية والجندي فيها يكون محاربا ومزارعا في آن واحد تحتوي على 800 جندي، ولكن لم يبق فيها بعد مدة زمنية قصيرة سوى 60 جندي، والباقي غادروا أراضيهم الزراعية بل والجزائر بكاملها، وذلك فور إنتهاء عقد تطوعهم (11).

وإلى جانب كل هذا نجده يعطي دفعا قويا إلى الأمام لما كان يعرف بإسم (المكاتب العربية)، والتي ظهرت رسميا بهذا الإسم بفضل المرسوم الذي ظهر في عهده بتاريخ 1 فيفري 1844، وقبل ذلك كانت عبارة عن مكتب مكلف بالشؤون العربية موجود في مقر الحكومة العامة بالجزائر، ومهمته متابعة العلاقات مع القبائل والأعراش الجزائرية، وفي سنة 1837 كان إسم هذا المكتب " مصلحة الشؤون العربية " ولكن بفضل مرسوم 1 فيفري تم إنشاء وظيفة مدير الشؤون العربية لإدارة المصلحة العامة للشؤون العربية تحت سلطة الضابط والحاكم الأعلى لكل منطقة

وناحية، بمعنى زرع المكتب العربي في جميع أنحاء المناطق الجزائرية، ويقول عنها الجنرال بيجو، إن من أبرز أهدافها هو تعويد الجزائريين على الهيمنة الفرنسية في البداية ثم قبولها، ثم "الإندماج معنا" وهذا كله من أجل خلق شعب موحد تحت السلطة الأبوية لملك الفرنسيين.

## الدمج الإداري فيما بين 1848-1870

### أ - الدمج خلال الفترة ما بين 1848-1858

لقد أخذت عملية دمج الجزائر بفرنسا تأخذ أبعادا اخرى وخطيرة بعد حدوث ثورة 24 فيفري 1848ذلك عندما نص الدستور الفرنسي الجديد -دستور الجمهورية الثانية- الصادر في 4 نوفمبر 1848في مادته 109 الجزائر تعتبر أرضا فرنسية وبمقتضى ذلك ثم ترسيم سياسة دمج الجزائر ، أي أصبحت فكرة الإندماج سياسة رسمية في المتروبول،ولا يعني ذلك الدمج القانوني فقط ولكن يعني أيضا :

-1 دمج الإقتصاد التقليدي الجزائري في مسار الإقتصاد الإستعماري.

-2 الإدماج المدني بهدف خدمة الإدماج الإقتصادي وهذا بإخضاع المسلمين الجزائريين للقانون المدني والتشريعي في المتروبول.

-3 الإدماج الثقافي بمساعدة المدرسة الإستعمارية أي فرض السيطرة المعنوية.

-4 الإدماج السياسي ويتمثل في التمثيل السياسي للمسلمين في الأجهزة المحلية للإدارة الإستعمارية و كذلك في برلمان المتروبول(12).

لقد قسمت الجزائر إلى ثلاث عمالات (الجزائر وهران وقسنطينة) وعلى رأس كل عمالة وال مدني إلى جانبه قائد عسكري للعمالة وهو المسؤول الفعلي والحقيقي لتسيير الشؤون العامة المختلفة،وقسمت كل عمالة إلى مجموعة من البلديات لكل بلدية مجلس منتخب من الفرنسيين، وينتخب عليه المعمرون فقط وكل أعضائه من الفرنسيين إلا بعض الإستثناءات التي كان يتم فيها تعيين بعض الأهالي الأوفياء للإدارة الإستعمارية أعضاء في هذه المجالس والشيء الملاحظ على هذا الشكل الإداري هو أنه لم يستفد منه سوى الفرنسيين أو المتفرنسين من الجزائريين الذين

كانوا يطالبون بالإندماج أما الجزائريون فقد ظلوا يحكمون من قبل المكاتب العربية وكانت شؤونهم تابعة لوزارة الحربية (13).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن جل هذه التعديلات الإدارية كانت في صالح المعمرين على حساب الأهالي الذين اشتد عليهم الخناق، فهذا التنظيم الجديد طبق فقط في المناطق المدنية التي يسكنها المعمرون، والتي اهتمت الإدارة بتوسيعها على حساب المناطق العسكرية التي لم يمسها تغيير ملحوظ إذ أن إدارتها ظلت في قبضة الحاكم العام وتسير من الجنرالات حكام العمالات ومن ضباط حكام المقاطعات مع الإعتماد على المكاتب العربية الموجودة فيها، من جهة، وعلى القيادات العربية من جهة أخرى (14).

لقد بدأت السلطات الفرنسية بعد ثورة 1848 تولي اهتماما خاصا للجزائر تمهيدا لدمج حقيقي وفعلي لها بفرنسا، فقررت أن ترفع عدد المعمرين في الجزائر، فشجعت عملية الهجرة بتخصيص مبلغ مالي قدره 50 مليون فرنك لهذا الغرض و لقد صادق المجلس الوطني الفرنسي على المبلغ وأصدر مرسوما بذلك في 19 سبتمبر 1848 وقسم كما يلي:

- خمسة ملايين تصرف سنة 1848.
- عشرة ملايين تخصص لسنة 1849.
- الباقي يصرف في السنوات الموالية.

ويذكر الماريشال مكماهون في مذكراته أن الهدف من هذه الاموال هو إنشاء مجموعة من المستوطنات ، ولقد شرع في تنفيذ ذلك فعلا، إذ تقرر إنشاء 12 مستوطنة في عمالة الجزائر. و19 في عمالة وهران . و8 في عمالة قسنطينة خلال سنة 1848 فقط (15). والملاحظ أن هذه المستوطنات كانت تنشأ بقرارات رسمية من الحكومة الفرنسية، مما يؤكد لنا سياسة الإستيطان الرسمية التي شرعت في إنتهاجها الدولة الفرنسية في الجزائر بعد ثورة فيفري 1848، وهذا ما أشار إليه الرحالة الألماني هاينريش فون مالتسان، الذي زار الجزائر في ستينات القرن 19، عندما

كتب يقول أن كل هذه المستوطنات أنشئت بطريقة رسمية متشابهة. فلا يوجد أي مركز للتجمع الشعبي نشأ في منطقة ما لإن المواصلات و الضرورة إقتضت ذلك فالحكومة هي التي تأمر بإنشاء قرية هنا أو هناك (16).

كما أن الحكومة المؤقتة لثورة 1848 أكدت للمعمرين على أنها ستهتم كثيرا بشؤونهم ووضعيتهم غير الثابتة التي تركوا عليها لمدة طويلة من الزمن ووعدتهم بأنها ستدافع عن الجزائر كأنها أرض فرنسية وبأنها ستدرس مصالحهم المادية والمعنوية، وستعمل تدريجيا على دمج المؤسسات الجزائرية في مؤسسات المتروبول (17)، كما أن الحاكم العام كافينياك Cavaignac وعد المعمرين بأنه على إستعداد لتقديم النصيحة لفرنسا بتبني كل الاصلاحات التي تضع سكان الجزائر المدنيين يقصد المعمرين فقط، في ظروف لائقة بالجمهورية، ولقد حققت الجمهورية الثانية (1852-1848) كل الامال التي كان يحلم بها المعمرون. اذ سمحت لهم بإرسال أربعة نواب عنهم الى الجمعية التأسيسية وأن يرسلوا الى الجمعية الوطنية التشريعية ثلاثة نواب. وفي الوقت ذاته قام المعمرون بشن حملة واسعة ضد الاهالي حتى لا يشاركوا في السلطة(18).

وعملية الدمج لم تمس فقط الشؤون الادارية بل تعدتها الى نواحي آخرى كالقضاء، الذي كان قبل ثورة 1848 تابعا لوزارة الحربية، ولكن بعدها تم إيجاد شكلين من القضاء وهما:

- القضاء الاسلامي ، وبقي تابعا لوزارة الحربية وعملت على تنظيمه وفق عدة قوانين ومراسيم (19).
- القضاء الفرنسي الذي ضم الى وزارة العدل الفرنسية . وبذلك أصبح الفرنسيون والاوروبيون في الجزائر يخضعون للمحاكم المدنية.

وبعد الانقلاب الذي قام به رئيس الجمهورية الثانية لويس نابليون على نفسه في ديسمبر 1852. واعلانه لنفسه امبراطورا، حاول كبح جماح الادارة الفرنسية في الجزائر، والتي اصبحت خلال عهد الجمهورية الثانية خاضعة خضوعا كليا لسيطرة

المعمرين في سيرها نحو دمج الجزائر بفرنسا وذلك بالاهتمام بالمعمرين فقط دون الاهالي الذين عرفوا شتى انواع الاضطهاد والبطش والاستغلال. ولقد حاول الامبراطور نابليون الثالث ان يظهر نفسه بمثابة الحاكم المنصف فجرد مثلا المعمرين من حق إختيار ممثلين لهم لدى مجلس النواب الفرنسي، وهذا اثار ضده غضب المعمرين مما دفعه الى عدم تحديد شكل العلاقات التي يرغب في وضعها بينه - اي الادارة الفرنسية ككل - وبين الاهالي، ويبدو ان الامبراطور تخوف كثيرا من غضب المعمرين خلال الفترة ما بين 1860-1852. لذا حاول ان يسايرهم في سياستهم، ولعل هذا التخوف كان نابعا من كون غالبية المعمرين ينتمون الى الحزب الملكي المعارض لسياسته. وحتى يهدىء من غضبهم أتبع سياسة استيطانية جديدة تعتمد على الرأسماليين الكبار، والتي يمكن لنا ان نطلق عليها اسم (الاستيطان الرأسمالي).

## ب - وزارة الجزائر و المستعمرات 1858-1860م:

لقد صعد المعمرون من حدة ضغوطاتهم على الامبراطور نابليون للسير بسياسة الاندماج نحو الامام بشكل سريع. اذ انهم لم يقنعوا بتطبيق سياسة التهجير و الاستيطان التي اعتبروها غير كافية وغير مجدية، ان لم تكن متبوعة بتحقيق الدمج الكامل في اطار النظام المدني، وبطرد الاهالي من اراضيهم ، وبيعها للمعمرين، وامام كل هذا قرر الامبراطور تطبيق نظام جديد في الجزائر يتماشى ورغبات المعمرين في الاندماج، واسماه ( وزارة الجزائر والمستعمرات ) بمقتضى المرسوم الصادر في 24 جوان 1858 والذي ينص على(20) :

-1 انشاء وزارة مكلفة بتسيير شؤون الجزائر وكل ماهو تابع للمستعمرات الفرنسية.

-2 تتشكل هذه الوزارة من عناصر من وزارة الشؤون الحربية. ووزارة الشؤون البحرية.

-3 تعيين ابن عم الامبراطور، الامير جيروم نابليون على رأس الوزارة.

وفي 30 اوت 1858 اصدر الامبراطور مرسوما آخر بطلب من الامير جيروم وزير الجزائر والمستعمرات. وفيه توضيح شامل لكيفية تسيير شؤون الجزائر وينص على مايلي: (21)

-1 الغاء منصب الحاكم العام في الجزائر.

-2 الغاء الديوان الاستشاري الجزائري ونائب الحاكم العام.

-3 إنشاء قيادة عليا للقوات البرية و البحرية في الجزائر.

-4 القائد الاعلى للقوات البرية والبحرية مكلف بتطبيق جميع القوانين التي تلزم سكان الجزائر على احترام الدولة ويحق له ان يبطل عند الحاجة الاحكام الصادرة من حكام العمالات ورؤساء مقاطعاتها.

ان هذا التغيير كان اساسا يسعى الى الدمج الشامل للجزائر بفرنسا فالامير جيروم كان مقتنعا بان الادماج هو الذي يغير " العلاقات الاجتماعية المشاعة " التي مازالت تسير المجتمع الريفي الجزائري ويعتبره احسن وسيلة للقضاء على الوطنية المسلحة الجزائرية ضد الادارة الفرنسية، كماكان يسعى الى تحويل الجزائر من نظام الحكم العسكري الى المدني، خاصة وان الامير جيروم كان مناهضا للعسكريين. ففي تقريره المرفوع الى الامبراطور في اوائل سبتمبر 1858 يشير الى : " ان هدفنا هو تحضير السكان للنظام المدني" (22) وتحقيقا لهذه الفكرة قام بإلحاق جميع الدوائر الادارية الجزائرية بهذه الوزارة ماعدا الشؤون الدينية والتعليم العام اللذين كانا تابعين للوزارات المقابلة لهما في باريس، وعمل على دمج المحاكم الاسلامية في العدالة الفرنسية اذ الغى القانون الصادر في 01 اكتوبر 1854 الذي نظم بمقتضاه القضاء الاسلامي في الجزائر(23).

ولقد وجد المدنيون في هذه الظروف فرصة سانحة للتوسيع من رقعة نشاطاتهم اذ تم احداث 6 مناطق فرعية مدنية، كما انشأ 5 مفوضيات مدنية في المنطقة العسكرية (24). وفي ظل هذه الوزارة حقق المعمرون انتصارات كثيرة، خاصة عندما اعلن عن حرية انتقال الاملاك العقارية دون تمييز بين الترابين العسكري والمدني (25)،

وتجدر الاشارة هنا الى انه من حسن حظ الجزائر والجزائريين ان عمر هذه الوزارة كان جد قصير، ولحدث للجزائر ما حدث لجنوب افريقيا خلال القرن العشرين.

ان اهم ما نلاحظه من خلال كل هذا ان سياسة الدمج الاستعماري في الفترة ما بين 1834 و 1860 كانت تهدف الى دمج الجزائر الاوروبية بفرنسا، اي بسط القوانين الفرنسية على المراكز السكانية التي كانت تقطنها الاغلبية الاوروبية، وبالتالي منح المعمرين امكانيات الاستفادة من كل المؤسسات الديمقراطية الموجودة في الوطن الام علاوة على المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي يمنحها لهم نظام التفرقة العنصرية، وفي نفس الوقت فان مصالح الاستعمار ارغمت المتروبول في فترات معينة على اللجوء الى عملية ادماج الاهالي. لكن في حدود ما يفيد المشروع الاستعماري، واي محاولة لتجاوز هذه الحدود فانها ستجد مقاومة عنيفة من جانب المعمرين. ويمكن لنا القول ايضا ان الادارة الاستعمارية كانت من وراء كل هذه الاعمال تمهد الارضية لعزل الاهالي نهائيا عن الحياة العامة في الجزائر، بل وحتى ابعادهم نهائيا عن وطنهم، وذلك بترحيلهم الى بعض الجزر النائية الموجودة في المحيط الهادي والتي كانت تابعة للاستعمار الفرنسي، فلقد تحدث مثلا الكولونيل دي مونتانياك كثيرا في رسائله عن مشروعه لترحيل الاهالي الى جزر ماركيز(26).

### ج- سياسة الامبراطور نابليون الثالث الاندماجية:

بعد قيام الامبراطور نابليون بزيارته الاولى الى الجزائر في الفترة ما بين 17 و19 سبتمبر 1860 بدأت عملية الإندماج تأخذ شكلا جديدا مغايرا للإتجاه الذي كانت تسير عليه عملية تنفيذ هذه الفكرة فيما بين 1834 م 1860 إذ بدأت هذه السياسة تهتم قليلا بشؤون الاهالي وتسعى الى دمجهم في المؤسسات الاستعمارية، ولكن كل هذا ظاهريا فقط لان هذه السياسة في حقيقة امرها لم تحد عن اهدافها الاساسية المسطرة لها منذ بدايات الاحتلال، وهي ان تكون في خدمة مصالح الوطن الام اولا ثم في خدمة مصالح المعمرين الاوروبيين ثانيا.

بعد عودة الامبراطور الى باريس قرر الغاء وزارة الجزائر والمستعمرات لانه رأى بان سياسة الادماج بتلك الطريقة لم تنجح وانها اذا استمرت فانها لا محالة ستؤدي الى كارثة محققة، وبدون شك ان العسكريين المتواجدين في الجزائر قد حدثوا الامبراطور عن مدى خطورة استمراره في تطبيق هذا النظام على مستقبل الوجود الفرنسي في الجزائر، وعلى رأس هؤلاء العسكريين الجنرال مكماهون القائد الاعلى للقوات البرية والبحرية المكلف بتنفيذ جميع القوانين التي تلزم سكان الجزائر على احترام الدولة الفرنسية، ودليلنا على ما ذهبنا اليه هو ان الجنرال مكماهون فهم فهما جيدا ما كان يحدث في الجزائر اذ كتب في مذكراته بان الصحافة المحلية تشن حملات واسعة ضد الاهالي، وانه عجز عن اقناع الوزير جيروم ليضع حدا لحملات التشهير والتحقير الموجهة ضد الاهالي، بل ان الامير يدعي ان الاهالي لا يعرفون عن هذه الهجومات اي شيء، لكن مكماهون ينفي ذلك ويؤكد على ان الكثير من الذين يتحدثون ويكتبون الفرنسية علاوة على رؤساء الاهالي الذين اعلنوا العداء لفرنسا قاموا بترجمة المقالات مع المبالغة (27).

كما اكد مكماهون بان الامير جيروم كان قد درس جميع المسائل الاستعمارية في الامريكيتين الا انه لم يتمكن من فهم المسألة الجزائرية. ولم يكن يقرأ لحساب مليونين ونصف مليون من الجزائريين الشجعان الذين عزموا على ان يقاتلوا دفاعا على استقلالهم ودينهم (28)، وربما عجز الوزير جيروم عن فهم المسألة الجزائرية هو الذي شجعه على ممارسة تلك السياسة في الجزائر المرتكزة اساسا على تأييد المعمرين في تصرفاتهم، اذ كانوا يرون ان الجزائر فتحت بالقوة ومن حقهم ان يطردوا الجزائريين من اراضيهم وممتلكاتهم بالقوة ويستولوا عليها ويتقاسموها فيما بينهم (29).

ويشير مكماهون في مذكراته ايضا الى ان الصحافة المحلية بالجزائر كانت من العوامل الاساسية التي نفرت الاهالي من السلطات الفرنسية بما كانت تنشره من سباب واهانات لهم وان الوزير جيروم لم يعمل اي شيء لايقاف ذلك، رغم الحاح

القيادة العسكرية وضباط الشؤون العربية عليه في ذلك، واوضح مكماهون ايضا بان الذين كانوا ينشرون مقالات الطعن والسباب ضد الجزائريين معظمهم من المنفيين المعارضين لسياسة الامبراطور وحكومته (30).

ان سياسة الامبراطور الجديدة التي شرع في تنفيذها ابتداء من نوفمبر 1860 لم تخرج عن اطارها الاساسي والعام المتمثل في دمج الجزائر بفرنسا، والشيء الذي تغير فيها هو وسيلة تحقيق ذلك لان سياسة الادماج هذه كانت المحرك الاساسي للسياسة الفرنسية في الجزائر منذ بدايات الاحتلال، وستبقى كذلك الى غاية الشهور الاخيرة من الثورة التحريرية - ولقد اكد الامبراطور نابليون ذلك بنفسه في خطاب له القاه في ديسمبر 1852 عندما توج نفسه امبراطورا، " انه في الجهة المقابلة لمارسيليا لنا مملكة واسعة يجب دمجها مع فرنسا" (31) ولكن الشيء الذي تغير هو اسلوب التنفيذ، اذ حاول تحقيقها بما اصطلح على تسميته بالسياسة العربية للامبراطور.

وقبل استعراض محتويات هذه السياسة يجب علينا الاشارة الى انه هناك عدة عوامل دفعته الى ذلك، ابرزها كراهيته الشديدة لمعظم المعمرين لان غالبيتهم كانوا من المعارضين لسياسته اضافة الى تلك الوسائل المختلفة التي ارسلها له الضابط لاباسي للجنرال فلوري الصديق الحميم لنابليون الثالث، والتي كان يحدثه فيها كثيرا عن السكان الاصليين للجزائر، ويؤكد له انه لا يمكن للوجود الفرنسي ان ينجح في الجزائر بتجاهل تواجد العنصر العربي الذي لا يمكن ادارته باستخدام النظم الفرنسية. بل يجب ان يكون ذلك اعتمادا على عادات وتقاليد هذا الشعب (32) كما ان نابليون تأثر كثيرا بأفكار اسماعيل عربان، هذا الرجل الذي درس في القاهرة واتقن اللغة العربية وتزوج بامرأة مسلمة وهو صاحب فكرة " الجزائر للجزائريين " التي حللها تحليلا وافيا في كتابه المعنون بالفكرة نفسها والمنشور سنة 1861 وكان اسماعيل عربان مقتنعا بانه لا يمكن للوجود الفرنسي ان ينجح في الجزائر بدون التعايش مع شعبها الاصلي على اساس العدل والمساواة واحترام هويته ، ويرى ان

التعايش هو وحده الكفيل بايجاد حضارة جديدة على الارض الجزائرية تقوم على العبقرية الإروبية والفكر الاروبي البناء (33)، ومن الافكار الواردة في كتابه والتي سنجد لها صدى واسعا في سياسة الامبراطور قوله مثلا : " ان شعبا من ثلاثة ملايين نسمة حيويا واعيا محاربا، يحتل ارضا جيدة . وينقسم الى عدد من الجنسيات التي لها كفاءة ولياقة كبيرة لتقبل حضارتنا لا ينبغي ان نهمله او نجعله عدوا لنا ".

لقد اعلن الامبراطور عن الخطوط العريضة الاولى لسياسته الاندماجية الجديدة في خطابه الموجه للجزائريين يوم 17 سبتمبر 1860 خلال زيارته للجزائر، حيث يذكر فيه ان الجيش الفرنسي الموجود هنا ما هو الا رحمة لسكان الجزائر العرب البالغ عددهم ثلاثة ملايين، وان مهمته كإمبراطور هي العمل على تحقيق الراحة والهدوء والهناء للعرب وقال بأن الله تعالى أرسل الفرنسيين الى هذا الاقليم لنشر الحضارة فيه (34) وبشكل عام فإن هذه السياسة تتركز اساسا على استعمال الاهالي في عملية دمج الجزائر بفرنسا، اذ نجده يشرع العديد من القوانين ويصدر الكثير من المراسيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كان ظاهرها يخدم الاهالي اما باطنها فكان يخدم اساسا المصالح العليا للدولة الفرنسية.

ركز الامبراطور نابليون في تنفيذ سياسته الجديدة على ملكية الارض ، وذلك لاهمية الارض عند الانسان العربي عموما والجزائري خصوصا، والمعروف ان فرنسا قامت بمصادرة العديد من الاراضي الجزائرية، فأراد نابليون تصحيح ذلك بهدف جذب الاهالي الى صفه وبالتالي دمجهم بفرنسا (35) وشرع في تحقيق ذلك انطلاقا من المرسوم المشيخي ( ساناتوس- كونسولت) Senatus-Consulte الصادر في 22 افريل 1863، الا انه قبل اصدار هذا المرسوم قام الامبراطور بإرسال رسالة الى الحاكم العام بيليسي Pelissier بتاريخ 6 فيفري 1863 يخبره عن قرار مجلس الشيوخ بضرورة مناقشة مشاكل الجزائر السياسية والادارية بقصد اعادة تنظيمها، وشرح له فيها رغبته في اعادة النظر في ملكية الارض بالنسبة للجزائريين وذلك

بتوزيعها وتمليكها لهم. كما اظهر عطفه على الاهالي بصورة واضحة وادعى : "ان الجزائر مملكة عربية وانا امبراطور العرب مثلما انا امبراطور الفرنسيين" (36).

وتماشيا مع هذه السياسة استطاع الامبراطور اقناع مجلس الشيوخ الفرنسي باصدار مرسوم 22 افريل 1863 القاضي بتمليك الجزائريين الاراضي التي هي تحت ايديهم سواء كانت في الاصل ملكا شخصيا لهم او مشاعا بين الاعراش وابرز ما جاء فيه : "ان الاراضي المشاعة التي تستغلها القبائل المختلفة في ارض الجزائر بصفة مستمرة منذ امد طويل هي ملك قار رسمي لها تيك القبائل "وبهذا المرسوم اصبحت اراضي الاعراش كلها ملكا رسميا لاصحابها الشرعيين (37).

ولقد جلبت هذه السياسة للامبراطور عداء المدنيين بل وحتى عداء بعض العسكريين - الا انهم كانوا قلة - الذين كانوا يشكلون الادارة الرئيسية لتنفيذ هذه السياسة، فبيليسي الحاكم العام، لم يخف غضبه وامتعاضه مما جاء في رسالة الامبراطور المؤرخة ب 6 فيفري 1863، وهذا دفع بجل العسكريين الى اعلان غضبهم الشديد على موقف الحاكم العام ويتهمون سياسته بانها ذات طابع مدني مما ادى الى اندلاع ثورات اولاد سيدي الشيخ والزواغة وفرجيوة بالبابور في بدايات 1864 لانه تهاون في تطبيق السياسة الامبراطورية التي رسمها له في تلك الرسالة، واخذ هؤلاء العسكريين يطالبون بضرورة الرجوع الى سياسة " نظام السيف " الذي أدعوا أنه الوحيد الذي بإمكانه التأثير على الجزائريين (38).

وامام الضغوطات التي أخذ معظم العسكريين يمارسونها على الامبراطور في هذا الشأن فإن هذا الاخير من أجل كسبهم الى جانبه قام بتلبية رغباتهم فأصدر قانون 7 جويلية 1864، الذي أعاد فيه السلطة للحاكم العام وللفيالق العسكرية على الولاة الذين كانوا يحكمون المناطق المدنية، وبذلك اصبح الولاة المدنيون تحت مسؤولية جنرالات حكام المناطق العسكرية، فهذا القانون المتكون من اربعة ابواب وتسعة وعشرين فصلا منح كل السلطات تقريبا للعسكريين. اذ قام بتحويل المسؤول العسكري إلى نائب للحاكم العام مع إحتفاظه بمهامه العسكرية كما أصبح يتولى

تسيير الشؤون المدنية وشؤون الاهالي (39) ولقد اعتبر المعمرون هذا القرار اهانة لهم. اذ حولهم الى جماعة تابعة للعسكريين، ولقد احتجوا كثيرا على ذلك، ولكن بدون جدوى، بل بلغت بهم درجة الاحتجاج الى حد ارسال وفد عنهم الى باريس لمقابلة الامبراطور وعرض مطالبهم عليه، الا ان نابليون الثالث رفض استقبالهم وبالتالي بقيت مطالبهم معلقة (40).

وامام كل هذه التطورات، قرر الامبراطور زيارة الجزائر للمرة الثانية للاطلاع بنفسه على اوضاعها المختلفة والمشاكل التي كانت تعاني منها. ودامت هذه الزيارة من 3 ماي الى 7 جوان 1865 وتنقل خلالها في عدة مناطق جزائرية كما نوع اتصالاته بالشخصيات الاروبية والجزائرية حتى يتسنى له تكوين صورة واضحة ودقيقة عن حقيقة الاوضاع في البلاد (41) ولقد تمكن الامبراطور من تكوين نظرة شاملة عن الاوضاع العامة في الجزائر. وانطلاقا من ذلك قام بتحرير رسالة مطولة للحاكم العام مكماهون بتاريخ 20 جوان 1865، التي تحتوي على بعض الافكار والاقتراحات الخطيرة مثل دعوته الى انشاء مملكة عربية في الجزائر، ويقول الحاكم العام انه كان من المفروض ان تبقى محتويات الرسالة في سرية تامة فالإمبراطور أرسل له سبع نسخ فقط، نسخة واحدة لكل من الحاكم العام و نائبه و مدير الشؤون الأهلية ومدير الشؤون المدنية وحكام العمالات الثلاث. الا ان محتويات الرسالة تسربت في باريس لانعدام الحذر، وعدم احاطة الرسالة بالسرية اللازمة، وبذلك وصلت اخبارها الى الجزائر عن طريق مراسلي الصحف المختلفة، مما احدث ضجة كبيرة في اوساط المعمرين، خاصة بعد ان اشيع خبر مفاده ان الامير عبد القادر سيعود الى الجزائر ويسترجع سلطته عليها (42).

انتقد الامبراطور في هذه الرسالة الكثير من الامور، كما اقترح فيها العديد من الافكار، والتي عمل على تجسيدها، ابرزها اعتباره العرب أمة محاربة وذكية تستحق " منا كل العناية والاهتمام ولا يجب علينا ان نأخذ بالفكرة القائلة بضرورة ابادة الملايين الثلاثة من الاهالي الجزائريين، ولارميهم في الصحراء ونتبع الاسلوب

الامريكي الذي انتهج مع الهنود الحمر، اذن يجب ان نعيش معهم وندربهم في ظل قوانيننا، ويتعودوا على سيطرتنا ونقنعهم بتطورنا وعلومنا ليس فقط بالقوة العسكرية، ولكن بمؤسساتنا كذلك" (43) ودعا الى ضرورة استمالة الاهالي وكسب ودهم بأعمال حسنة وإيجابية، واقترح إعتبار الاهالي فرنسيين تطبيقا للقوانين والتشريعات الفرنسية المختلفة، خاصة دستور 1848 الذي يعتبر الجزائر ارضا فرنسية مكملة للتراب الفرنسي، ولكي يرغب الاهالي في حمل الجنسية الفرنسية نص اقتراحه على احتفاظهم بشخصيتهم الاسلامية ، ولكن في هذه الحالة يصبحون رعايا وليس مواطنين فرنسيين، لان ذلك لا يتحقق لهم الا اذا قبلوا بتطبيق القانون المدني الفرنسي عليهم أي عليهم بالتخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية، وطلب الإمبراطور من مكماهون فتح أبواب الوظيف العمومي لهم المدني في الجزائر فقط والعسكري في سائر أنحاء الإمبراطورية (44)، وهو في هذا الإقتراح تأثر بما قاله له إسماعيل عربان حول تجنيس الأهالي إذ طلب منه ان لا يجرح مشاعر المسلمين الذين سيتحولون إلى فرنسيين وذلك بأن يترك لهم قانون أحوالهم الشخصية وأن يقفوا أمام المحاكم الإسلامية (45).

لقد كان نابليون من خلال كل هذا يمهد الأرضية لإصدار مرسوم خاص بتجنيس الأهالي. و بالفعل نجح في تحقيق ذلك و هذا عندما قام مجلس الشيوخ بإصدار مرسوم مشيخي بتاريخ 14 جويلية 1865 حدد فيه كيفية الحصول على الجنسية الفرنسية، وينص على أن المسلمين في الجزائر يعتبرون فرنسيين مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية الإسلامية، ويمكن قبولهم في الخدمة العسكرية خارج الجزائر وتوليهم المناصب والوظائف المدنية داخل الجزائر، ويمنح المرسوم أيضا لليهود نفس الشيء وللأجانب الذين مرت ثلاث سنوات فأكثر على تواجدهم في الجزائر، وهذه الجنسية لا تمنح إلا لمن كان عمره أكثر من 21 سنة (46) وينص أيضا على أحقية الإنسان الجزائري في الحصول على المواطنة الفرنسية وبذلك يصبح يتمتع بجميع الحقوق التي يتمتع بها الإنسان الفرنسي، ولكن بشرط أن يتخلى المسلم عن

أحواله الشخصية الإسلامية بإعلانه رسميا على أنه راض بالخضوع للقانون المدني والسياسي الفرنسيين.

ومن خلال كل هذا نستنتج فعلا أن السياسة الفرنسية الإندماجية أصبحت تعتمد أساسا بعد 1860 على الأهالي، أي أن نابليون الثالث سعى إلى دمج الجزائر بفرنسا بواسطة الأهالي مما يجعل الدارس يظن للوهلة الأولى أن السياسة الفرنسية أصبحت في خدمة الأهالي، إلا أنه عندما يتمعن جيدا في هذه السياسة يكتشف أنها كانت بعيدة كل البعد عن ذلك، إذ لم يحدث إطلاقا أن اهتم أي مسؤول فرنسي منذ بداية الإحتلال حتى الجنرال دغول بهذه المصالح إلا بالمقدار الذي يخدم مصالح فرنسا أي تطبيق المبدأ القائل: "يعطيك بيمناه ليأخذه بيسراه". وهذا نستنتجه من الأدبيات السياسية التي خلفها نابليون الخاصة بسياسته تجاه الجزائر :

- 1 في رسالته لبيليسي طلب منه أن يدفع العرب للتخصص في تربية الخيول والمواشي والإشتغال في الزراعة لأنها أعمال سهلة على عكس المعمرين الذين يمتازون بالفهم والنشاط في العمل لذا يجب توجيههم للميدان الصناعي والتقني

- 2 في خطابه الذي ألقاه في الجزائر يوم 05 ماي 1865 طلب من الأهالي ضرورة قبول السيطرة الفرنسية والخضوع لها لأنها : "من أقدار الله وحكمته ومشيئته الأزلية، وحذرهم من مغبة الثورة والتمرد على فرنسا".

- 3 في رسالته المطولة لمكماهون أبرز العديد من أهدافه الحقيقية، منها تقوية مركز فرنسا في الجزائر وتوفير الأمن والسلام للجيش الفرنسي وتدعيمه بالجنود الجزائريين الذين خبرت فرنسا شجاعتهم في حروبها الكثيرة في القرم وإيطاليا والصين والمكسيك.

ولقد منيت سياسة نابليون بفشل كبير، وهناك عدة عوامل أدت إلى ذلك منها :

- 1عدم تعاون الحاكم العام بيليسي 1864-1860 ومن بعده مكماهون 1870-1864 مع الإمبراطور لإنجاح هذه السياسة، بل كانا يتآمران مع المعمرين على إفشالها، ولقد كتب ذات مرة الجنرال هانوتو عن المعمرين يقول : "كل ما يحلم به الكولون

هو إقامة بورجوازية إقطاعية يحميها الجيش ويقومون فيها بدور السادة أما الأهالي فيؤدون دور العبيد ".

- 2 التناقضات الكثيرة التي تحويها هذه السياسة، فمرة يعتبر الجزائر مملكة عربية وتارة أخرى يقول عنها أنها مستعمرة أوربية ومعسكر أوربي مما حير المؤرخين المعاصرين والحاضرين حول ما كان في عقل نابليون نحو الجزائر (48).

- 3 التباطؤ في إنجاز المرسوم المشيخي ليوم 22 أفريل 1863 بين العراقيل التي وضعت في طريقه، ولقد كتب الدكتور فيتال رسالة إلى صديقه اسماعيل عربان بتاريخ 3 نوفمبر 1865 يشرح له فيها قلق المعمرين من عملية انجاز المرسوم المذكور، وأوضح له بأن المعمرين يعتبرون قيام السلطات الفرنسية بتمليك الأراضي للجزائريين مانعا للإستعمار وحائلا دون تركيزه بل أنه أصبح مستحيلا (49).

- 4 المجاعة الحادة التي عصفت بالجزائر خلال الفترة ما بين 1869-1866 والتي أودت بحياة الآلاف من الأهالي، وكانت بداية النهاية لعهد الحكم العسكري في الجزائر وبداية الحكم المدني.

## الدمج الإداري فيما بين 1871 - 1945

لقد اثارت سياسة الإمبراطور نابليون في الجزائر مخاوف جل المعمرين الذين اعتبروها جد خطيرة على مصالحهم الخاصة والعامة، خاصة عندما طرح نابليون على الساحة السياسية مصطلح (المملكة العربية) إذ دفعهم ذلك إلى أن يعلنوا منذ البداية أنهم جمهوريون وإعداء الداء للإمبراطورية (50) وهذا كله يعود إلى كون مفهوم نابليون لفكرة الإندماج تختلف اختلافا كبيرا عن مفهوم المعمرين لهذه الفكرة ولكن هذا الإختلاف حسب اعتقادنا هو في الشكل فقط وليس في الجوهر- فالمعمرون كانوا يطالبون بدمج جزائر المستوطنين بفرنسا فقط. أما جزائر الأهالي - الجزائريين - فيجب أن تهمل أهمالا كليا، أو الإهتمام بها بالقدر الذي يخدم مصالح المعمرين ، وهذا المفهوم هو الذي دفع بإحدى الجرائد الناطقة باسمهم وهي (Independant de constantine) إلى الكتابة في عددها الصادر يوم 9 فيفري 1871

قائلة بأننا نفضل أن نسلم لإنجلترا لأننا نعرف جيدا بأننا في هذه الحالة سنكون تحت سلطة ملكية، ولكن سنتحصل في المقابل على الإستقلال الذاتي، والذي سيكون بدون شك في صالح الجزائر التي ستشهد تطورا في كل الميادين وهذا أفضل من أن تكون مع حكومة عربية أكثر من العرب.

إن انهزام فرنسا أمام بروسيا في حرب السبعين (1870) فتح للمعمرين الأبواب واسعة في الجزائر لتحقيق ما كانوا يناضلون من أجله منذ أكثر من أربعين عاما وهو أن تحكم الجزائر حكما مدنيا وبالتالي تحقيق فكرة الإندماج بمفهومهم هم (51)، لذا رحبوا كثيرا بقيام الجمهورية في فرنسا، إلا أن ذلك لم يمنعهم من خوض صراع مرير ضد حكومة الدفاع الوطني التي أعلنت فيما بعد عن قيام الجمهورية الثالثة في فرنسا إذ قام المعمرون في الجزائر بإنشاء لجنة الإنقاذ الوطني وشرعوا في تطبيق ما كانوا قد أعلنوه في إحدى جرائدهم التي أسست في تلك الفترة بالذات 8 سبتمبر 1870 وهي ...:La jeune Republique " إننا سنعلن الحرب ضد كل المفسدين من الرجال، وضد كل الأشياء المفسدة التي ورثناها عن العهد الإمبراطوري. ولكنها ستكون حربا لاهوادة فيها حتى يضعف هؤلاء ويطوي النسيان أولئك ..."(52) ولقد شرعوا في تنفيذ ذلك بتطهير موظفي الإمبراطورية المنهارة، فطردوا الحاكم العام بالنيابة وايستر هازي من قصره ، كما استقال حاكم عمالة الجزائر خوفا على حياته، واعلنوا عن رفضهم للحكم العسكري مهددين بإعلان استقلال الجزائر عن فرنسا ولم تهدأ ثورتهم إلا بإعلان الحكومة الفرنسية عن قيام الحكم المدني في الجزائر بتاريخ 9 مارس 1871.

وأمام هذه التطورات قررت السلطات الفرنسية في باريس تعيين الأميرال دوغيدون Henri de Guedon كأول حاكم عام مدني، وإن كان عسكريا وذلك بتاريخ 25 ماي 1871، وظل في هذا المنصب إلى غاية جوان 1873، وبمجرد وصوله إلى الجزائر شرع في تنظيم شؤونها بالكيفية التي ستضمن المصالح العليا للدولة الفرنسية، ومصالح المعمرين في آن واحد، فلقد حدد في إحدى تقاريره المرفوعة

إلى السلطات في باريس موقفه من المطالبة بالإستقلال الذاتي والمطالبة بالإندماج بقوله أنه يقف من المطلبين بمسافة متساوية (53)، كما أنه وقف موقفا صارما تجاه أولئك النواب الإندماجيين الذين طالبوا في أوائل سنة 1871 بضرورة إلغاء الحكومة العامة لأنها عبارة عن جهاز غير ذي أهمية، فرد عليهم بقوله بأنهم بهذا الطلب لا يفكرون سوى في مصالحهم الخاصة، وإنه في حالة إلغاء هذا الجهاز فإن الحكومة الفرنسية في باريس ستكون عاجزة تماما عن متابعة الأوضاع العامة في الجزائر عن كثب، ونجده في المقابل يطالب بحكومة محلية قوية لأن حكومة من هذا النوع يمكن لها : " أن تعمل وأن تقاوم حتى حكومة مركزية كسولة " (54)، وبهدف إقامة هذه الحكومة طالب من السلطات في باريس أن لا تمنح الجزائر حق التمثيل النيابي بل تكتفي فقط - أي الجزائر - بإرسال مندوبين عنها إلى المجلس التشريعي، وأن تكون أصواتهم استشارية فقط لا غير، وبضرورة اشراك المسلمين واليهود في ذلك، كما طالب بضرورة تنظيم وتحديد العلاقات التي تربط فرنسا بسكان الجزائر الأصليين : " إننا في الوقت نفسه أسيادهم وأولياؤهم، وبهذه الصفة المزدوجة يقتضي علينا أن نبقى مسلحين بصفة كاملةضد مغامراتهم، وعلينا أيضا أن تمنحهم حماية فعالة لمصالحهم الشرعية ... بالإدماج المتواصل لسكان القبائل الكبرىوقرب التل إذا أمكن أيضا" (55) ولقد بذل دوغيدون جهودا كبيرة لوضع قانون خاص بالجزائريين ولكن بدون جدوى لوقوف المعمرين بكل قوتهم في وجهه.

ولقد تأزمت الأمور بين دوغيدون والمعمرين بشكل حاد خلال السنوات الثلاث التي قضاها كحاكم عام ولقد وصل هذا التأزم إلى أقصى حدوده مع ذلك التقرير المطول الذي رفعه إلى مسؤوليه في باريس خلال أوائل سنة 1873، والذي يفضح فيه النوايا الحقيقية للمعمرين إذ يقول فيه : "إن ما يريده السياسيون ومعهم الغالبية العظمى من المعمرين هو سيادة منتخبي السكان الفرنسيين (56)، أي ضرورة اشراكهم في تسيير الشؤون العامة للجزائر، بإبعاد الجيش والأهالي عن ذلك، وبعد ان يحققوا كل هذا سيطالبون بالاستقلال الذاتي وبمعنى آخر المطالبة بمساواة الجالية

الأوربية في الجزائر بنفس حقوق الفرنسيين بفرنسا، وذلك بتأمين الحصانة القانونية لهم ثم إطلاق أيديهم في حكم الجزائر باعتبار أن الجزائر أرض مفتوحة، وأن الأهالي ليسوا أكثر من مغلوبين لا يستحقون أي حق من حقوق المساواة.

ولقد دفع كل هذا بالمعمرين الى شن حملة شعواء ضد دوغيدون لانهم رأوا فيه شخصا خطيرا يهدد مصالحهم في الجزائر ، ويسعى الى تدمير وتحطيم طموحاتهم واحلامهم التي كانوا يسعون الى تحقيقها في الجزائر مما اضطر السلطات الفرنسية في باريس الى استدعائه وانهاء مهامه في الجزائر يوم 1873/6/17، وعينت بدلا منه الجنرال شنزي (1879-1873) Chanzy واول اجراء قام به هو تقسيم الجزائر اداريا الى منطقتين اساسيتين منطقة شمالية تحت ادارة مدنية ومنطقة جنوبية تحت ادارة عسكرية وقسمت المنطقة الاولى الى 3 عمالات وهي الجزائر، ووهران وقسنطينة، وكل عمالة قسمت الى بلديات وهي نوعان : بلديات ذات سلطات كاملة حيث كان عدد الكولون فيها كبيرا، وبلديات مختلطة وفيها عدد الكولون قليلا والنوع الاول يشبه ما كان موجودا في فرنسا نفسها اذ يقوم الكولون بإنتخاب رئيس البلدية ومجلسها، وقد شارك بعض الجزائريين المسلمين المعينين من السلطات الفرنسية في هذه البلديات كمساعدين ومستشارين، وكان عددهم لا يتجاوز ثلث اعضاء المجلس ولقد اعطى قرار 7 افريل 1884 للاهالي القاطنين في هذه البلديات حق الانتخاب، ولكن بشروط منها ان يكون عمر الناخب اكثر من 25 سنة وان تكون له ملكية عقارية او مالية، او موظف لدى الدولة الفرنسية في العمالة او في البلدية ، وان يكون ساكنا في تلك البلدية منذ ازيد من عامين، وان يكون حائزا على وسام ما من اوسمة الدولة الفرنسية اما النوع الثاني من البلديات و هي المختلطة فلقد وضعت تحت الرقابة المباشرة للادارة الاستعمارية.

اذ يقوم والى العمالة بتعيين مجموعة من الاداريين الفرنسيين كمشرفين على هذه البلديات. ويملكون كل السلطات لمعالجة اي موقف شخصيا وحاليا، وعينت لهم الادارة الفرنسية مجموعة من الجزائريين كمساعدين ومستشارين، ولقد كان

الجزائريون يشتكون دائما من هؤلاء الاداريين لانهم كانوا يملكون كامل الصلاحيات في اتخاذ القرارات المختلفة (57).

لم يرض المعمرون بكل ما قدمه لهم الحاكم العام شانزي من خدمات وانجازات ومن أبرزها قانون 1873/07/26 الذي فتح لهم الباب على مصراعيه للدخول الى اراضي العرش لكي يمارسوا فيها نشاطاتهم الاستيطانية والاستثمارية (58)، فبسبب هذا القانون خسر الجزائريون الالاف من هكتارات الاراضي الزراعية ففي الفترة ما بين 1863 و1871 لم يبع الجزائريون سوى 52.500 هكتارا من اراضيهم مقابل شرائهم لـ 11.320 هكتارا من اراضي الاوربيين اي لم يخسروا خلال هذه الفترة سوى 40.685 هكتارا في حين انهم خلال الفترة ما بين 1877 و 1885 اضطر الجزائريون الى بيع 294.115 هكتارا للاوربيين وهذا بفعل قانون 1873 وهذا كله مقابل شراء 25.313 هكتارا من الاوروبيين فقط (59)، كما انهم لم يرضوا ايضا على الطريقة التي اقترحها شانزي لتسيير شؤون الجزائر بها والمتمثلة في ان تكون المبادرات المختلفة محضرة ومقترحة من الجزائر وتقوم السلطات في باريس بفحصها واعطائها الطابع الشرعي. وبعد ذلك يتم تنفيذها و تكون مهمة باريس المراقبة فقط، كما ان شانزي في تطبيقه للنظام المدني وبالتالي سيادة الادماج كان اكثر صراحة وقوة من دوغيدون الذي لم يكن يؤمن بالادماج الكلي، ولكن رغم كل هذا فان المعمرين صعدوا من ضغوطاتهم على السلطات الحاكمة في باريس الى ان اضطر رئيس الجمهورية الى عزل شانزي وتعيين البيرجريفي بدلا منه، والذي ظل في هذا المنصب خلال الفترة ما بين 1881-1879، ويعد جريفي اول حاكم عام مدني فعلا، وجمهوري عمل كل ما في وسعه لاشباع رغبات المعمرين الاوربيين في الجزائر.

تعد فترة الحاكم العام البيرجريفي من احرج واخطر فترات تطبيق سياسة الاندماج في عهد الحكم المدني وهذا يعود الى عدة عوامل منها :

-1 الحاكم العام الجديد لا علاقة له بالعسكريين.

-2 دفاع انصار الجمهورية في المتروبول على حقوق المعمرين في الجزائر في هذه الفترة (60) وهذا ادى الى تحالف ممثلي المعمرين في المجالس الفرنسية مع انصار الجمهورية في المطالبة بدمج الجزائر دمجا كليا في فرنسا اذ يصرح احد النواب قائلا : " ان الادماج رغبة الجزائر الفطرية، لقد كان دوما هدف الحكومة. لقد كان دوما معلنا من طرف المعمرين. ان البخار والتليغراف والعلاقات تقرب المسافات (61)، كما صرح نائب اخر بضرورة دمج كل المستعمرات الفرنسية مع الوطن الام (62).

-3 التحضيرات الفرنسية للاستيلاء على تونس جعلها تستجيب لجل طلبات الكولون في الجزائر حتى تجد الدعم اللازم منهم ان اقتضت الحاجة الى ذلك.

وكنتيجة طبيعية لكل هذه العوامل تقرر في 26 اوت 1881 الحاق مختلف المصالح الادارية في الجزائر بالوزارات المختصة في باريس، فمثلا الحقت الشؤون الادارية الاستيطانية بوزارة الداخلية، والقضاء الاسلامي والفرنسي بوزارة العدل، والضرائب والاملاك المصادرةبوزارة المالية والتعليم العام الاسلامي بوزارة التعليم العام.... وغيرها من المصالح الاخرى (63) الا ان الامور ستسير قدما اكثر نحو الادماج الكلي في عهد الحاكم بترمان 1891-1881، اذ اصبحت السلطة في عهده في يد مجموعة من ممثلي المعمرين الذين كانوا يتمتعون بنفوذ واسع لدى موظفي مختلف الوزارات في باريس، حيث أصبحت تحل جميع مشاكل الجزائر (64).

إن أهم ما يلاحظه الدارس للفترة مابين 1891-1871 هو تمكن الكولون من تحقيق ما لم يتمكنوا من تحقيقه خلال 40 سنة السابقة، في إطار مطالبتهم بتطبيق فكرة الإندماج . فعلى سبيل المثال نذكر أنه خلال العهد الإمبراطوري كانت مساحة الأراضي المخصصة لهم - أي التراب المدني - تقدربـ 278 ألف هكتار يقطنها حوالي 493 ألف معمر- خلال سنة 1870 وفي 1873 ارتفعت هذه المساحة إلى 3.151.670 هكتارا لترتفع سنة 1891 إلى 12.855.053 هكتارا (65). ونذكر أيضا انشاء 198 قرية استيطانية يسكنها قرابة 30 ألف معمر فيما بين 1877-1871، وفيما

بين 1881-1871 ارتفع عدد الفرنسيين في الجزائر من 30 ألف إلى 195 ألفا، والأجانب من 115 ألفا إلى 181 ألفا (66). وفي مقابل هذا فإن الأهالي لم يتحصلوا سوى على مزيد من التنكيل ومزيد من القيود لتحركاتهم خاصة بعد صدور قانون الأهالي (code de l'indigenat) بعد فشل ثورة المقراني وهو عبارة عن مجموعة من قوانين استثنائية فرضت على الشعب الجزائري، الهدف منها منح المسؤولين المدنيين السلطات الزجرية الإستثنائية التي كانت بيد الضباط العسكريين لفرض عقوبات على الأعراش الثائرة، والأفراد المتمردين على الإدارة الفرنسية، والتي كانت تعمل باستمرار على التوسيع من صلاحيات هذا القانون الذي وصفه أبو القاسم سعد الله بقوله : "....والحق أن هذا القانون كان أقصى إجراء في الوقائع الاستعمارية يمكن لقوة مستعمرة أن تسنه للضغط على رعاياها، ولكنه في الوقائع الإنسانية يمكن اعتباره بقية من ظلام العصور الوسطى ومحاكم التفتيش، ولهذا السبب استنكره الفرنسيون أنفسهم باعتباره غير قانوني، وغير إنساني" (67) ولقد وصفه المؤرخ الفرنسي اجيرون بقوله : "..... أنها تماثل القوانين السابقة التي كانت تطبق على الأرقاء في جزر الأنتيل" (68). وبشكل عام فإن ابرز ما يلاحظه الدارس للفترة ما بين 1891-1871 هو ذلك الإهمال الفاضح لشؤون الأهالي من الإدارة الاستعمارية، وتجاهل شبه كامل للعنصر الجزائري في سياستها المتبعة في الجزائر، وهذا يدل على مدى التأثير الكبير الذي كان يشكله الكولون في صنع هذه السياسة وإن حدث ووجدنا للجزائريين مكانة في هذه السياسة فإنه في الغالب لا تخرج عن إطار سياسة الإخضاع والإذلال وحتى عندما اقترح بعض النواب الفرنسيين سنة 1887 إعطاء الجنسية الفرنسية للجزائريين وقيام جان جوريس بإعادة طرح الفكرة مرة أخرى سنة 1889 حيث طالب بتحرير الجزائريين بمنحهم الجنسية الفرنسية دون مطالبتهم بالتخلي عن أحوالهم الشخصية كمسلمين (69) - وهذا رغم ما يحويه هذا الإقتراح من مخاطر كثيرة فإنه أثار ضجة عنيفة جدا بأوساط

المعمرين الذين قالوا : " نحن الجزائريون الآخرون لا يمكن لنا ابدا ان نقبل ان يصبح الأهالي الفرنسيين مثلنا " (70).

ويبدوا أن هذه الإقتراحات أثارت مخاوف معظم النواب الذين رفضوها ولم يقفوا فقط عند حدود هذا الرفض بل قاموا بسن قانون جديد بتاريخ 26 جوان 1889 يقضي بتجنيس كل أبناء الأجانب المولدين في الجزائر بالجنسية الفرنسية بغض النظر عن جنسية والده بموافقته على ذلك أو عدمها، على ان يقرر الطفل عند بلوغه 21 سنة مصير جنسيته (71) - أي إما البقاء على الجنسية الفرنسية أو استرجاع جنسيته الأصلية - وكانت السلطات الفرنسية ترمي من وراء ذلك إلى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن لنا تلخيصها في النقاط التالية :

- 1 لم تكن تربط هؤلاء الأطفال بأوطانهم الأصلية إلا اللغة ، بل وحتى هذه الأخيرة امتزجت بالعديد من الكلمات الفرنسية والعربية، وبالتالي العمل من اجل خلق جيل جديد من الفرنسيين في الجزائر لتسهيل عملية دمجها بفرنسا، وذلك بالتقليل من عدد الأجانب والرفع من عدد الفرنسيين ولما لا تغلبه عدديا على العنصر الجزائري، وبدون شك أن هذا هو الذي دفع بالبعض إلى الإعلان بأن "شعبا جديدا في طريق الولادة وأن وقت الجزائر الحرة قد حان " (72).

- 2 سهولة تطويع وعجن هذا الجيل الجديد المتأقلم بشمال إفريقيا كما تريد السلطات الفرنسية، وبالتالي مساعدته على تجذير نفسه في هذه المنطقة خاصة وانه سيكون مرتبطا بفرنسا الأم عاطفيا وحضاريا.

لقد أدت سياسة الدمج المتبعة من السلطات الفرنسية إلى تدهور وتعفن الأوضاع في الجزائر بشكل خطير مما كان ينذر بانفجار وشيك، خاصة وان رائحة هذا التعفن بدأت تصل إلى باريس مع أواخر الثمانينات، في عهد الحاكم العام تيرمان الضعيف الشخصية والمغلوب على امره فمثلا قام النائب بوردو Burdeau بفضح هذه الأوضاع في تقرير مطول قدم لمجلس الشيوخ سنة 1891، ذكر فيه جملة من الأخطاء المترتبة عن سياسة الدمج أو الفرنسة، هذه السياسة التي كان الكولون

يستعملونها ضد الأهالي لتحقيق أغراضهم (73) فلقد حققوا من ورائها ثروات طائلة تتراوح فيما بين 11 و13 مليون فرنك وهذا خلال سنوات 1891-1887، وذلك بإجبارهم الأهالي على دفع (الضرائب العربية) (74). ومن الأدلة الأخرى التي تبين لنا مدى هذا التعفن تلك العرائض التي رفعها بعض الجزائريين إلى السلطات الفرنسية في باريس منها تلك التي تقدمت بها مجموعة من سكان قسنطينة لأعضاء مجلس الشيوخ والبرلمان في 10 جويلية 1887 والعريضة التي رفعها أيضا سكان مدينة تلمسان إلى وزير الحربية الفرنسية بتاريخ 7 أفريل 1891 (75).

وكنتيجة لكل هذا تقرر ارسال لجنة تحقيق تتكون من 18 شيخا من مجلس الشيوخ برئاسة جول فيري Jules Ferry ومكثت في الجزائر 53 يوما (من 19 أفريل إلى 5 جوان 1892).

ولقد أوصت اللجنة في تقريرها النهائي بالتخلي عن سياسة تسيير شؤون الجزائر من باريس، وهذا بسبب المساوئ الكثيرة المترتبة عن ذلك، في حق الجزائريين الذين تعرضوا بسببها إلى أبشع أنواع الإستغلال. فالكولون الذين سلبوا الأهالي أراضيهم الزراعية، يعيدون تأجيرها لهم بأسعار مرتفعة، ولقد صرح أحد أعضاء اللجنة بأنه : "...حطمنا الكيان الإنساني للمجتمع الجزائري دون أن نفتح المجال للجزائريين كي ينضموا إلى مجتمعنا " وعبر جول فيري وأصحابه في اللجنة عن اسفهم للمساوئ الكثيرة التي ترتبت عن سياسة الدمج الإداري، وسياسة طرد العرب...كما أدانوا عقلية الكولون إزاء الشعب الجزائري المغلوب، إذ من الصعب جدا افهام المستوطن بأن الإنسان الجزائري ليس عرقا من البشر خلق كي يستغل، ولقد اتهم جول فيري الكولون بالأنانية المفرطة وبحب الإستغلال، وأن مستواهم الثقافي ضحل جدا لا يعادل حتى مستوى العامل البسيط، بل يعادل مستوى الفلاح الفرنسي الذي يعيش في الجبال الواقعة جنوب لالوار (76).

وبرجوع اللجنة إلى باريس وتقديم تقريرها لمجلس الشيوخ تغيرت أمور كثيرة في الجزائر، ومما ساعد على ذلك وجود حاكم عام مدني جديد في الجزائر وهو

جول كامبون (Jules Cambon 1891-1897) الذي تمتاز سياسته بالعقلانية حيث عمل كل ما في وسعه لتنظيم الأمور وتحسين الجو بين الجزائريين والكولون حتى يثق أبناء الجزائر في فرنسا ويتعاونون معها، وهو هنا يتفق مع جول فيري الذي يرى بأن الحاكم العام لايجب عليه أن يلعب دور المفتش العام للأراضي الخاضعة لفرنسا فقط بل يجب أن يكون هو الأداة الفعالة لصيانة مصالح فرنسا في الأراضي التابعة لها (77).

إن أولى التغييرات التي حدثت في الجزائر بعد رجوع تلك اللجنة هو إلغاء الحكم المركزي بمقتضى القرار الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1896، إذ أصبحت الشؤون الجزائرية لاتسير من باريس. وينص على إعطاء الحاكم العام حق التصرف الكامل في الشؤون الجزائرية باستثناء القضاء والتعليم والجمارك، كما اعتبر الحاكم العام هو الرئيس الفعلي للجزائر، اذ توجد بيده السلطة التنفيذية وهو الذي يقوم بالتعيينات السياسية في الجزائر ولكن رغم كل تلك التعديلات فإن الإنسان الجزائري بقي مهمشا يتحكم في مصيره المعمر الفرنسي، وبمجرد حلول القرن العشرين كان الكولون قد حققوا ما يمكن لنا تسميته بالإستقلال الإداري لذا أخذوا يوجهون بعد ذلك كل اهتماتهم نحو الحصول على الإستقلال الإقتصادي.

بعد مرور ثلث قرن على تجربة الجمهورية الثالثة في تنفيذها لسياسة الإندماج في الجزائر قام رئيس الجمهورية لوبي بزيارة للجزائر في الفترة ما بين 15 و26 أفريل 1903 بهدف دراسة ومعاينة آثار سياسة الإندماج والإلحاق التي كانت تمارسها الجمهورية الثالثة، خاصة وأن هذه الزيارة جاءت خلال فترة كانت فيها الجزائر غير مستقرة أمنيا وسياسيا، إذ قام البرلمان الفرنسي مثلا خلال تلك الفترة بطرح قضية كيفية التعامل مع الجزائر، فهل سيكون ذلك إنطلاقا من كونها إقليما تابعا لفرنسا- الجزائر جزء من التراب الفرنسي- كما ينص عليه دستور 1848، أم أنها مجرد مستعمرة فرنسية كبقية مستعمراتها الأخرى الموزعة هنا وهناك في العالم ويبدو أن نقاشا حادا عرفته هذه القضية داخل الساحة السياسية الفرنسية، وكان

الرئيس لوبي طرفا أساسيا فيه، وهذا نستنتجه من خطبته التي ألقاها على الجزائريين والكولون خلال هذه الزيارة اذ وضح فيها انه يعد من المدافعين على فكرة التعامل مع الجزائر كمستعمرة فرنسية لا غير، مع تركها تحتفظ بتقاليدها الخاصة ودينها وقوانينها وشخصيتها، وقال أيضا مخاطبا الجزائريين : "...سنضمن لكم ممارسة جميع الحريات التي هي عزيزة عليكم..." (78).

ويحق للدارس هنا أن يتساءل عن الأسباب والدوافع الكامنة وراء هذه التصريحات المناقضة لأمال وطموحات الكولون في الجزائر بعد كل ما حققوه من انجازات، بل وحتى المناقضة لسياسة الجمهورية الثالثة التي شرعت في تنفيذها منذ 1871 والتي وصلت إلى قمتها مع نهايات القرن 19. فبدون شك أن ذلك يعود إلى عدة عوامل وأسباب يمكن لنا تلخيصها في النقاط التالية :

محليا : 1 حالة انعدام الإستقرار الأمني التي سادت الجزائر خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع العشر، فالفترة ما بين 1882 و1902 عرفت قيام عدة اضطرابات وتمردات قام بها الجزائريون ضد الإدارة الإستعمارية منها ثورة الشيخ بوعمامة في الجنوب الغربي والتي اندلعت في حدود سنة 1881 والتي تواصلت إلى 1904، والتي هددت العديد من المناطق الشمالية، وكذلك المقاومة العنيفة التي قامت بها قبائل التوارق ضد محاولات التوغل الفرنسية في أعماق الصحراء الجزائرية، ولقد جرت معارك عديدة بين الطرفين أخطرها وأبرزها معركة (تبت) سنة 1902 والتي منى فيها الجيش الفرنسي بهزيمة شنعاء إضافة إلى ثورة عين التركي سنة 1901 بقيادة يعقوب بن الحاج ولقد ترتب عنها قيام الإدارة الإستعمارية بتعزيز قانون الأهالي بإجراءات جديدة سنة 1902.

-2 الحالة المتردية والمتدهورة التي كان يعيش فيها الأهالي والتي قامت اللجنة المشيخية لسنة 1892 بوصفها في تقريرها المرفوع لمجلس الشيوخ، والتي سبق وأن تحدثنا عنها، فهذه الوضعية كانت تنذر بإنفجار شعبي عام يقوم به الأهالي بسبب

المعاملة السيئة التي كانوا يعاملون بها وهذا ما جاء في أجوبة بعض الجزائريين الذين استجوبتهم اللجنة (79).

-3 بداية ظهور الإرهاصات الأولى لقيام حركة سياسية جزائرية وطنية.

دوليا : 1 ازدياد بروز القوة الألمانية العدو اللدود لفرنسا، أكثر فأكثر على الساحة الدولية، مما أدى إلى ظهور حالة اللا سلم واللا حرب داخل القارة الأروبية، هذه الحالة التي جعلت القيادة الفرنسية تعيش قلقا دائما ومستمرا خاصة مع ازدياد ظهور حدة التحالفات داخل القارة الأروبية فهذا كله آثار مخاوف السياسة الفرنسية مما دفع بهم إلى العمل على التقرب إلى الأهالي لكسبهم إلى جانبهم في حالة قيام حرب داخل القارة الأروبية.

-2 ازدياد تنامي فكرة الجامعة الإسلامية في العالم الإسلامي أدى إلى تحريك مخاوف السلطات الفرنسية من أن الإستمرار في سياسة الإضطهاد والإستغلال المتبعة ضد الأهالي ستدفع بهم إلى الإغراق في اعتناق الفكرة مما سيؤدي إلى نتائج وخيمة جدا على مستقبل الوجود الفرنسي في المنطقة.

فهذه الظروف مجتمعة دفعت بالسلطات الإستعمارية إلى إبعاد فكرة الإندماج (بمفهومها الكولونيالي)....-ولو كان ذلك ظاهريا فقط- إلى حين عن سياستها المتبعة في الجزائر، والشروع في الإهتمام نوعا ما بالعنصر الأهلي. ولكن في اعتقادنا أن كل هذا كان يحدث في إطار لعبة كسب الوقت لاغير لأن تطبيق سياسة الإدماج كانت قد وصلت إلى أعلى مراحلها بمقتضى قانون 24 ديسمبر 1900 الذي يعطي الجزائر نوعا من الحكم الذاتي خاصة في المجال المالي، ومن المعروف أن "من تصرف في المال تصرف في الحال والمال" (80) ويعتبر أبو القاسم سعد الله هذا القانون بأنه : " كان انتصارا للجزائر الفرنسية لأنه بالإضافة إلى منح الكولون السلطة في الميزانية وفي الشؤون الإقتصادية والإجتماعية قد منحهم السلطة الكاملة على الأهالي أيضا " (81).

ولتخفف الإدارة الإستعمارية من غضب الأهالي كانت تلقي لهم من حين لأخر ببعض القشور بعد أن أكل المعمرون كل ما هو سمين، فمثلا أعطى للجزائريين الدرجة الثالثة في مجلس النيابات المالية Délégations Financières المشكلة سنة 1898 والهدف منها تمثيل دافعي الضرائب والإستنارة بآراء نوابها ويحق للجزائريين أن ينتخبوا على 21 نائبا عنهم أي ثلث المقاعد.

ويدخل في الإطار نفسه ذلك القانون الإصلاحي الذي أصدرته السلطات الإستعمارية في 4 فيفري 1919، ويرى أحد المؤرخين الفرنسيين أن أسباب التنازلات الفرنسية الرسمية التي بدأت في أوائل القرن العشرين لصالح بعض الأهالي والتي تجسدت بوضوح في هذا القانون كانت نتيجة لوعود قطعها بعض السياسيين للأهالي أمثال الحاكم العام جونار 1903-1913 والرئيس كليمنصو وبعض النواب، فقد كان هؤلاء يرون ضرورة تعويض الجزائريين على ما تحملوه من أعباء خاصة أثناء الحرب العالمية الأولى (82).

وأهم محتويات هذا القانون هو منح الجنسية الفرنسية لبعض الجزائريين بشرط أن يعلن رسميا عن تخليه عن أحواله الشخصية، و أن يكون قد عمل في الجيش الفرنسي ويعرف اللغة الفرنسية ويعمل في الإدارة الفرنسية وغيرها من الشروط الأخرى، أما الذين لا يرغبون في أن يصبحوا مواطنين فرنسيين فإن القانون يمنحهم حق التمثيل في المجالس الإستشارية في الجزائر بأعضاء منتخبين، وحتى يحق للجزائري المشاركة في عملية الإنتخاب يجب أن يكون قد عمل في الجيش الفرنسي وموظفا في الدولة وحاملا لشهادة تعليمية من أحد المعاهد الفرنسية ووساما فرنسيا.

ولكن هذا القانون لم يكن في مستوى طموحات الجزائريين الذين شرعوا في المطالبة بتطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، ولقد حمل الأمير خالد مشعل هذا المطلب اعتمادا على مبادئ ولسن الأربعة عشر، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تحمل مشاق السفر إلى باريس لطرح هذا المطلب على مؤتمر الصلح سنة 1919 وفي نفس الوقت أعلن المعمرون عن معارضتهم الشديدة للقانون، فأقاموا الدنيا ولم

يقعدوها فاجتمعت "اتحادية رؤساء البلديات" و كتبت احتجاجا شديد اللهجة ذهبت فيه إلى حد اتهام الحكومة الفرنسية بأنها اغتنمت فرصة ذهاب الكثير من الكولون إلى أرض المعركة للدفاع عن الوطن لإصدار قوانين تسعى من ورائها إلى افساد الحالة العامة في الجزائر، وتقضي على الإنسجام الموجود بين الأهالي والكولون. ومن حق الدارس هنا أن يتساءل عن طبيعة هذا الإنسجام الوارد في هذا الإحتجاج هل هو ذلك الذي ذكره شيخ مدينة قسنطينة (مورينو) ورئيس مجلسها العمالي في برقية الإحتجاج على قانون 1919 والتي أرسلها إلى الحكومة مطالبا فيها بقهر الجزائريين ونشر النظام القمعي في أوساطهم (83). و لم يكتف المعمرون بذلك بل أعلنوا تطبيق قانون 1919 سيقود الجزائر إلى حرب أهلية بين الكولون و الأهالي، و لقد إعتبروا القانون إنتصارا للحركة الوطنية الجزائرية، و هذا معناه ضياع أكيد لإمتيازاتهم (84).

ولكن إذا تمعنا جيدا في قانون فيفري 1919 ودرسنا بدقة التطورات التي تلت صدور هذا القانون سنرى أن شيئا لم يتغير في وضعية الجزائريين فكل شيء بقي على حاله، اللهم إلا ذلك الوعي السياسي الذي بدأ ينتشر في أوساط الشعب الجزائري، والذي أدى إلى ظهور ما يعرف باسم الظاهرة الحزبية في الجزائر.

ومع بداية الثلاثينات من القرن العشرين طرحت على الساحة السياسية الجزائرية بعض المشاريع الإصلاحية الهادفة إلى دمج الأهالي في فرنسا، ولقد وضعت من طرف بعض الفرنسيين الليبراليين الذين كانوا يظهرون بعضا من العطف الظاهري على القضية الجزائرية، ومن بين هذه المشاريع ذلك الذي طرحه موريس فيوليت Violette الذي كان واليا عاما على الجزائر في الفترة ما بين 1927-1930، وأصبح بعد ذلك نائبا في البرلمان الفرنسي الذي قدم إليه هذا المشروع سنة 1933 وينص على منح الجنسية الفرنسية لبعض الفئات المدنية والعسكرية من مسلمي الجزائر، كما ينص على منح نوع من الحريات لبعض الجزائريين بصورة تدريجية (85)، إلا أن هذا المشروع لم ير النور فبعد عامين من المناقشات داخل البرلمان تقرر رفضه سنة 1935، وبدون شك أن من بين عوامل رفضه هو تأثير الكولون على أعضاء

البرلمان إذ أبدى الكولون رفضهم المطلق له لأنه في نظرهم سيجعل من الجزائريين أغلبية في المجالس المحلية.

وقبل أن يعرض المشروع للتصويت قام صاحبه بإلقاء خطاب على النواب في 21 مارس 1935 حذرهم فيه من مغبة رفض المشروع، ومن الأخطار التي ستترتب عن بقاء الأوضاع في الجزائر كما كانت عليه في تلك الفترة، إلا أن موريس فيوليت لم ييأس من فكرة تمرير مشروعه فجاءته الفرصة المناسبة في عهد حكومة الجبهة الشعبية سنة 1936 التي أصبح عضوا فيها كوزير للدولة مكلف بشؤون الجزائر، اذ أعادت الحكومة صياغة المشروع تحت اسم (بلوم- فيوليت) (86) وأهم محتوياته العمل على دمج الجزائر بفرنسا اعتمادا على النخبة الجزائرية المتخرجة من المدارس الفرنسية والموالية للدولة الفرنسية ولاء مطلقا، دون مطالبتها بالتخلي عن أحوالها الشخصية الإسلامية، وأن يكونوا متساويين مع الفرنسيين في الحقوق والواجبات (87) ولقد كان لهذا المشروع صدى واسعا في أوساط الجزائريين كما سنرى ذلك فيما بعد، ولكن لم يتسن لهذا المشروع أن يرى النور أيضا بعد أن قدم لمجلس النواب في 30 ديسمبر 1936 فقد لقي معارضة شديدة من المعمرين في الجزائر ومن أنصارهم في باريس مما دفع بالحكومة إلى سحبه من البرلمان في سبتمبر 1938 (88).

## الدمج العسكري

لقد طرحت الإدارة الإستعمارية قضية دمج بعض الجزائريين في الجيش الفرنسي منذ الأشهر الأولى للإحتلال، ولكن هذا الطرح لم يكن بهدف تكوين جيش محترف من الأهالي تابع للجيش الفرنسي، بل تشكيل مجموعة من الفرق العسكرية مدعمة بعناصر من الجيش الفرنسي لتوظيف هذه الفرق في عمليات التوسع، وإخماد الثورات الشعبية، وأول من عمل على تجسيد هذه الفكرة على الواقع هو الجنرال كلوزيل عندما كان قائدا على القوات الفرنسية في الجزائر خلال الفترة من 12 أوت 1830 إلى 21 فيفري 1831، إذ بادر إلى تشكيل فرقة عسكرية أهلية باسم (فرقة

الزواف) في أكتوبر 1830 وهي من المشاة وكان يسعى بعد ذلك إلى تكوين فرقة أخرى من الفرسان إلا أنه فشل في ذلك بسبب الفرار الكثير والمتكرر من الفرقة الأولى، وهذا ما دفعه إلى تجميد عمل هذه الفرقة.

وهذا لا يعني إهمال فكرة تشكيل فرق عسكرية أهلية، بل أعيد إحياء الفكرة مرة أخرى بمقتضى المرسوم الملكي الصادر في 28 أكتوبر 1836 الذي ينص على تشكيل فرقة أهلية من القناصة، والقيام بوضعها تحت الإختبار، ورغم الخدمات الكثيرة التي قدمتها هذه الفرقة للسلطات الإستعمارية إلا أنها قامت بإلغائها في 8 فيفري 1838 بدون أسباب واضحة، ويبدو أن هذا هو الذي دفع بها مرة أخرى إلى إعادة بعث هذه الفرقة من جديد في 24 نوفمبر 1838(89)، كما أعيد من جديد بعث فرقة الزواف، في 7 ديسمبر 1841 حيث تقرر تشكيل فرقة في كل عمالة من العمالات الثلاث، ولقد شاركت هذه الفرقة في العديد من الحروب الفرنسية، خاصة في حرب القرم 1856-1854 إذ تم إرسال فرقة تتكون من 2000 جندي كما تم تعيين مجموعة من جنود هذه الفرقة في الحرس الإمبراطوري سنة 1863 (90).

وبدون شك فإن الإمبراطور نابليون الثالث انطلاقا من كل هذا قرر أن يدخل العنصر الأهلي في الجيش الفرنسي بكل قوة وهذا في إطار سياسته الإندماجية، ولقد عبر أحد جنرالاته أحسن تعبير على ذلك عندما قال سنة 1864 : " إن الجنود الجزائريين سيساعدوننا على إدماج الجزائر بعد أن يتعرفوا على لغة وعادات المتروبول لأنهم سيحملون إلى وطنهم الأفكار السامية لفرنسا ويصبحون بهذه الطريقة دعاة لحضارتها " ومما يدعم هذا القول أكثر هو ما صرح به الإمبراطور شخصيا عندما قال بأن أهم ما يمكن للجزائر أن تقدمه لفرنسا هم االجنود (91) ويقول لونيل أن العدد الذي من الممكن أن تقدمه الجزائر للجيش الفرنسي هو 35000 جندي، ولقد اقترح جملة من الشروط الفعالة على الإمبراطور، وهذا إن كان فعلا يرغب في إشراك الأهالي بشكل جدي في الجيش الفرنسي وإبرز هذه الشروط:

-1 قبولهم لمدة 5 سنوات على أن يستفيد كل منخرط أو الذي يطلب تجديد الإنخراط من منحة تتراوح بين 200 و300 فرنك.

-2 على الجندي الجزائري عندما تنتهي خدمته أن يتحصل على قطعة أرض مساحتها تتراوح ما بين 2 و3 هكتارات، وهذا مقابل كل 5 سنوات قضاها في الجيش فالذي يقدم 25 سنة خدمة سيجد في حوزته ما بين 10 و15 هكتارا (92) وبهذه الوسيلة يمكن لفرنسا أن تدخل عددا كبيرا من الجزائريين في جيشها.

ودائما في إطار تشجيع الأهالي للإنخراط في الجيش الفرنسي قامت الإدارة الفرنسية بإصدار قرار بتاريخ 21 أفريل 1866 مكمل لمرسوم 14 جويلية 1865 الخاص بمنح الجنسية الفرنسية للجزائريين الراغبين في ذلك وينص هذا القرار على بعض الشروط التي يجب أن تتوفر في المتجنس الراغب في الإنخراط في الجيش الفرنسي، ومنها أن يكون عمره ما بين 17 و35 سنة وأن يكون حسن السلوك، وأن ينخرط أربع سنوات، ودعم هذا القرار، بقرار أخر في 30 ماي 1866 وفيه حددت بعض الإمتيازات التي سيتحصل عليها الأهلي الراغب في الإنخراط في الجيش وتتمثل في مبلغ مالي يقدر ب 300 فرنك للفرد منها 150 فرنك تدفع له مباشرة بعد الدخول و150 فرنك أخرى تدفع له بعد سنتين (93) ويبدو أن هذا الأسلوب الذي اتبعه الإمبراطور نابليون الثالث في جذب الجزائريين إلى الجيش الفرنسي قد نجح فيه إلى حد ما إذ تشير بعض الإحصائيات أن عدد الجزائريين في الجيش الفرنسي قد وصل سنة 1870 إلى حوالي 13275 جزائريا (94).

وبدون شك أن تخوف المعمرين من هذه العملية هو الذي دفع بالجمهورية الثالثة إلى تغيير الأسلوب المتبع في إدخال العنصر الأهلي إلى الجيش الفرنسي فبدلا من جذبه إلى هذا الجيش بمنحه جملة من الإمتيازات عملت على تنفيره بفرض التجنيد الإجباري عليه بشكل تمييزي بينه وبين الكولون حتى تدفع بالكثير من الجزائريين إلى الفرار من التجنيد بل وحتى دفعهم إلى الهجرة خارج الجزائر (95)، ولقد شرعت الجمهورية الثالثة في طرح فكرة التجنيد الإجباري على الجزائريين منذ

العقد الأخير من القرن التاسع عشر، والذي قنن من البرلمان الفرنسي في 3 فيفري 1912، وينص على تجنيد كل الشباب الجزائري البالغ من العمر 18 سنة لمدة 3 سنوات، ويقدم لكل مجند مبلغ مالي على أساس التعويض مقداره 250 فرنك، وفي المقابل نجد أن المعمر الفرنسي يجند في سن 21 ولمدة سنتين ويختارون عن طريق القرعة حسب احتياجات الدولة الفرنسية.

ولقد اثار هذا القانون ضجة واسعة في أوساط الجزائريين الذين أعلنوا عن رفضهم له جملة وتفصيلا، وذلك لعدة أسباب وعلى رأسها أنه قانون تمييزي لم يسو بين الجزائريين وبين المعمرين، كما أن هذه الجمهورية كانت تزج بأعداد كبيرة من الجزائريين في حروبها المختلفة إذا اقتضت الحاجة إلى ذلك مثلما حدث في الحرب العالمية الأولى والثانية.

- (1)الجنرال دوغول : الجزء الرابع من مذكرات الجنرال، الأمل. ص 47.

- (2) أنظر الفقرة المعنونة بـ : الدمج العسكري من هذه الدراسة.

(3)- Le Moniteur Algerien: 21 Aout 1835.
(4)- OP . Cit : 14 Octobre 1836.
(5)- OP . Cit : 23 Septembre.
(6)- Bugeaud:l'Algerie des moyens de conserver et d'utiliser cette conquete (Paris1842) p : 6 - 9, Charles Andre, Julien : Histoire de l'Algerie contemporaine 1827- 1871 (Paris 1964) 231 - 233.
(7)- Idevielle, comte Henry - Amedee lelorgne : Le Marechal Bugeaud d'aprés sa correspondance intime et des documents inedits 1784 - 1849 (Paris 1883) T2 . p 131 - 132.
(8)- Paul , Azan: Bugeaud et l' Algerie (Paris 1930) p 123, Baudicour,louis: Histoire de la colonisation de l'algerie (Paris1860) p 345, Boyer, l'evolution de l'Algerie mediane, ancien departement de l'Algerie de 1830 - 1956 (Paris 1960) p 100 - 102.
(9)- Andrieux , Maurice: Le pere Bugeaud (1784 - 1849) (Paris 1951) p 197.
(10)- Bugeaud:p 31-45, Azan:Bugeaud ..p120-122,Andrieux :p124-129.
(11)- Bugeaud:p 6-25,d'Ideville:T3.p142et 291.

-(12) سنتناول كل هذه القضايا في الصفحات المقبلة.

-(13) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (م.و.ك.الجزائر1992) ج1. القسم الأول ص 340-341.

-(14) شارل روبير أجيرون : تاريخ الجزائر المعاصرة (د.م.ج. الجزائر 1982) ط2 ص 47 .julien :p 353-354

(15)- MAC .Mahon : Memoire du Marechal Mac.Mahon ( paris 1932) P.214.

- (16) هاينريش، فون مالتسان : ثلاث سنوات في شمال غربي افريقيا- تر/ابو العيد دودو ( الجزائر 1979 ) ج-1 ص171.

(17) - Yves - Lacoste - André, Nousché Algerie passé et present (paris 1960) P.348

(18) - Julien p 344

- (19) للمزيد من المعلومات عن عملية تنظيم القضاء الاسلامي عد الى : ابراهيم لونيسي : القضايا الوطنية في جريدة المبشر 1847-1870 ( أطروحة ماجستير، معهد التاريخ -جامعة الجزائر-، تمت مناقشتها في 6 جوان 1995) ص 113-123.

- (20) عن هذا النظام عموما انظر :

Robert, Moulis : Le Ministere de l'Algerie (Alger 1926).

(21) - Paul.Azan : Conquete et pacification de l'algerie (paris) p478-479,Julien p411.

(22) - M.O.Mac, carthy : notes et notices Algeriennes (Alger-Paris 1859) p274.

- (23) انظر عن هذا القانون الصفحات الموالية.

- (24) اجيرون : ص56.

(25) - Julien p415.

- (26) مصطفى الاشرف : الجزائر. الامة والمجتمع. ترجمة حنفي بن عيسى ( م.و.ك. الجزائر 1989) ص300.

(27) - Mac.Mahon, p283-284.
(28) - Op.Cit p 274.
(29) - Op.Cit p 280.
(30) - Op.Cit p 282 -283.

وتجدر الاشارة هنا الى ان الوزير جيروم استقال من منصبه يوم 7 مارس 1859 وخلفه الكونت شاسلوب لوبا في 23 مارس1859. وسياسة هذا الاخير لا تختلف كثيرا عن سابقه.

(31) - Warnier.August, L'Algerie devant l'empereur (Paris 1865) p 318.
(32) - Reyronnet .B : L'ivre D'or des officiers des affaires indigennes (1830 1930) (Alger 1930) T.3 P265-267.

انظر كتاب :

(33) - Georges,Voisin (Ismail urban) : L'Algerie pour les algeriennes (paris1861).

-(34) انظر نص الخطاب في جريدة ( المبشر) 15 اكتوبر 1860.

-(35) نعود بالتفصيل الى هذه القضية في القسم المعنون ب : الدمج الاقتصادي.

-(36) جريدة ( المبشر) 22 افريل 1864، ص 422-423.

-(37) سأعود الى هذا المرسوم بالتفصيل في قسم الدمج الاقتصادي.

-(38) يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق ( م.و.ك. الجزائر 1986) ص 363 lacoste

-(39) جريدة ( المبشر) 22 سبتمبر 1864، p430 Julien

(40) - Julien p 430.

-(41) جريدة ( المبشر) من 2 الى غاية 22 جوان 1865 وانظر ايضا :

Voyage de S.M.Napoleon 3 en Algerie ( paris 1865) Mac. Mahon p305-311.
(42) - Mac.Mahon p313-314
(43) - L'Empereur Napoleon 3: Lettre sur la politique de la france en Algerie ( paris 20 Juin 1865 ) p10.

- (44) المصدر نفسه ص 8-33.

(45) - charles robert ageron : l'Algerie Algerienne "de Napoleon III a Degaulle" Paris 1972, p 29.

- (46) المبشر 12 أوت 1865، أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930 (ش.و.ن.ت) الجزائر 1983. ج2 ص23 . Julien p439 la Coste p366

(47) - Julien : p423 - Ageron : l'Algerie p 31.

(48) سعد الله: الحركة الوطنية ....ج 2 ص 21.

(49) - Andre, Nouschi : correspondanse du docteur A . Vital avec Esmail Urban 1845 - 1874 (Paris 1959) p 155 - 156.

(50) - Henri Alleg et autres ...: La Guerre d'Algerie (Temps actuels Paris 1981) T1 . p 82.

- (51) لقد سبق لنا توضيح هذا المفهوم .

(52) - La jeune Republique : 11 septembre 1870
(53) - CH.R Ageron . les Algeriens Musulmans et la France (1871- 1919) (Paris 1968)

- (54) المصدر نفسه ص 50 .

- (55) المصدر نفسه ص 49-51.

- (56) المصدر نفسه ص 51.

- (57) سعد الله : الحركة الوطنية...25/2 Alleg - p 109-110. T1

- (58) عن هذا القانون انظر التقرير الذي تقدم به اوغسط وارني في 4 /1873/4 للجمعية الوطنية الفرنسية باسم اللجنة المكلفة بدراسة المشروع مع العلم ان هذا المشروع يحمل اسم هذا المعمر الذي يعد من اكبر غلاتهم :

Robert, estoublon, adolf, code de l'Algerie ( Alger 1896) p 395-404 Djilali Sari : La déposition des fellahs (Alger 1875) p 49.

- (59) المصدر السابق: ص404-414.

(60) - ch.r ageron : politique coloniale au meghreb ( Paris 1972) p152.
(61) (62) -Gastu.M : le peuple algerien ( Paris 1884) p88-89.
Estoublon p 558-559.

- (63) انظر عن مرسوم 26 اوت1881.

(64) - Ageron:Politique ...P 4748.

Ageron : Les Algeriens T1 P162.

- (65) انظر إحصائيات أخرى.

- (66) أحمد توفيق المدني : كتاب الجزائر (م.و.ك. الجزائر 1984) ط II ص 65.

- (67) سعد الله : الحركة الوطنية .. ج2 / ص 90.

(68) -Ch. R Ageron : Histoire de l'algerie contemporaine 1871-1954 (Paris 1979) P61.

- (69) سعد الله : الحركة الوطنية ... ج2 Ageron :Histoire.. T2 p33.

(70) - Ageron : OP . CIT P 33.
(71) - La Coste: OP CIT P 383-384.
(72) - Ageron : OP. CIT P 55.

- (73) اجيرون : ص 83-84.

(74) - CH. R. Ageron : "Jules Ferry et la question Algerienne en 1892" (Revue d'histoire Moderne et contemporaine) (Avril, juin 1963) p 127-166.

- (75) جمال قنان: نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914 (د.م.ج. الجزائر 1993) ص 197-205 و 210-214. Ageron OP CIT

- (76) اجيرون: ص84.

- (77) عن بعض أفكار جول كامبون انظر كتابه Jules. Canbon: Le gouvernement général de l'Algérie (Alger 1918)

- (78) سعد الله : الحركة الوطنية : ج2/ ص92-93.

- (79) انظر بعضا من ذلك في: قنان : مصدر سابق ص 215-229.

- (80) فرحات عباس : ليل الإستعمار. ترجمة أبو بكر رحال (مطبعة فضالة-المحمدية-المغرب) ص108.

- (81) سعد الله : الحركة الوطنية...ج2/86. وسنعود إلى هذه القضية بالتفصيل في قسم (الدمج الإقتصادي).

- (82) شارل.اندري.جوليان: إفريقيا الشمالية تسير، ترجمة المنجي سليم وأخرون (الدار التونسية للنشر 1976) ص50.

(83) - Mahfoud Kaddache: La vie politique à Alger de 1919 à 1939 (S.N.E.D. Alger 1970) p 32.

- (84) سعد الله: الحركة الوطنية....ج 2. ص295.

(85) - Maurice violette: L'Algérie vivra- t-elle? (Paris 1931) p 424.

- (86) بلوم هو رئيس حكومة الجبهة الشعبية.

- (87) جريدة (الشهاب): ماي1937.

(88) - André Nouschi: La naissance du nationalisme Algérien (Paris 1962) p 95

- (89) جريدة (المبشر) 22 مارس 1865 ومن أبرز المعارك التي شاركت فيها، عملية احتلال قسنطينة سنة 1837.

- (90) المصدر السابق : 22 أفريل 1865.

(91) - Eugene. Lunel: La question Algérienne, les arabes, l'arme, les colons (Paris 1869) p 95-97.

- (92) المصدر نفسه.

- (93) المبشر، 2 جويلية 1866.

(94) - ALLEG : T1 p 83.

- (95) و هذا ما حدث فعلا مثلما سيرد معنا فيما بعد.

# الحقيقة والموضوعية في التاريخ

بقلم : عبد المجيد شيخي

بسم الله الرحمن الرحيم

أخذ الاهتمام يتزايد، يوما بعد يوم، بالدراسات التاريخية، في بلادنا وقد تعددت الاسباب وتنوعت، ولعل ذلك راجع الى لأنها :

1- أن الحاضر متعب وقاتم، بل يحمل الينا من الأحزان والآلام ما يجعلنا نتطلع الى " الفردوس المفقود "، الى زمن الصفاء والهناء - أو هكذا نتخيل أنه كان -، وهذه نزعة تكاد تكون فطرية لدى بني البشر.

2- أن المدرسة الجزائرية أفرزت جيلا من الباحثين في التاريخ، يعملون على إرساء قواعد جديدة للكتابة التاريخية، تعيد إدماج بلادهم في المسار التاريخي للشعوب، بعد تغييب دام أكثر من قرن وثلث قرن، - مع الإعتراف لبعض بني الجيل السابق الذين عاشوا في ظل الحكم الاستعماري، وما عانوه من الكبت والحرمان، الذين قدموا دراسات جيدة يستحقون بها فخر "الريادة" في هذا الميدان - هذا الجيل الجديد الذي يعمل جادا، وجاهدا على وضع اسس مدرسة تاريخية وطنية جزائرية.

3- أن المدرسة الإستعمارية، ومن سار في ركابها من الجزائريين، عاثت في تاريخنا فسادا في السابق ، فدمرته وشوهته، و تواصل عملها الهدام الى اليوم، ولن تقف عند حدها الا إذا كان التصدي من أبناء الوطن الأوفياء، يقارعونها الحجة الدامغة، ولم يفتها أن الجيل الجديد قائم لها بالمرصاد

فكشرت عن أنيابها، وشمرت عن سواعدها، وهبت لإخفاء عار دولتها فى الجزائر.

4- أن جيل الثوار آخذ فى الإنقراض - وهذه سنة الحياة - فكان لا بد من القيام بعمليات مسح وتسجيل لكل ما يمكن أن يساعد الباحث، قبل فوات الأوان.

هذه الأسباب وغيرها، هي التى جعلت مسألة الكتابة التاريخية تطرح نفسها بإلحاح، وذلك راجع الى طبيعة المادة نفسها وهي طبيعة مزدوجة : فالتاريخ علم، له قواعده ومناهجه وأدواته، لكنه كذلك ثقافة، ومن هذا الجانب لا يحدده اختصاص ولا يقيده مجال، ولهذا السبب أيضا يفتح ذراعيه لجميع الناس، إما مستقبلين ومخاطبين أم رواد، قائمون عليه مساهمون فيه، عملا ودراسة. أما العمل، فإن النشاط الانساني مهما كان، قابل للحفظ فى الذاكرة الفردية أو الجماعية، ويستحضر عند الحاجة مع مراعاة ما يفعله الزمن وعوامل أخرى، بهذه الذاكرة. أما الدراسة فلها قواعدها ومناهجها، وفى الغالب لايمكن الخلط بين العمل والدراسة إلا نادرا، إذ يكون من عمل وأنجز مهمة تاريخية بعيدا عن ميدان الدراسة لأنه هو بالذات يشكل مادة للدراسة، هذا من جهة ومن جهة أخرى، لا تبدأ مرحلة الدراسة بجميع جوانبها إلا بعد مرور وقت كاف لتراكم المادة محل الدراسة، وهذا يأتي عادة بعد وفاة أصحاب المهام التاريخية. لكن وضع الدراسة التاريخية فى بلادنا يختلف نوعا ما عن الانماط التقليدية، ومن حظنا أن يكون بالنسبة للتاريخ المعاصر الكثير ممن شاركوا فى الاحداث وأثروا فيها ووجهوها نحو تحقيق الاهداف المرسومة، أن يكون هؤلاء ليس فقط على قيد الحياة بل قادرون على العطاء وإثراء المعرفة التاريخية مباشرة وبأقلامهم، فكم من مجاهد استبدل البندقية

والرشاش بالقلم وراح يكتب عن المرحلة التى عاشها والتى شارك فى أحداثها والبلاء الحسن الذي أبلاه فى معاركها، سياسية كانت أم عسكرية، بل وحتى إجتماعية. ولقد أدى هذا الانفتاح على الدراسة التاريخية الى شيء من الفوضى، ربما كانت ضرورية فى بداية الامر واتسمت بعدم الالتزام بالقواعد والمناهج ، كما كانت فرصة لمن هب ودب ليتناول الكتابة التاريخية من بابها الواسع فخلط بين الكتابة الادبية والكتابة التاريخية العلمية، بل أكثر من ذلك غلب الاسلوب الادبي على الاسلوب التاريخي الذي لا يعرف التزويق، والتنميق، والحشو، ودخلت العاطفة ايجابية كانت أم سلبية لتفعل فعلها، فثقلت المكتبة الجزائرية بكثير من الكتابات التى لا علاقة لها لا بالتاريخ ولا بالادب ولا بعلم الاجتماع ولا بأي فرع من فروع المعرفة، بل إن المكتبة الجزائرية تئن الآن تحت وطأة كتابات ركيكة لاتسمن ولا تغنى من جوع، بل تضر بالمواضيع التى تتناولها وخاصة إذا كانت هذه المواضيع تتعلق بأبطال من ثورة التحرير أو بزعماء من الحركة الوطنية. وقد أدى عدم تقدير المعرفة التاريخية حق قدرها الى تفشي موضة فى البلاد هي موضة الملتقيات التى تعقد دون تحضير كاف ولا متخصص، فتؤدي الى نتائج عكسية للتى كانت مرجوة، إذ تحقق تحطيم الموضوع الذي طرح للدراسة والمناقشة. وهذا من شأنه أن يرسخ معرفة تاريخية ليس فقط خاطئة بل أكثر من ذلك مغرضة، وقد تصبح بعد ذلك مرجعا يعتمد من طرف من ليس له كفاءة الدراسة والبحث التاريخيين. وهذا عمل فتاك يقف فى وجه الجهود الجادة لإرساء معرفة تاريخية موضوعية.

و لا بد من الاشارة الى أن الاحداث التاريخية هى أحداث إنسانية وهي بذلك خاضعة للتفسير والتأويل، بل كذلك للتضخيم والتقزيم، أي أن

الأهواء تتحكم فيها، خاصة ممن عاشوها أو شاركوا فى تطوراتها، خاصة بعد مرور الزمن، حيث تلعب النرجسية دورا لا يستهان به، وتتدخل عوامل شخصية فتشوه حقيقتها.

من هنا يأتي طرح المواضيع الأساسية بالنسبة للصناعة التاريخية ومتطلباتها، ومسؤولية المؤرخ أو المهتم بالكتابات التاريخية والبحث التاريخي. وهذه المسائل يمكن تناولها من زاويتين :

- زاوية المسؤولية.
- زاويةالحقيقة والموضوعية فى كتابة التاريخ.

ولعل هذه المسائل الثلاث هي التى أجلت الكتابة التاريخية فى بلادنا او على الأقل وقفت فى وجهها فكانت لها آثار ايجابية وسلبية فى آن واحد سنتناولها بالتفصيل فيما يلي من سطور.

بقيت ملاحظة أخيرة وترتبط أساسا بموضوع كتابة التاريخ فى بلادنا، والنقد والانتقاد الموجه للعاملين فى هذا الحقل إما كمهتمين أو "محترفين" أو باحثين أو دارسين. ذلك أن الجميع ينظر اليهم نظرة الإستخفاف يسألون لماذا لايكتبون التاريخ الوطنى فى جميع مراحله، وخاصة مرحلة الثورة التحريرية ما دام مجاهدوها ومناضلوها موجودين أحياء يرزقون، وهم أقدر الناس على تصحيح الزائف من أخبارها، خاصة وأن الناس جميعا متفقون على أن ما كتب من طرف الاستعمار فى جميع عصور التاريخ الجزائري محل شك وريبة، كما أن الكل متفق على أن الفرنسيين لم يؤرخوا للجزائر بل أرخوا لما يتصل بوجودهم فى الجزائر، وإذا بقي البعض من الباحثين يلهثون وراء الكتابات الفرنسية فذلك سببه أحيانا مسألة اللغة المستعملة فى البحث وهى الوحيدة التى يجيدها الباحث وهى مع الأسف لغة المستعمر التى تستعمل

كوسيلة أساسية فى الصناعة التاريخية لا كوسيلة فرعية .فاللوم الواقع على الباحثين بالنسبة للكتابة التاريخية وتأخرها، لوم مشروع ولكنه فى أغلب الأحيان غير موضوعي لأنه لم يأخذ بعين الاعتبار حالة البحث التاريخي فى بلادنا.إن الملاحظات التى يمكن أن تقدم فى هذا الصدد ليست تبريرا لواقع قائم ولا هروبا من مسؤولية واضحة صارخة، بل هى موضوعية :

1- إن واقع الثقافة فى بلادنا واقع مؤلم، لا تنمو فى ظله الدراسات التاريخية نموا عاديا.

2- إن المدرسة الجزائرية التى توجه لها أصابع الإتهام فى مجالات التربية والتعليم، لم يطلب منها أبدا أن تكون مؤرخين ولو طلب منها ذلك لما تمكنت من إنجاز المطلوب، لأن المؤرخ لا تكونه مدرسة وإن كانت المدرسة تعطيه ما يحتاجه من معارف وخاصة المنهجية، ليتمكن من التوجه نحو البحث فيصبح فى نهاية المطاف مؤرخا، فالفرق شاسع بين الأستاذ المختص فى التاريخ والمؤرخ، فتكوين المؤرخ يحتاج الى جهد خاص من طرف المختص فى التاريخ نفسه، وهذا الجهد ينصب على تحصيل المعارف أوسع ما يمكن تحصيلها، والمدرسة - أي مدرسة كانت - لا طاقة لها بذلك ولو أرادت.

3- إن التاريخ يحتاج فيما يحتاج اليه وبصورة أساسية الى مصادر ومراجع ، وهي المادة الأولية التى لا غنى عنها، فإذا لم تتوفر كان عمل المؤرخ بعيدا عن المطلوب. وبالنسبة لبلادنا لايمكن أن ننسى أن وثائقنا سلبت ونهبت وهي فى مخازن ومكتبات ومتاحف أجنبية جلها فرنسية، فكيف للدراسات التاريخية أن تنمو بدون وثائق توضع فى متناول يد الباحثين والمؤرخين.

بعد هذه الملاحظات يمكن الآن أن نتناول موضوع الكتابة التاريخية وما يعترض صاحبها من مشاكل أساسية تتعلق به شخصيا وليس بالمادة التى يبحث فيها ولكنها مع ذلك ذات أثر بالغ فى بحوثه .وهذه المسائل ثلاثة:

- المسؤولية.
- الحقيقة.
- الموضوعية.

## القسم الأول: مسؤولية المؤرخ

إن مسألة المسؤولية تطرح على كل قائم بنشاط ما أي كان وفى أي مكان كان ، ويطرح على كل باحث مهما كان اختصاصه، وإذا كانت القوانين تحدد هذه المسألة بدقة وتسند فيها المسؤولية بوضوح، - مع مراعاة كل الملابسات التى تعترض القضاة -، وتحدد العقوبات وتسلطها على كل انحراف، إلا أنها غالبا ما تنصب على الأعمال التى تخلف ضررا ما بالنسبة للأفراد أو المجتمع، ولا تلتفت الى الموضوع إذا لم يكن هناك ضرر قائم لأن القانون لا يعاقب على النوايا، بل يتصدى للأفعال. فما هو الموقف بالنسبة للباحث الذى يصل الى نتائج قد لا ترضي البعض.

لقد واجه كل الباحثين هذه المشكلة التى بقيت فى معظم الأحيان بدون حسم، ولم يفصل فيها، وقد يكون موضوعنا أكثر وضوحا إذا أخذنا بعض الأمثلة. كلنا نعرف الازمة النفسية الحادة التى أصابت العلماء الذين اكتشفوا الذرة، وذهبوا بأبحاثهم حتى تناولتها الحكومة الأمريكية وصنعت منها أول قنبلة ذرية، والدمار الذي أحدثته فى " هيروشيما " باليابان سنة 1945، هذا

مثال معروف ويطرح دائما عند الحديث عن مسؤولية العلماء المخترعين، فماذا عن العلماء الباحثين فى المواد الإجتماعية ؟ قد يقول قائل أن العلوم الإجتماعية غير فتاكة، وبالتالي فليس فيها أي ضرر، ولكن هذا الحكم سطحي جدا ولا يستند الى معرفة جيدة بالعلوم الاجتماعية ومجالاتها، وفى هذا الصدد لا بد من تقرير حقيقة واضحة أن ليس هناك علم فتاك وعلم غير فتاك، بل المسألة تتوقف على حسن الاستعمال. فمثلا هذا عالم اجتماع يقوم ببحث فى قرية صغيرة نائية حول العلاقات الأسرية وطرق رعاية الناشئة.يستعمل الباحث مجموعة من الطلبة ينتقلون داخل العائلات ويقومون باستجوابات ويعبئون بيانات تكون فيما بعد أساسا لبحث نسميه " بحثا ميدانيا "، وقد يصل الى علم الباحث أو فريقه بعض الأسرار التى تتداول ولكنها تعزز نظريات وتثبتها، وقد تكشف عن تصرفات ما أو عن سبب انحرافات اجتماعيةما.فهل يحق للباحث أن ينشر ذلك فى بحثه ولو كان هذا البحث سيبقى على مستوى الجامعة؟ لا شك أن الباحث فكر مليا فى هذا الموضوع، و وجد نفسه فى مأزق حقيقي : فمن جهة البحث العلمي البحت فإنه ملزم للأمانة العلمية أن يدون ما وصل اليه من بحث وأن يضعه فى متناول الباحثين ، لكن من الناحية الإجتماعية فإن المعلومات التى وصلت اليه من الخطورة بمكان إذ أن نشرها قد يزعزع التوازن الإجتماعي وقد يحدث خلافات عائلية حادة قد تكون نتائجها وخيمة إن هي وصلت الى علم الناس فى القرية موضوع الدراسة،إذ يكون وقعها فيها مثل وقع قنبلة " هيروشيما ".

أما بالنسبة للصناعة التاريخية - أي الكتابة التاريخية -، فان الموضوع يطرح بالنسبة للمؤرخ بنفس الشكل وربما أخطر لأن القنبلة الذرية قد لا تؤدي الى حروب أهلية فى البلد الذي صنعت فيه، أما ما يحدثه التلاعب

بالأحداث التاريخية، خاصة فى المجتمعات التى عطلت فيها حركة التاريخ وبدأت تتحسس طريقها للخروج من ظلام الجهل بكل الوسائل، فان الفتن التى يمكن أن تحدث لا يعلم مداها إلا الله. وهنا تظهر مسؤولية المؤرخ بأنها أخطر وأهم من صانع القنبلة الذرية....فلنأخذ بعض الامثلة البسيطة :

1- لقد حققت ثورة التحرير الوطنية وحدة الشعب الجزائري كما لم تتحقق فى أي وقت من تاريخنا الطويل، ولقد قضت على النعرات الجهوية والقبلية وحتى المذهبية الدينية الضيقة، وتحقق وئام بين فئات الشعب الجزائري لم يسبق له مثيل. فقد قضت الثورة على ما حققته المدارس الاستعمارية المتعددة، والجهود الجبارة المبذولة لتطبيق سياسة "فرق تسد"، لكن الأمور سارت فى اتجاه آخر بعد الاستقلال لأسباب متنوعة منها أساسا :

2- عدم توفر الإطارات الكفأة لخوض " معركة البناء الاجتماعي " التى تحتاج الى عدة غير عدة " التعبئة العامة " التى استعملتها الثورة التحريرية، إذ يحتاج الأمر الى إعادة تركيب المجتمع تركيبا جديدا يتماشى مع الوضع الجديد الذي أحدثه الإستقلال. إلا أن إعادة التركيب هذه لا تتم الا بعد دراسة للمجتمع، دراسة بعيدة عن العاطفة، لتبين الإمكانيات الحقيقية المتوفرة، هذه الإمكانيات التى ليست مادية بل تخص النسيج الإجتماعي نفسه و تحدد طبيعة العلاقات الإجتماعية وضرورة إعادة توجيهها، لأن المسألة هنا لا تتعلق بعملية مسح فقط أو عملية تقييم، بل تتعدى ذلك الى الميدان التطبيقي، فالدراسة فى هذا المجال وبالنسبة لبلادنا ليست " جامعية " بالمعنى الكلاسيكي، التقليدي بمعنى أنها توضع ليتناولها آخرون فيعتمدونها فى برامجهم. إن لعالم الاجتماع دور آخر - أو هكذا كان لا بد أن يكون يخرجه من " المخبر" الى الحياة العملية. وربما كان هذا هو الخطأ الذي تفشى فى

الجزائر بعد الاستقلال ويتمثل فى عزل أو انعزال " المثقف " و "العالم " فى أي ميدان، وتقوقعه فى الجامعة، خلافا لما كان خلال ثورة التحرير حيث عمل الجميع فى انسجام تام من أجل تحقيق الهدف المنشود فى ذلك الوقت وهو الاستقلال. وقد نتج عن ذلك انفصام بين " العلم " و " السياسة" هذا ما يفسر عجز الجامعة والسياسيين على حد سواء على وضع إطار كامل للعمل المشترك تحدد فيه الأهداف وترصد الوسائل وتوزع الادوار، فتستمر بذلك عملية التوعية والتكوين الجماهيري (أي إنشاء مناخ معرفي واسع) التى بدأتها الثورة لتأخذ طريقا جديدا أساسه ليس فقط العاطفة والشعور الوطنى الذي لا غنى عنه، بل أيضا العلم والمعرفة اللذين يؤسسان ويرسخان فى المجتمع، فلا يدير أحد لهما ظهره وكأنهما مسائل لا فائدة فيها. وهكذا يحافظ على الوحدة الوطنية التى تحققت بفضل تضحيات الرجال، ولا تجد من يهدمها فى أول منعرج تصل اليه البلاد.

2- إن تاريخ الجزائر عبثت به الايدي ولعبت به الأهواء على مر الزمن، والناس جميعا على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية والفكرية، يعرفون ذلك مما يجعل مهمة المؤرخ اصعب ما تكون لسببين :

*الاول* : أن حلقات هذا التاريخ بعثرت عمدا وقزم بعضها وضخم البعض الآخر، لذلك وجب عليه - المؤرخ - أن يقوم، أول ما يقوم به، بعملية إعادة تأسيس وإعادة تركيب لهذه الحلقات، مع ضرورة الحرص على الإجتهاد فى إعطاء كل حلقة حجمها الحقيقي، وهكذا يعاد لتاريخنا تسلسله الزمني. إن هذه العملية هي أولى اهتمامات المؤرخ ،لأنها ضرورية لتأسيس المعرفة التاريخية الحقة، وأساسية ايضا فى الفهم الموضوعي لتاريخنا، وهي

أساسية فى النهاية للوعي الكامل بمكانة بلادنا فى تاريخ البشرية ، هذا التاريخ الذي أخرجنا منه، ولم ندخله بعد.

*الثاني* : أن الدراسة التاريخية تعمل دائما لتحقيق أهداف معينة. ليس هناك من يكتب التاريخ مجردا من أي ميل أو نزعة ونحن فى هذا لانختلف عن الآخرين. لو طرحنا السؤال التالي : لماذا نهتم بالتاريخ؟ لوجدنا أجوبة كثيرة ومتنوعة. فهل يحق لنا، فى الوضع الذي توجد عليه المعرفة التاريخية فى بلادنا، هل يحق لنا أن تتنوع أجوبتنا على هذا السؤال؟ بكلمة أخرى هل يمكن والمعرفة التاريخية كما نعرف، أن ننصرف الى الكتابة لتحقيق أغراض مختلفة أم أن الواجب يملي علينا أن نؤسس أولا المعرفة التاريخية العامة ثم بعد ذلك ننصرف الى ما تمليه علينا ميولاتنا. إن مجرد طرح هذه الاسئلة يبين أن هناك مستويين من المعرفة التاريخية :

– المستوى العام الذي يشكل ما يجب على جميع الناس أن يحصلوه من معرفة تاريخية عامة، وهذاالمستوى لا يتناول سوى ما يجمع الناس ويؤكد الوحدة الوطنية واستمرارية الزمن التاريخي فى الأذهان، لذلك لا يحق للمؤرخ أن يتناول فيه بعض الجوانب و الجزئيات التى تحدث ارتباكا فى المجتمع، خاصة إذا علمنا أن مستوى المعرفة التاريخية لم يرق الى الدرجة التى تسمح بالنقد والتفهم اللازمين لتناول الخلافات الكبرى فى التاريخ، هذه الخلافات التى لا يخلو منها تاريخ اية أمة من الأمم. إن إعادة تركيب المجتمع بعد الاستقلال لم تتم على النحو الذي يجنبنا أخطار الإنقسام والتفتيت، لذلك يكون لزاما علينا أن نتناول بعض الأحداث بالحذر المطلوب إذا كان هذا التناول يتم فى المستوى العام، والأمثلة كثيرة فى هذا الصدد منها مثلا :

– الخلاف بين أحمد باي والأمير عبد القادر.

– بعض الأحداث المتصلة بشخصيات من الحركة الوطنية وخلال ثورة التحرير والتى يحلو للبعض إثارتها ليس من باب الرغبة فى معرفة الحقيقة ولكن فقط لتبيان الجوانب السلبية فى مسيرة الشعب نحو الاستقلال.

إن أثارة مثل هذه المسائل فى المستوى العام لا تخدم المعرفة التاريخية على الاطلاق بل تثير من الشكوك و المواقف ما يزعزع الوحدة الوطنية، ولا أظن أن هناك مواطن صالح يريد أن يزعزع الوحدة الوطنية .

– المستوى المتخصص، وهو مجال الدراسة والبحث الذي يعزز المستوى الأول وينفذ اليه تدريجيا ليعيد الأمور الى نصابها، وهذا مجال مفتوح للمؤرخ يتصارع فيه مع أقرانه الحجة بالحجة، والدليل بالدليل.

لذلك على المؤرخ أن يحدد أولا وقبل كل شيء الجمهور الذى يكتب له، وألا يخلط بين المستويين لأنه يتحمل مسؤولية المحافظة على الاستقرار الإجتماعي وليس له الحق أن يضرب الوحدة الوطنية. إن المسألة هنا ليست مسألة نخبة أو طبقات اجتماعية و صراع بين طبقات تتعارض مصالحها المادية أو المعنوية، كما أنها ليست من باب تخصيص المعرفة لفئة سعبية دون فئة أخرى، وإنما يتعلق الموضوع بملكات فكرية ينميها ويوسعها مستوى من المعرفة العامة أولا والمتخصصة ثانيا. فالمعرفة العامة من حق الجميع وكذلك المعرفة المتخصصة ولكن هذه الاخيرة تأتي بعد الاولى ولا يمكن أن تحصل لا قبلها ولا معها فى آن واحد.

## القسم الثاني: الحقيقة والموضوعية في التاريخ

إن موضوع " الحقيقة " و مسألة " الموضوعية " في التاريخ هما الشغل الشاغل لجميع المهتمين بالدراسات التاريخية سواء كانوا *دارسين و باحثين* أو *مخاطبين* بهذه الدراسة والبحث، بل حتى من هم موضوع البحث *والدراسة*، ذلك أن التاريخ كما يقول ابن خلدون :

" أما بعد، فإن التاريخ فن من الفنون تتداوله الأمم والأجيال ، وتشد اليه الركائب والرحال، وتسمو الى معرفته السوقة والأغفال، وتتنافس فيه الملوك والأقيال، وتتساوى فى فهمه العلماء والجهال، إذ هو فى ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول، والسوابق من القرون الأول، تنمو فيها الأقوال، وتضرب فيها الأمثال، وتطرف بها الأندية إذا غصها الإحتفال، وتؤدي لنا شأن الخليقة كيف تقلبت بها الأحوال، واتسع فيها للدول النطاق والمجال، وعمروا الأرض حتى نادى بها الإرتحال، وحان منهم الزوال، وفى باطنه نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكفايات الوقائع وأسبابها عميق، فهو لذلك أصيل فى الحكمة عريق، وجدير بأن يعد فى علومها وخليق". [1] لذلك لا يمكن التعامل مع التاريخ كما نتعامل مع أي علم من العلوم، لأن خصائصه تحتم علينا تصنيفا خاصا لهذا العلم الذي يخضع لقواعد علمية، هذا مما لا شك فيه، ولكنه مع ذلك لا يخلو من ذاتيات لا يمكن تجاهلها عند من يتعاطى هذا العلم، مهما كانت الزاوية التى يتناوله منها، هذا وإن التاريخ نفسه، كعلم قائم بذاته لا يمكن أن يتجاهل العلوم الأخرى

ومناهجها، خاصة تلك التى تضع البحث عن الحقيقة من بين مهامها الرئيسية، مثل "علم اجتماع المعرفة ".

وفى هذا الصدد يقول "ستارك" : "إن مسألة الحقيقة، وهى المشكلة الإبستمولوجية الأساسية الى يطرحها علم اجتماع المعرفة تنتج حسب فهمنا من أن كل مجتمع يرى، ويملك ويفهم جانبا واحدا من الواقع الموضوعي، أي جزء من الحقيقة، ولهذا المجتمع ميل لاعتبار ذلك الحقيقة كلها التى تكون بعدها كل تصورات العالم الأخرى خاطئة كل الخطأ. إن كل وعي إنساني محدود، ولكن ليس هناك انسان واحد يسلم بـ" محدوديته ". كل الهياكل الذهنية تشكلت بعد تحقيق امكانية محدودة واحدة من بين فرص غير محدودة ... وهذا يعني بالضبط اعتبار الجزء كلا...." [2]. ولعل من أكبر المخاطر التى تتهدد عملية البحث عن الحقيقة فى التاريخ، أن نتعامل وننفع نحو المراجع بدون حذر وألا نميز بين :

- الكتابة التاريخية التى تحترم قواعد الكتابة التاريخية.

- والكتابة السياسية التى تتناول مواضيع تاريخية، عرضا، لتوضيح موقف أو لبناء موقف معين، أو حتى للقيام ببعض الإسقاطات التى يتطلبها الموقف السياسي المعتمد أو المزمع اعتماده.

كما أنه لا بد من التمييز بين من يكتب كشاهد على فترة تاريخية معينة عاشها وشارك فى بعض أحداثها، وبين من يكتب انطلاقا من وثائق ومراجع وصلت اليه بطريقة أو بأخرى وبنى منها واقعة تاريخية قدمها على النحو الذى سمحت له بها امكانياته المادية وملكاته الفكرية. لذلك وقع الخلط بين ما هو " تاريخ " وما هو مجرد "مادة لكتابة التاريخ ".

ولتوضيح بعض الجوانب من عملية البحث عن الحقيقة التاريخية يمكن الانطلاق من بعض الأمثلة التالية :

1- المصطلحات المستعملة : هناك فوضى كبيرة فى المصطلحات المستعملة فى التاريخ وحتى فى الحياة اليومية الأمر الذي يعقد مسألة التفاهم بين المثقفين عامة والمؤرخين خاصة. ومما يزيد الأمر تعقيدا اختلاف لغة الكتابة لدى المؤرخين الجزائريين. وبطبيعة الحال فإن المفهوم يتغير تماما حسب المصطلح المستعمل فمثلا نجد الدكتور محفوظ قداش يتحدث عن غزو عربي للجزائر مع وفود عقبة ابن نافع الى هذه الديار، ونجد المؤرخين الجزائريين أمثال " مبارك الميلي " أو " عبد الرحمن الجيلالي" يتحدثون عن "فتح"، وهذا هو المصطلح الاسلامي المستعمل عند الحديث عن انتشار الدعوة الإسلامية.

وفى هذا الباب أيضا نجد السيد محمد حربي فى كتابه " الجزائر ومصيرها " يستعمل مصطلح " Les ralliées " ومعناه " الملتحقون " بالثورة، ويعتمد تصنيفا ورد فى تصريح للسيد الأخضر بن طوبال ، الذي جعلهم 4 فئات 3:

أ - الذين استهوتهم المسؤولية.

ب - الذين جرفهم التيار الثوري دون فهم للأسباب ولا كيف جرفهم هذا التيار ويمكن ألا يفهموا ذلك أبدا.

ج - الذين تسللوا لخدمة المشروع الفرنسي4.

د - الذين تجندوا بحثا عن الأكل والمأوى.

الكاتب لا يذكر معنى " rallié " هل يشمل المجاهدين والمناضلين، أم الذين

يتركون صفوف الجيش الفرنسي ويلتحقون بالثورة، أما عند الفرنسيين فأن المعنى واضح إذ يعنى الخونة الذين كانوا فى صفوف الثورة ( من مجاهدين ومناضلين ) وسلموا أنفسهم للجيش الفرنسي الذي استعملهم كمجندين مساعدين "auxilliaires".

أما بالنسبة للأحداث التى وقعت فى الجزائر بين أول نوفمبر 54 و 3 جوليت 62 فهناك من يقول « حرب الجزائر » و « الثورة الجزائرية » و « الثورة التحريرية » و معركة التحرير" ولكل مصطلح دلالته. فأين الحقيقة التاريخية؟

2 – الحكم على الأحداث : يقول بيان أول نوفمبر 54 أن من مهام الثورة الاساسية "إعادة بناء الدولة الجزائرية "، لكنه لم يقل أي دولة يقصد، ومن هذا المنطلق يمكن أن نسلك طرقتين فى التحليل :

• ***الاولى*** : وتعتمد على الطبيعة القانونية للدولة الجزائرية قبل 1830 والمعترف بها دوليا، وهكذا فإن الدولة التى يتحدث عنها البيان هى الدولة الجزائرية التى كان " الداي حسين يرأسها "، فإذا نحونا هذا النحو فإننا نكون أكدنا مبدأ استمرارية الدولة ، وهذا ما يحتاج الى تحليل أعمق وأوسع، لا يتسع له المجال هنا.

• ***الثانية*** وتعتمد على اعتبار "حكومة الداي" حكومة أجنبية و "دولته" دولة أجنبية وبالتالي فإن سقوطها يوم 1830/7/5 ترك البلاد بدون سلطة قانونية قائمة، وجعل البلاد من قبيل البلدان الشاغرة، وبذلك تصدق النظرية الاستعمارية القائلة بأن " فرنسا هي التى أسست وأنشأت الجزائر ككيان إداري واجتماعي، وفى الأخير أنشأته ككيان سياسي منحته حق تقرير المصير".

هذا فقط فيما يتعلق بالوضع القائم يوم 1830/7/5 على الساعة العاشرة صباحا فى حى القصبة بالجزائر العاصمة عندما أنزل العلم الجزائري ورفع العلم الفرنسي إيذانا ببداية الإحتلال. فأين نضع " دولة الامير عبد القادر"؟. إن الدقة العلمية تقتضي إنهاء النقاش فى هذه المسائل وحسمها نهائيا بما يخدم " الحقيقة التاريخية " و " الوحدة الوطنية " إذ لا مجال هنا للعاطفة أو لموقف شخصي من المؤرخ الذي يجب أن يبتعد ما أمكن من المواقف التى لا سند مادي لها.

ومن جهة أخرى تطرح فيما يخص تاريخ الجزائر، وبحدة، مسألة المصادر والمراجع، والعيب كل العيب أن نسارع فى اعتماد بعض الكتابات كمراجع أو مصادر مع أنها لم تأخذ بعد هذه المكانة فى المكتبة الجزائرية وحتى فى المكتبة العالمية. من ذلك مثلا كتابات بعض الفرنسيين أمثال "بن يمين سطورا " Benjamin Stora أو " إيف كوريير " Yves Courriere وكذلك بالنسبة للجزائريين " محمد حربي " و " رضا مالك " و " سعد دحلب " وغيرهم والذين تبقى كتاباتهم أقرب الى " السير الذاتية " من الكتابة التاريخية المحضة. وللتدليل على ذلك نتناول بالتحليل كتاب " محمد حربى " الذي صدر فى الجزائر سنة 1994 والذي يتناول من بين ما يتناوله مسألة تعداد المناضلين والمجاهدين خلال ثورة التحرير، فالملاحظة الأولى التى لا بد منها هى أن المؤلف يستعمل قواعد علم الاجتماع الماركسي والأنكلوساكسوني لتحليل واقع الثورة الجزائرية، لا شك أن الاعتراض الأول على هذه الملاحظة هو أن النظريات عامة ولا ترتبط بمجتمع معين، هذا صحيح ولكن الثورة الجزائرية ذات خصائص مميزة وتحتاج دراسة منطلقة من المجتمع

الجزائري نفسه. وإذا كان لا بد من تبرير لهذا الموقف، نقتطف المقطع الاتي من كتاب السيد محمد حربي الذى يقول فيه :

إن دراسة التعبئة الشعبية والإنخراط فى جبهة وجيش التحرير يجب أن تبدأ من إعادة ترتيب الافكار .فعلى هذه الدراسة أن تميز بين المرحلة التأسيسية (1954-1956) والتى شهدت محو الأحزاب السياسية والجمعيات ( أحباب البيان، المركزيين من حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الحزب الشيوعي الجزائري، العلماء، الكشافة الخ ...)، وتأسيس المنظمات الملحقة ( اتحاد العمال، اتحاد التجار ) والتحاق اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين، إذن التمييز بين هذه الرحلة ومرحلة الوثبة الرومنطيقية (1956-1958) حينما بلغت الرسالة الثورية أوجها بإخفاق تجارب الجماعات المضادة ( عملية " الطائر الأزرق "، عملية " الزيتون"، قوة "K" فى الونشريس ) وكذلك مرحلة الشك والريبة (1958-1961).

كما يقع على هذه الدراسة، أن تعرف، حسب الحقل الإجتماعي، شروط الإلتحاق بالمقاومة المسلحة، لأن الثورة هي أيضا لحظة من لحظات إعادة تركيب المجتمع، والتناقضات التى برزت بين القوى الإجتماعية المتفاعلة فيه. إن عدم التكافؤ فى " الكفاءة السياسية " للعناصر والجماعات التى يمثلونها أو يلتحقون بهم يتجسد فى انخراطات مختلفة فى شروطها وفى أبعادها السياسية. إن انسحاب الأعيان ( السايح عبد القادر، الهاشمي بن شنوف الخ... )، وبرجوازيي المدن والمجموعات الريفية والتسليم وبالريادة السياسية لجبهة التحرير الوطني، كان ذلك فى الغالب، نتيجة تفاوض خاصة بعد 20 اوت 1956 مع قمة الجهاز ( عبان رمضان). وكانت هذه القمة تمثل بالنسبة لهم

ملاذا من الشروط المفروضة عليهم من العناصر العسكريين. (مع ملاحظة أن " العناصر العسكريين " تحمل فى النص معنى المتسلط المتجبر).

هكذا يكتب أحد المثقفين الجزائريين الذي كان ضابطا فى جيش التحرير، وأخذت كتاباته طرقها الى المكتبة الجزائرية لتصنف من بين المراجع إن لم تصنف من بين المصادر، باعتبار أنه نشر كثيرا من وثائق الثورة فى كتاب بعنوان " ارشيف الثورة ". والملاحظ هنا :

1 – تصنيف مراحل الثورة، والحديث عن المرحلة الأخيرة كمرحلة شك، مم؟ أو ممن؟ الأسلوب يثير تساؤلات عديدة. أهو الشك فى انتصار الثورة، أم الشك فى صدق النوايا من كلا الجانبين الجزائري والفرنسي ؟

2 – الحديث عن تفاوض الأعيان مع " قمة الجهاز " ويشخص هذه القمة فى الشهيد "عبان رمضان"، هذه " واقعة " يريد الكاتب أن يرسخها وتتمثل فى :

- الثورة جهاز - والمعنى هنا حسب النص الفرنسي غير مشرف.
- قمة الجهاز هى الشهيد "عبان رمضان".
- أن هناك من العسكريين فى الثورة من تجاوزوا سلطاتهم وتجبروا وخرجوا عن القواعد والضوابط التى وضعتها الثورة. فالثوار لم يكونوا ملائكة وقد يكون منهم من تجاوز قدره ولكن طريقة المؤلف فى تناول هذا الموضوع توحي بأن " الشاذ يقاس عليه " بينما العكس هو الصحيح.

وتفرض علينا هذه النقط الثلاثة - وهناك غيرها - أن نتساءل عن مدى حقيقة وموضوعية الوقائع التى يذكرها المؤلف. فالحديث عن " الجهاز" يوحي بكثير من المسائل وخاصة وجود مجموعة مهيمنة، أو " أوليغارشية " حسب

المصطلح السياسي، تعمل فى الخفاء وليست هى وجه الثورة، أو أن للثورة وجهين الوجه الشعبي الذي تظهر به للناس والذي تمكن من تجنيد الشعب الجزائري الذي التف فى وقت قياسي حول الثورة بفضل هذا الوجه الشعبي، والوجه " الخبيث " الذي يعمل بعيدا عن الانظار ودأبه الدسائس والمؤامرات. ثم إن الحديث عن " الجهاز " أورده الكاتب مقرونا باسم شهيد نعرف تاريخ التحاقه بالثورة و تاريخ استشهاده، وحدد الكاتب التفاوض مع الأعيان بعد مؤتمر الصومام أي بعد 1956/8/20، مما يدل أن الشهيد "رمضان" *انتصب على راس " الجهاز " بعد ذلك*، وهذا غير صحيح من عدة جوانب :

• - **الاول** أن ما نتج عن مؤتمر الصومام ليس " جهازا " كما يسميه المؤلف بل قيادة موحدة للثورة، وتنظيما لهياكلها السياسية والعسكرية، وتحديدا لصلاحيات عناصر جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني.

• - **الثاني** أن الشهيد عبان رمضان عين عضوا فى " لجنة التنسيق والتنفيذ " المنبثقة عن مؤتمر الصومام ، ولكن لم يذكر قط أنه كان رئيسا لهذه الهيئة.

• - **الثالث** أن المواقف المختلفة من الأحداث ومن الرجال بنيت أولا على أقوال، ثم على ميولات ذاتية تؤثر تأثيرا بالغا على موضوعية الكاتب وتقلل من قيمة الحقيقة التاريخية التى تصور وقد لعبت بها الأهواء.

تبقى ملاحظة لابد منها وهي أن التحليل من وجهة علم الاجتماع يجب الا يطغي على الحقيقة التاريخية ومن واجب الكاتب أن يتنبه لذلك فلا ينزلق ومن واجبه أيضا أن ينبه القارئ الى طبيعة تحليله حتى لا يختلط الأمر. وفى هذا الباب يمكن تصنيف ما يذكره الكاتب عن " مسألة الانخراط فى صفوف الثورة " وما رافقها من أسباب ومن نتائج [5]. وهي مسألة خطيرة خاصة بذكر

تصريح للسيد " الأخضر بن طوبال " يقول فيه : " إن سبب متاعبنا ... هو المشاركة الجماعية للشعب فى الثورة ... فقد جرفتنا الموجة"، وكأن الكاتب أو صاحب التصريح يلوم الشعب على مشاركته فى الثورة. أن يعلل الكاتب هذا التصريح بوضعه فى سياقه الصحيح والظرف الذي قيل فيه، أن يقدم الكاتب هذا التصريح من وجهة نظر معينة مفادها أن قادة الثورة لم تكن لديهم " الخبرة " الكافية للتعامل مع السيل العارم للمجاهدين والمناضلين الوافدين الى جيش وجبهة التحرير الوطني، مما شكل متاعب فى التأطير و"التسيير"، لكن أن تقتطع فقرة من تصريح كامل يشوه ما قصده صاحبه فهذا يبعدنا عن الحقيقة التاريخية والموضوعية.

من هذه الأمثلة يتبين لنا أمران :

- أن الكاتب مهما تجرد من ذاتيته فانه يبقي حبيس هذه الذاتية.
- أن الموضوعية فى التاريخ وكذلك الحقيقة التاريخية كل منهما نسبي، فهل نقول ما يقوله الماركسيون من أن المعرفة تتحكم فيها الإيديولوجيا، لا، بل نقول إن المعرفة تتحكم فيها الثقافة، والمناهل التى تنهل منها هذه الثقافة.

وإذا أردنا حقيقة تجاوز بعض المشاكل المنهجية بتقريب المعرفة الى الأذهان يجب أن نبدأ أولا وقبل كل شئ من بناء ثقافة أساسية قريبة من ثقافة المجتمع وتتفتح على الثقافة العالمية تثرى منها وتثريها بدورها. ولامفر لنا من أن نسبر أغوار مجتمعنا لننشئ ونؤسس مناهج خاصة بنا لا لأننا نتميز عن الآخرين، ونفضلهم فى شيء ما، فإذا سلمنا بهذا فإننا نكون حقا من المغرورين، لكن ما جرى فى هذه البلاد منذ أمد طويل، والعبث والتشويه الذي نال تاريخنا ومقوماتنا، كل ذلك يجعل جميع المنهجيات بالنسبة لنا غير كافية، وغير مرضية، ونحن هنا لا نقول بأنها غير نافعة أو غير صالحة

. وهذا الذي يفسر الى حد بعيد تعثر الدراسات الاجتماعية عامة والتاريخية خاصة، كما يفسر أيضا الحذر الشديد الذي لازم كثيرا من الباحثين النزهاء وعدم إقدامهم على عملية الإنتاج الغزير رغم قدرتهم وكفاءتهم. فالأطروحات التى تعتمدها المدارس التاريخية المختلفة يمكن الإستفادة منها ولا غنى لنا عنها ، ولكن علينا أن نبني مدرسة وطنية بأتم معنى الكلمة. ذلك أن " الواقعة التاريخية " تتميز بعدة خصائص لا بد من أخذها بعين الإعتبار عند كل عمل يتعلق بـ " الصناعة التاريخية "، ومن هذه الخصائص :

1 – أنها كحدث قد تم وانقضى، ومن هذا الجانب لا يمكن أن تبعث فيها الروح من جديد لتقول لنا كيف وقعت ولماذا.

2 – أنها بهذه الصفات لا معنى لها لأنها منقطعة عن كل المؤثرات التى تسببت فيها أو التى أعطت لها اتجاها معينا.

3 – أن صفتها الوحيدة هي أنها وقعت فعلا.

4 – أن دور المؤرخ اساسي بالنسبة اليها لأنه :

- . يبنيها فيجعلها ملموسة وإذا كان بارعا صيرها محسوسة.
- . أنه بذلك يعطيها معنى بل يفرض لها المعنى الذي يريد وذلك بربطها بالواقع الذي كان، والذي استخرجه المؤرخ بإعادة تشكيل المحيط الذي وقعت فيه.

وهذا كله يجعل عمل المؤرخ غير كامل، ولن يكتمل أبدا، لأنه لايحيط بكل المعطيات التى كانت والتى اندثرت أو لم تدخل فى دائرة اهتمامه، فيأتي مؤرخ آخر ويتناول نفس الواقعة التاريخية ولكنه يعيد بناءها حسب ما يتوفر لديه، ولم يكن متوفرا لغيره أو حسب مقتضيات بحثه. ومن هذه الزاوية يكتسب التاريخ صفته " العلمية "، وذلك لأن المؤرخ يعطي للواقعة "معنى

معينا "، يخرجها من دائرة " المزايدة " و " الشعوذة "، ويبعدها نهائيا عن دائرة الشطحات الفكرية. فالواقعة التاريخية فى النهاية، ملكية للمؤرخ ولكن ملكية استغلال لا ملكية استيلاء، عليه أن " ينميها ويطورها " حتى يخرجها الى الوجود، وبعد ذلك تتقاذفها الايدى كل يصنع بها ما شاء ويستغلها فى المشروع الذي يريد، ولكن يبقى أن موضوعية المؤرخ وبحثه عن الحقيقة هما الضمانتان الأساسيتان اللتان تلزمان الجميع بعدم العبث بالتاريخ.

26 مارس1997 14 : 23.

## الهوامش

1 – مقدمة ابن خلدون ، ص 3 و4 ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة.

2 – ستارك " سوسيولوجيا المعرفة " لندن 1958.

3 – محمد حربي" الجزائر و مصيرها " ص 108.

4 – تحطيم الثورة من الداخل.

5 – يراجع كتاب محمد حربي" الجزائر و مصيرها " : مؤمنون أم مواطنون ص102 و 107 و ما يليها، نشر : L'Algerie et son Destin «Croyants ou Citoyens » Les Médias Associés 1994

# الهجرة الجزائرية إلى بلاد الشام

## هجرة أحمد بن سالم وجماعته عام (1847)

*بقلم: نادية طرشون*

إختلفت دواعي وكيفية هجرة الجزائريين إلى المشرق بعد الإحتلال الفرنسي عن الهجرة التي حدثت قبل الإحتلال(1)، وإستمرت هذه الهجرة بدءا من الإحتلال وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، وكانت هجرة جماعية وكثيفة تداعى إليها الجزائريون من كل المدن والأرياف حتى أن قبائل بأسرها يممت وجهها مهاجرة شطر المشرق المسلم بعد أن أصبحت الجزائر تحت سيطرة المستعمر الكافر الذي شن حملات عسكرية أخذت شكل حرب إنتقامية شملت كل مناطق البلاد الجزائرية. وقامت حكوماته المتتالية بسن قوانين إستطانية لتمكين المستوطنين الفرنسيين والأوربيين من الإستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة بعد طرد الأهالي إلى المناطق الفقيرة وإلى الجبال والغابات. وإضافة إلى ذلك حالة البؤس والشقاء التي عرفها الأهالي خلال سنوات حرب الإحتلال، مع توالي سنوات القحط والجفاف، وما نتج عنها من مجاعات هلك على إثرها الألاف من الناس واضطر الكثير من العائلات والجماعات القبلية إلى الهجرة إلى المغرب الأقصى وتونس وليبيا.

وقد وجد الفرنسيون في أول الأمر في هذه الهجرة فرصة للتخلص من "المسلمين المتعصبين" الذين يثيرون فكرة الجهاد في نفوس عامة الجزائريين، وفرصة تتوفر معها المزيد من الأراضي للمستوطنين الذين كثر توافدهم على الجزائر. ولكن مع إستمرار هذه الظاهرة وبروز خطورتها على المجتمع الجزائري، إتجه الفرنسيون للبحث عن أسبابها، وظروفها ونتائجها، فكثرت حول هذه الهجرة التقارير الحكومية، والمراسلات بين القناصل الفرنسيين في

بلاد الشام وإسطمبول وبين حكومتهم في باريس، وبين وزارة الخارجية الفرنسية والحكومة العامة بالجزائر وخاصة بعد أن أصبحت هذه الهجرة تشكل عائقا ومشكلة في وجه العلاقات العثمانية الفرنسية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن 20.

كانت هذه الهجرة جماعية أحيانا وفردية أحيانا أخرى، والهجرة الفردية لم تتوقف بأي حال، فهناك من كانوا يخرجون مهاجرين من الجزائر برضى من الحكومة الفرنسية وحاملين جوازات سفر فرنسية، وكانت الحكومة العامة في الجزائر تتساهل في أمر الهجرة وتعمل في بعض الأحيان على طرد الجماعات والعائلات ممن كانوا يعارضون سلطاتها وتدخلاتها، ومن الجزائريين من كانوا يخرجون بدعوى أداء فريضة الحج أو التجارة في المشرق، ثم يستقرون نهائيا في بلاد الشام أو مصر أو الحجاز. والملاحظ بهذا الصدد أن تونس والمغرب الأقصى شهدت أول موجات الهجرة غداة الإحتلال.

فعندما دخل الفرنسيون مدينة عنابة، خرجت عدة عائلات متوجهة إلى تونس وتبعتها عائلات أخرى من منطقة قسنطينة، وخفت هذه الهجرة بعد السنوات الأولى للإحتلال بسبب الضريبة التي فرضتها السلطات الفرنسية على ماخلفه المهاجرون وراءهم من أملاك وأراض(2).

وكان فشل ثورة 1871 سببا دفع بعدد كبير من سكان الجنوب القسنطيني ومنطقة القبائل إلى الهجرة إلى تونس، ففي تقرير للقنصل الفرنسي في تونس وضعه في شهر أوت من عام 1876 موجها للحكومة العامة بالجزائر قدر فيه عدد المهاجرين الجزائريين المقيمين بتونس بحوالي 16600 شخص من مختلف مناطق الجزائر، وهذا معناه أن نسبة كبيرة من المهاجرين خرجوا من دون تصاريح حكومية فارين عبر الطرق البرية (3).

وقد توزع الجزائريون في تونس في تجمعات حسب إنتماءاتهم الجهوية في الجزائر فهناك " جماعة القبائل " و " جماعة القسنطنيين"، و " أهل سوف"

وغيرهم، ويوجد على رأس كل مجموعة شيخ ينتمي إلى هذه الجماعة يتم تعينه بقرار حكومي ومن مهماته تحصيل الضرائب وتوفير الأمن. وبعد فرض الحماية كان الفرنسيون في تونس يفرضون على المهاجرين الجزائريين تقييد أنفسهم في سجلات الإدارة الفرنسية ولكن لم يسجل أحد نفسه فعليا لأنهم كانوا يرفضون أي إتصال بالفرنسيين وممثليهم في تونس (4).

و وصل عدد المهاجرين من منطقة القبائل وحدها حتى سنة1881 إلى 3500 شخص (5) ولم تعد تونس مركزا لإستقرار المهاجرين الجزائريين فقط بعد السنوات الأولى للإحتلال بل تحولت موانئها في كثير من الأحيان إلى جسور إتخذها المهاجرون للإنتقال إلى مصر وبلاد الشام.

وحدثت هجرات متتالية من الغرب الجزائري إلى المغرب الأقصى منذ أن دخل الفرنسيون مدينة وهران، وظن هؤلاء المهاجرين أن هجرتهم لن تدوم طويلا، ولكن أملهم في العودة طال، وإضطروا للبقاء في مدينتي فاس ومراكش ولحقت بهم جموع أخرى واتسعت نواة المهاجرين الجزائريين إلى المغرب الأقصى، ولكن لم يعد هذا الأخير هدفا للمهاجرين بعد إستقرار الأمير عبد القادر في دمشق بل قرر غالبية من عزم على الهجرة من الغرب الجزائري الإلتحاق بالأمير والهجرة إلى بلاد الشام بعيدا عن الفرنسيين وتسلطهم.

***• أول موجة هجرة إلى بلاد الشام سنة 1847***

لم تكن هجرة الأمير عبد القادر وأتباعه إلى بلاد الشام فاتحة الهجرات الجزائرية إلى هذه البلاد، فقد سبق مجئ الأمير إلى دمشق وجود عدد من المهاجرين الجزائريين توجد بشأنهم إشارات في أرشيف القنصلية الفرنسية في دمشق والتي تذكر بعض التدخلات التي قام بها القناصل الفرنسيون لدى السلطات المحلية لصالح الجزائريين.

ففي 26 فبراير 1834 أخبر القنصل الفرنسي السفير في إسطنبول عن "السلطات المحلية التي ألزمت الجزائريين دفع ضريبة الخراج" وفي 15 أوت

1835 أخبر القنصل أنه " تناقش كثيرا مع شريف باشا الوالي على الشام من قبل الحكومة المصرية فيما يخص وضعية المهاجرين الجزائريين، وأنه لم يرد عليه إلا بمادة القانون الواردة في هذا الشأن وأنه يستحيل عليه عدم الإمتثال لها" (6).

وليس هناك مايدل على حدوث هجرات إلى بلاد الشام في الفترة مابين 1839 و1847 وذلك بسبب الإجراءات التي شرعتها السلطات الفرنسية وطبقتها على الحدود مع تونس مخافة أن يقوم الجزائريون بهجوم على الفرنسيين إنطلاقا من الحدود التونسية - الجزائرية.

ولأن الأهالي كان أملهم كبيرا في نجاح المقاومة التي رفع لواءها الأمير عبد القادر في الغرب والوسط والحاج أحمد باي في الشرق الجزائري، ولكن المقاومة توقفت بسبب مالحق الثوار من دمار وظلم وإستبداد، وظهرت على إثر ذلك الهجرات الجماعية، وبكثافة لم يسبق لها مثيل في إتجاه البلاد العثمانية.

و أول هجرة جماعية وقعت مباشرة بعد توقف المقاومة كانت تلك التي تزعمها أحمد بن سالم خليفة الأمير على منطقة القبائل والذي جاءت نهاية مقاومته قبل نهاية مقاومة الأمير بحوالي عشرة أشهر. وقد أمكننا الإلمام بظروف هذه الهجرة من خلال عرض تقدم به الخليفة أحمد بن سالم للسلطات العثمانية في دمشق عند وصوله إليها شرح فيه أحد الأسباب التي إضطرته إلى إنهاء المقاومة والمتمثل في النزاع الذي قام وإحتدم بين " الحاج عبد القادر" و "سلطان المغرب عبد الرحمن" وأخبر أنه أرسل كتابا بهذا الشأن "إلى محمد علي باشا" وأخبره فيه مفصلا بالحال الواقع بين الأمير والسلطان ملاحظا " أنه إذا كان الإسلام لايساعدنا فنحن نعمل الصلح مع فرنسا لأنه لايمكننا دوام حربنا أكثر من هذا الوقت الطويل" فرد عليه محمد علي باشا بقوله إنه "... مادام الحال معك على هذا الشكل يمكنك أن تعمل صلحا مع فرنسا " وما كان من الباشا إلا أن أرسل القسم من الرسالة الذي يعرض فيه

إبن سالم إمكانية الصلح مع فرنسا إلى الحكومة الفرنسية ينصحهم بإجراء الصلح وإنهاء الحرب، ويعقب أحمد بن سالم على ذلك بقوله " ... وياليتني لم أكتب له ... ولكن محمد علي باشا إستغل كتابي والوضع كله كما عرفه وخبر فرنسا، وكان سبب كتابي لأجل إتفاق الإسلام، ولينصح الذين ساروا مع فرنسا ضدنا، ولأجل أن ينصحهم بالعودة إلى الإتفاق"(7) وأرسل الفرنسيون بناء على ما ذكر إبن سالم في رسالته السابقة الذكرأرسلوا له يطلبون شروطه للتوقيع على الصلح فإشترط الخليفة ثلاثة شروط أولها: إطلاق سراح الأسرى الجزائريين الذين حاربوا فرنسا، والشرط الثاني هجرته إلى بلاد الشام والثالث إسترجاع أملاكه ليتصرف بها كما يشاء".

وامام هذا الوضع الجديد، وتحسبا للنتيجة الحتمية لتوقف مقاومة أحمد بن سالم وهي دخول الفرنسيين المنطقة وإحتلالها، لجأ سكان منطقة " السباو الأعلى" إلى" الشيخ المهدي" مقدم الطريقة الرحمانية الخلوتية يطلبون نصيحته فأعلمهم أنه ينوي الهجرة إلى بلاد الشام هروبا من بلاد عليها الكافر ودعا تلك القبائل إلى مرافقته (8).

وكانت العائلات المرابطية كثيرة في بلاد القبائل إلى درجة أنها تؤلف قرى بأكملها وقد لبى نداء الشيخ عدد كبير من سكان هذه القرى(9) وحملت موجة الهجرة هذه والتي تمت عن طريق البحر 560 شخصا بين رجال ونساء وأطفال، ونزل هؤلاء بميناء بيروت ومنها إنتقلوا إلى دمشق حيث إستقبلتهم السلطات العثمانية وأحسنت وفادتهم ومنحتهم أراضي للزراعة " في لواء عجلون " بفلسطين، وفضل الأعيان منهم والعلماء الإقامة في مدينة دمشق حيث خصصت لهم الحكومة مرتبات شهرية، في حين نقل الخليفة إبن سالم إلى عجلون(10) وكان الخليفة وأتباعه قد أعلموا السلطات المحلية عن قرب وصول أفواج أخرى من المهاجرين.

وإستمر الشيخ " المهدي "وصهره" الشيخ المبارك " في توجيه النداءات من دمشق للقبائل في الجزائر ودعوتها للهجرة إلى بلاد الشام، ولعبت المراسلات

التي كـانت تتم بين المهاجرين وذويهم في الجزائر دورا كبيرا في جذب عائلات أخرى للهجرة، خصوصا عندما علم هؤلاء أن السلطات العثمانية منحت الأراضي للمهاجرين وساعدتهم بقروض مالية، وسمحت لهم بالسكن في تجمعات جزائرية، فكانوا يتنافسون في بيع مايملكون ويخرجون إلى الأرض المباركة إلى" الشام الشريف".

وظلت التقارير القنصلية الموجهة من دمشق وبيروت إلى الحكومة العامة بالجزائر أو تلك الموجهة إلى وزارة الخاريجية الفرنسية طوال الفترة الممتدة بين 1847 و1855 تعزو هجرة الأهالي في هذه المدة إلى الدعاية التي كان يقوم بها " الشيخ المهدي" وأتباعه والخليفة أحمد بن سالم، ومما جاء في أحد هذه التقارير أنه لدى إبن سالم النية لإقامة مستوطنة جزائرية في سورية فكان يكتب إلى إفريقية ويدعو الناس للإلتحاق به (11).

وأخبر تقرير آخر عن وصول السفينة التجارية الفرنسية " إيزابيل " إلى ميناء بيروت، وقد أنزلت بالمناء 84 مسلما جزائريا مع أولادهم ونسائهم، ولاحظ التقرير الذي أورد هذا الخبر أنه ليست المرة الأولى التي يحصل فيها مثل هذا الحدث بل هناك من الجزائريين من يخرجون من الجزائر بدعوى الحج ثم يلجأون إلى سورية بنية الإقامة النهائية فيها ويتخلون عن أي إنتماء فرنسي، ويقيمون في داخل البلاد بين السكان المسلمين ويشتغلون بالزراعة (12).

وإذا كانت الدعاية للهجرة قد لعبت دورا كبيرا في خروج الأهالي من بلادهم فإنها ليست السبب الأصلي والوحيد مثلما ذهب إلى ذلك الفرنسيون في تقاريرهم ومؤلفاتهم ، بل إن الهجرة حدثت في الأصل بسبب الأضرار والدمار الذي لحق بالسكان في منطقة " السباو الأعلى" ووادي الصومام، وإستمرت المقاومة وواجه الفرنسيون صعوبات جمة في دخول المنطقة لطبيعتها الجبلية، ولأن الأهالي أنفسهم يقيمون في قرى منتشرة في قمم الجبال.

لذلك فضل الفرنسيون في كثير من الأحيان الإبقاء على الأنظمة السائدة في تلك القرى (الجماعة هي التى تتولى تسيير أمور القرية أو القبيلة)، وتركوا الأمر بيد بعض رؤساء القبائل ممن وثقوا فيهم، على أن يتولى هؤلاء مسؤولية تحصيل الضرائب والحفاظ على الأمن في ظل الحكم الفرنسي، ولكن الأهالي رفضوا هذا النوع من الإستعباد، وإزداد إحتقارهم لأولئك الرؤساء الجدد ورفض أهل " مزاية " في نواحي بجاية دفع الضرائب وطردوا القائد المكلف بذلك، وكانت تلك فرصة إستغلها الفرنسيون لفرض سيطرتهم على المنطقة وتمت معاقبة الأهالي بحرق قراهم ومزاعهم وسجلت سنة 1847 معارك عديدة في وادي الصومام في قرى بني عباس وزواوة كانت نتائجها سيئة جدا على الأهالي (13).

وعندما عين راندون "Randon" حاكما عاما على الجزائر في ديسمبر 1851 قرر الإنتهاء من مشكله بلاد القبائل وثوراتها المتتالية وإخضاعها للحكم الفرنسي المباشر فأغتنم فرصة تمرد السكان على "آغا السباو بلقاسم اوقاسي" وجهز قوات كبيرة وحاصر منطقة القبائل الكبرى ومنعت الأسواق التي كانت عصب الحياة في المنطقة، وأمام صمود الأهالي ورفضهم الإستسلام تم إنزال قوة عسكرية بتعداد 11600 مقاتلا بين 4 جوان و6 جويلية 1854 دخلوا مع الأهالي في قتال عنيف لا إنساني قبل أن يشرعوا في الحرق والتهديم الكامل للقرى المنتشرة في المنطقة وقطع أشجار الفواكه والزيتون (14).

وإستمرت الثورات في مناطق أخرى من بلاد القبائل قادها " الشريف بوبغلة " ولقي الفرنسيون صعوبات كبيرة في إخمادها، ولم تمنع وفاة الشريف بوبغلة الأهالي من الإستمرار في رفض التسلط الأجنبي، وثارت بلاد القبائل من جديد في جانفي 1856 من " السباو إلى جبال البابور " وهددت الزوايا الرحمانية المراكز الفرنسية المقامة في المنطقة.

وتزعم الثورة هذه المرة " سي الحاج عمر أو حاميتوش " و "المرابطة فاطمة أنسومر" وجاء في تقرير وضعه أحد قادة الحملة الفرنسية على بلاد

القبائل أن الشيخ سي الحاج عمار ظهر في جويلية 1852 في منطقة "سور الغزلان" و"ذراع الميزان" يدعو الناس للهجرة إلى بلاد الشام وسي عمار هو شيخ "الزاوية الرحمانية" في قشتولة، وحصل هذا المرابط على إذن بالإنتقال إلى الأراضي المقدسة لأداء فريضة الحج مع إمكانية إصطحاب كل من يريد مرافقته من القبائل والعرب، فأرسل الشيخ لأجل هذا الغرض عدة دعاة ورسل انتشروا بين القبائل يدعونهم للهجرة، ويضيف التقرير أنه لم يكن القصد من ذلك أداء فريضة الحج فقط وإنما الهجرة إلىغير رجعة، وأصبح هذا حديث الناس في المنطقة واندفع 600 شخص إلى بيع ممتلكاتهم للخروج مع الشيخ عمار(15) ولكن الشيخ فضل الجهاد على الهجرة، وحسب معلومات أوردها الرائد وولف woolf فإن الشيخ عمار وبعد فشل مقاومته طلب نفيه الى بلاد الشام.

***الوضعية الإجتماعية والإقتصادية لهؤلاء المهاجرين:***

سبق لنا ذكر بعض المقتطفات من العريضة التي تقدم بها أحمد بن سالم إلى السلطات العثمانية،من ذلك قوله "....كنت نزلت في الجبال والتقيت مع بعض الجزائريين ليشتروا أملاكي، ولكن لم يتقدم أحد لشرائها وتمنعوا عنها (17) وعندها قلت لإخوتي وأقربائي أن يستلموا الأرض ويحفظوها و يؤمنوا لي مبلغا من المال ".

ويعترف أحمد بن سالم في عريضته بما لقيه وأتباعه من أهل الشام من المعاملة الطيبة والمساعدة في كل شيء، "... وقدموا المساعدة النقدية الفورية، وكانوا يواسوننا ويبشروننا بالخير القريب" ولكنه يلاحظ قائلا "نحن لا نريد أن نبقى على هذا الشكل نريد أن نؤمن معيشتنا منا المزارعون ومنا الصناعيون ويعرفون صناعتهم " (18).

وتقدم بقية الأعيان وعلى رأسهم المشائخ " المهدي والمبارك، والطيب، والصديق بعريضة الى السلطات المحلية بدمشق مرفقة ب197 إمضاء ضمنوها إعترافهم بكونهم : "...في القديم والحديث إنا أبا عن جد من تبعة

الدولة العلية ومن رعاياها ...ولا نحتمي الى ساير الدول الأجنبية، وأن ادعي أحد منا في وقت من الأوقات بأنه حماية الى ساير الدول الأجنبية، أو حصل ادعاء من أحد مأموري الدول الأجنبية بالحماية لأحدنا فلا يقبل ولا يسمع، .... ان تترجموا بأحوالنا وتكرموا علينا بترتيب واحالة بعض المحلات اللائقة والمناسبة لإقامتنا في الشام لأجل تعاطي إدارة معاشنا بالفلاحة والزراعة.

وقد تم إسكان هؤلاء المهاجرين أول ما واصلوا إلى دمشق في التكايا ونتيجة للظروف الصحية التي كانت تحيط بهم قررت السلطات المحلية التفاوض في أمرهم وعرض حالهم على السلطان والصدر الأعظم لإصدار فرمان خاصا بهم، وبعد المشاورات رفع مجلس شورى الشام تقريره إلى الصدارة العظمى ومما جاء من هذا التقرير أنه: "جرى تقديم هؤلاء المهاجرين إلى حضرة صاحب الدولة الباشا لأجل المذاكرة في مجلس الدولة بناء على عرض الحال المقدم من قبلهم وقد علي بحضور عدد من الشخصيات، وإتضح أن جميعهم في حالة يرثى لها وبحاجة للقوت الضروري، ولهذه الأسباب ورغبة منا في تحسين أوضاعهم المعيشية يمكنهم الفلاحة والزراعة.... وعلينا تأمين لوازم مايحتاجونه من الأقوات والأغذية الضرورية لهم ليكونوا مثال المواطنين الموجودين".

وأكد التقرير من جهة أخرى على ضرورة التحقيق والسؤال عن حقيقة هؤلاء المهاجرين "...كيف كانوا في بلادهم قبلا وكيفية خروجهم للتعرف على الحقيقة منعا للتدخل الفرنسي في الأيام القادمة بشؤونهم"، "وبعد التدقيق والتمحيص اطلعنا على ورقة مكتوبة بالعربية أبرزها شيخهم المذكور أحمد بن سالم الذي قال أنه أخذها من الجزائر فما سمحوا له ولاتباعه بموجبها الخروج من بلادهم برضاهم...وبعد السؤال كانت الأجوبة منهم أنهم لا يريدون التبعية الفرنسية".

ولكن التقرير يلاحظ أن مثل هذه الأمور الدولية قد تحصل وليست مستبعدة "إن كان من فرنسا أو من هؤلاء"، "وقد ارتأينا الآن صرف النظر عن السؤال

والإستيضاح من القنصلية الفرنسية عنهم، لأن استيضاحنا بهذا المعنى غير مناسب إذ لاحظنا بأنه إذا حصلت إتصالات منا بالقنصلية الفرنسية قد تعتبر إعترافا منا ومن دولتنا بحق الفرنسيين في الجزائر وأهلها...والأهم الآن أن يكون هؤلاء تحت العين الساهرة لضبط أعمالهم واتصالاتهم ولابد من اعتبارهم الآن بالنية الحسنة على أنهم من رعايا الدولة العثمانية" (20).

وخلافا لذلك يكتب بعض المؤرخين(21) عن حدوث إتصالات بين هؤلاء المهاجرين وممثلي السلطات الفرنسية في بلاد الشام ومن ذلك" أن القنصل الفرنسي في دمشق السيد Segur تمكن من إستمالة أحمد بن سالم إليه، وأنه قامت بين الطرفين أواصر صداقة دفعت بالخليفة السابق إلى استشارة القنصل عندما عرضت عليه الدولة العثمانية تولي إدارة لواء عجلون في جنوب طبرية". والحقيقة أنه ليس هناك ما يدل على أن السلطات العثمانية عرضت هذه الوظيفة على أحمد بن سالم، كما نشك أيضا في أمر هذه الصداقة التي نشأت بينه وبين القنصل الفرنسي خاصة عندما نعرف أن المهاجرين وعلى رأسهم أحمد بن سالم كانوا قد وعدوا السلطات العثمانية بعدم الإتصال بأي ممثل للأجانب وخصوصا الفرنسيين وعبروا عن ذلك بقولهم : "...وأصبحنا الآن مستقلين ومحميين ولم نجد مثالا لحياتنا الطيبة إلا بظل الدولة العلية العثمانية...وانتهينا من تبعية الدولة الأجنبية وحمايتها، وما قصدنا إلا أن نكون من الرعايا الصالحين من الحماية الأجنبية...نصرح الآن جميعنا أننا متفقون على الإبتعاد عن الدوائر الأجنبة وموظفيها ومتعهدين بعد الآن بأن لا يكون لأحد منا تقربا أو مجاملة أومصادقة أوتعاملا " والسلطات العثمانية نفسها فضلت توطين هؤلاء المهاجرين في المناطق الداخلية حتى لا يكون هناك اتصال بينهم وبين الأجانب.

وجاء في أحد التقارير السابقة الذكر أن إسكانهم في الداخل "لإبعادهم عن السواحل ومناطقها لتكون متوافقة مع الهواء الذي في بلادهم سابقا" وجاء في تقرير آخر أنه "تحسن لدينا وتصوب أن يكون محل وجودهم لا يؤمه الأجانب

لمنع الإتصالات" وتقرر " إعتبارهم ضيوفا حتى تتحقق نواياهم الصادقة لتثبتهم في لواء عجلون، ولأجل تأمين قيمة البذار والفلاحة للأراضي الأميرية المحلولة المسلمة لهم تقرر لدى المجلس تسليفهم مبلغا قدره مائة ألف قرش لتوزيعهم حسب ما يحتاجونه كل بحسب نفوس عائلته ومقدرته".

وبخصوص عدد هؤلاء المهاجرين فقد أخبرت السلطات أن عددهم هو 400 شخص وأن هذا العدد المذكور المقرر له الإعانة ليسوا كل المجاهدين الجزائريين،بل يوجد قسم آخر قريبى الوصول كما أفاد شيخهم أحمد بن سالم ليحسب حسابهم في المعونات،وجاء في تقرير مجلس حكام عدلية الشام التأكيد والإسراع في تقديم المساعدات لهؤلاء اللاجئين حتي لاتكون بينهم مجاعة - كما طالب بالاستعداد لاستقبال الجموع الاخرى القريبة الوصول.

وأفاد هذا التقرير، أن من بين اللاجئين عائلات علماء وأعيان وعددها ثلاثون لايمكنها الإشتغال بالزراعة ويتعين تخصيص أعطيات سنة بلا مقابل لهم بمثابة شهرية تدفع لهم لتأمين معيشتهم وعيالهم" ويعلمنا تقرير مجلس حكام عدلية الشام أن القنصليتين الفرنسية والإنجليزية تدخلت لدى السلطات المحلية أمام هجرة هذه المئات من الجزائريين إلى بلاد الشام، وتقدمت بكتاب إلى هذه السلطات مفاده : "أن المشار إليهم الجزائريين ليسوا سديدي القول بما ذكروه، ولا يعتمد على علاقتهم بالفرنسيين" و لكن المهاجرين فندوا هذا الإدعاء بقولهم"....أننا كنا قبلا من رعايا الدولة العلية...وإنتقلنا من بلاد تحكمها الدولة العلية لأراضي وحكم الدولة نفسها بسبب الإستيلاء الحربي" (23).

وإتفقت جميع السلطات في إيالة الشام على توطين جماعة أحمد بن سالم في لواء عجلون مع تقديم المعونة اللازمة لهم وخصصت اشيخهم مرتبا شهريا قدره 500 قرش، ووافق المهاجرون من جهتهم على دفع ما يترتب عليهم من الأموال و الأعشار والرسوم في المستقبل أسوة ببقية المواطنين.

أما عائلات الأعيان والعلماء والعلماء وبعض الحرفيين فقد فضلوا البقاء في دمشق وأقاموا في حي واحد من "خاصية الميدان" يدعى "باب السويقة"، وقد فضل هؤلاء المهاجرون الإقامة في حي واحد حرصا منهم على عدم الإختلاط وتجنبا لأي تحرش من العناصر الأخرى (24).

ونقلوا عاداتهم وأساليب عيشهم وأنشأوا جامعا وزاوية سميت "زاوية المغاربة" كان يقيم فيها المهاجرون الجدد إلى حين يجدون لأنفسهم أماكن للإستقرار، وقد أصبح لهذا الحي قيمته الكبيرة في مدة قصيرة، وأمكنه أن يمارس تأثيره على باقي الأحياء وأن تكون كلمته في حالة وقوع نزاع، ومن هنا أصبح للمهاجرين الجزائريين على إستعداد لإستضافتهم ومساعدتهم.

*نادية طرشون.*

-(1) لم تحدث هجرات قبل الاحتلال ولكن حصل تواصل دائم من بلاد المشرق وبلاد المغرب تواصل طغت عليه ميادين العلم و المعرفة بحيث شهدت بلاد الشرق العربي ومنذ دخول الإسلام بلاد المغرب توافد اعداد كبيرة من طلاب العلم والمعرفة منهم من تحصل وعاد الى بلادهم ومنهم من فضل الإقامة هناك.

-(2) مما لا حظه مدير الشؤون المدنية والمالية الفرنسي في الجزائر بأن"...إنتقال الأهالي الجزائريين للإستقرار في تونس من دون تصاريح حكومية،لا يمكن إعتباره اكثر من خرق بسيط للقوانين الإدارية بإعتبار ان تونس ليست عدوة لفرنسا وهذا الخرق يستدعي فرض غرامة على الغائبين ويمنع دخول أي جزائري لم يدفع الغرامة المذكورة.

(3)- Rager (j.j) : les Musulmans Algeriens en France et dans les pays islamiques, les belles lettres, paris 1950, p12.

(4)- Marty(g) , Op.Cit p 10.

(5)- Ibid, p12.

-(6) يذكر rager في كتابه السالف الذكر : " ان بعض المهاجرين قد توقف في مصر وانخرط في الجيش الذي سيغزو سورية عام 1832 ضمن الحملة التي تقرر محمد علي باشا توجيهها الى هذه البلاد، وبعد السيطرة على حلب قرر الكثير من هؤلاء الجند الجزائريين الاستقرار بها" ص44، والحقيقة انه ليس هناك دليل على هجرة الجزائريين الى مصر في هذه الفترة، وغالب الظن ان rager خلط بين المهاجرين الجزائريين بعد الاحتلال وبين الجزائريين الذين كانوا ضمن عسكر المقاربة في مصر هؤلاء العسكر الذين كان محمد علي باشا قد اشركهم في حملاته على السودان والحجاز وبلاد الشام.

-(7) ارشيف رئاسة الوزراء اسطنبول - مسائل مهمة شام -2079، لف: 6.

-(8) ورد في مجلة revue africaine عدد عام 1885 ان الشيخين المهدي والمبارك هاجرا مع الخليفة احمد الطيب بن سالم، وقد ركب هذا الاخير من ميناء الجزائر بتاريخ 1847/09/24، وعندما وصل المركب ميناء دلس لحق به اهله وشخصيات دينية عديدة منها الشيخ المبارك، وسي الحاج عبد الله، وسي المهدي revue africaine: annee 1885. p 324.

(9)- A.O.M. 9h98: Emigration des tribus et familles 1846-1874 rapport menees kabyles o. damos 22 nov 1884.

-(10) ارشيف رئاسة الوزراء باسطنبول.

(11)- A.O.M 9H98,BEYROUTH 1855, LETTRE DU CONSEIL DE LESSEPS A BEYROUTH.

لحق بهذا الخليفة اربعون عائلة سنة 1852 وعائلات اخرى عديدة سنة 1854.

A.O.M 9h98, ministere de la guerre paris 26 mars 1852.

(12)- A.O.M: 9h98 consulat general de france en algerie en syrie 1855.

(13)- Prenant (A) l'algerie passe et present ed, social, paris 1860 p 311.

(14)- Prenant (A) Op .Cit p. 313.
(15)- Revue Africaine : serie d'articles sur les revolutions en kabylie annee 1884 p 164.
(16)- Revue Africaine annee 1899.p.58.

-(17) لم يجرأ الناس على شراء املاك الخليفة وغيره من المهاجرين لعلمهم ان هذه الاملاك ستفقد قيمتها بعد مدة بإستيلاء الفرنسيين عليها.

-(18) ارشيف رئاسة الوزراء باسطنبول-مسائل مهمة شام - رقم 2079، ملف 6 وجاءت الوثيقة باللغة العثمانية.

-(19) ارشيف رئاسة الوزراء باسطنبول مسائل مهمة 2079 ملف 3.

والمجلس المشار اليه مؤلف من والي الولاية والمشير للجيوش حارسة البلاد العربية وبواديها وسيادة المشير للجيوش في قيادة مناطق الاناضول وعدد من الاعيان من ممثلي السلطات المدنية والقضائية، وارفق التقرير ب 20 امضاء لمختلف ممثلي هذه السلطات.

-(20) ارشيف رئاسة الوزراء باسطنبول، مسائل مهمة شام 2079 لف 40 والوثيقة باللغة العثمانية.

(21)- Bardin (p) Algeriens et tunisiens dans l'empire ottoman de 1848 à 1914 ed, du c.n.r.s. paris 1979 p6.

-(22) اختلفت التقارير حول العدد الحقيقي لهؤلاء المهاجرين فأحمد بن سالم جعل عددهم 549 شخصا، وذكر تقرير مجلس شورى الشام ان عددهم 560 بين رجال ونساء وصبيان وبنات ، في حين يجعل مجلس حكام عدلية، عددهم 400 شخص ولا ندري ما سبب هذا الاختلاف ولكن قد يعود ذلك الى اعتبار عدد البالغين من الرجال دون النساء والصبية.

-(23) ارشيف الوزراء باسطنبول رقم 2079 لف 9.

-(24) تحول الحي الذي اقام فيه المهاجرون من القبائل الى شبه قرية على نمط القرى المنتشرة في بلاد القبائل في الجزائر، ولهذا التجمع السكاني قوانينه ومؤسساته وله " جماعته " المؤلفة من الاعيان والمشايخ والعلماء وتطرح بين يديها مختلف المسائل التي تخص سكان الحي وظل هؤلاء المهاجرين على الطريقة التي كانوا من اتباعها في الجزائر وهي ( الطريقة الرحمانية الخلواتية ) ولهم زاويتهم ومقدمها.

# فظائع الجيش الفرنسي في الجزائر أثناء الثورة الجزائرية

*بقلم الأستاذ : محمد الدرعي*

إن الجرائم التي إرتكبتها قوات القمع الفرنسية بجميع أصنافها إبان ثورة نوفمبر الخالدة (1962-1954) تفوق كل التصورات في وحشيتها الحيوانية ووسائلها التدميرية لذاتية الانسان الجزائري وكرامته.

وكانت مراكز التعذيب الوحشي منتشرة في جميع جهات الوطن، وإستنادا إلى أحد المصادر فإن عددها على مستوى الولاية الثانية وحدها وصل إلى ما يقرب من مئة مركز، وفي ولايات آخرى كان العدد أكثر من ذلك (1).

ومما هو جدير بالإشارة أن المعتقلين الخاضعين للتعذيب هم كل أولئك المشبوهين أو المتهمين، أي أنه ليس بالضرورة أن يكونوا منتمين إلى الثوار.

ومن جهة أخرى، فإنه يمكن القول أن تلك المراكز التعذيبية كانت أشبه بالجحيم، فالكثير من الذين سيقوا إليها أزهقت أرواحهم على أيدي الجلادين الساديين الذين يحلو لهم أن يئن بين أيديهم كل من وقع في قبضتهم، فالتلذذ بآهات وزفرات وآلام الضحية هو منتهى نشوتهم ، أما أولئك الذين كتب لهم الاستمرار في الحياة فإنهم خرجوا معطوبين مشوهين جسديا وعقليا.

يقول محمد تقية في كتابه " الجزائر في حرب " : " بعد التعذيب البوليسي، صار الكثير من السجناء مجانين..." (2).

إن الممارسات الوحشية - منها الإعتداء على الشرف- في الأرياف أثناء عمليات التمشيط لم يخل منها أي ربع من ربوع الجزائر، بالاضافة الى

الانتقام المباشر وبصورة جماعية، ذلك أنه عندما يحدث إشتباك بين وحدات جيش التحرير والقوات الفرنسية بالقرب من احدى القرى أو المداشر، يتم جمع السكان في مكان ما من ساحة القرية، ويطلق الرصاص على الرجال دفعة واحدة على مرأى من أطفالهم ونسائهم.

وتشهد الكثير من المغارات و الكهوف والغابات على الاعداد الكبيرة من النساء اللواتي فاجأهن المخاض وهن هاربات من بطش القوة الاستعمارية، فوضعن مواليدهن في ظروف صعبة وحيدات مشردات (3).

ومن أمثلة الاعتداء على الشرف أن أحد المجاهدين ( ناحية عزازقة بالقبائل) كان قد إختبأ في منزله إثر وشاية، فجاءت فصيلة من جنود العدو تبحث عنه، وقبل العثور عليه، قام أفرادها بالاعتداء على شرف زوجته الواحد تلو الاخر. ولما عثروا عليه قتلوه وحزوا رأسه وعلقوه على قارعة الطريق. أما زوجته فقد سجنت وأصيبت بالجنون.

وفي إحدى القرى بالقبائل أيضا، قامت قوات القمع بجمع نساء المجاهدين ووضعتهن في السجن، مع الانتقام منهن بحرمانهن من الأكل والشرب، مما أدى بهن إلى شرب أبوالهن، وإمعانا في الإذلال، فقد كان يطلب كل ليلة من إحداهن أن تحضر إلى المركز للإعتداء على شرفها.

وهناك اعتداء على شرف الأطفال أثناء إستنطاقهم، وإغتصاب الفتيات الصغيرات على مرأى من ذويهم وأقاربهم وأمام حشد من السكان. كما كان يتم الإعتداء على شرف الامهات أمام أبنائهن (4).

ولقد شارك المستوطنون في إرتكاب الجرائم ضد الشعب الجزائري الأعزل منذ إندلاع الثورة دفاعا عن مصالحهم وبقائهم في البلاد : " إنهم المستوطنون الذين ساروا في شوارع المدن الجزائرية في سنة 1955، دافعين أمامهم بالأسرى الجزائريين المكبلين النازفين دما، والذين علقت في أعناقهم لافتات مكتوب عليها : " أنا المجرم، كنت أساعد الفلاقة ". وفي أحيان كثيرة، ساروا جارين بغالا، ربطت الى ظهورها جثث شباب عرب، مع الكلمة المعبرة :

"لقد قاتلت ضد فرنسا"، إنذار الى كل من يتشبه بي. " وبكل فخر، كان المستوطنون يقبلون بتصويرهم بالقرب من هذه الجثث" (5).

وهناك العمليات التأديبية التي تندرج في إطار الانتقام من السكان إثر وقوع المعارك، وهي عمليات مخططة : " فبكل " رسمية" تعتبر القيادة الفرنسية أن كل قتيل أو قتلى فرنسيين يسقطون في عمليات عسكرية ضد الثوار، يجب أن يدفع ثمنها مئات من الجزائريين المدنيين الأبرياء الذين يعدمون فورا " (6).

وكان الضباط الفرنسيون حريصين كل الحرص على زرع البغض والحقد العنصريين في نفوس جنودهم ليقتلوا وينهبوا بكل تجرد من الانسانية حيال الجزائريين.

وهكذا فإن عمليات النهب كانت شيئا مألوفا في الارياف، حيث يستولي السفاحون على كل ما يرونه مجديا كالحلي والطيور، وحتى الحيوانات والحبوب في كثير من الاحيان.

**فلسفة ماسو الاجرامية :**

يعتبر الجنرال ماسو (قائد الفرقة العاشرة للمظليين) أحد المعجبين بهتلر وموسوليني ، وقد ألقى على ضباطه عدة محاضرات يمدح فيها ضرورات التعذيب ، ذلك أنه " خبير " في ما يعرف بالحرب البسيكولوجية.

ولتوضيح " الحرب البسيكولوجية" هذه، وزعت كتيبات على الجنود، جاء فيها على وجه الخصوص :

- "خوض الحرب في الجزائر يعني أن تكون مدمرة ومهدئة في الوقت نفسه".

- " كن حذرا في كل مكان، فالكمين هو السلاح رقم واحد لرجل العصابات، وإمكانات الروح الشرقية على هذا الصعيد تتفوق على كل تصوراتك له. بالطبع، ليس كل المسلمين إرهابيين، ولكن كل واحد منهم قد يكون الارهابي الذي يهددك "(7).

وفيما يتعلق بتدمير القرى وتعذيب السكان، يقول هذا الجنرال اللامع في ميدان الاجرام : " الظروف الموضوعية تحتم على جيشنا في الجزائر إعتماد هذه الاساليب الضرورية، والتي يجدها ضميرنا مقبولة معنويا ".

وتطبيقا وتعميما لفلسفة حرب الابادة هذه، كان الجنود الفرنسيون في الجزائر ينصحون زملاءهم القادمين من فرنسا بقولهم : " إذا شئتم البقاء على قيد الحياة، عذبوا، دمروا، لا يجب أن يبقى فلاقا واحدا على قيد الحياة..."(8).

## أساليب التعذيب الجهنمي :

مارس الجلادون على المستنطقين أشكالا عديدة من التعذيب ، يقف الانسان أمام معظمها مذهولا. وقد أخذ الفرنسيون الكثير من أساليب فرق " S.S " و "الغيستابو" الالمانية. وكان التعذيب - بشهادة الفرنسيين أنفسهم - " يجري يوميا وبإنتظام " ضد الجزائريين (9).

وهاهي تلك الاساليب الوحشية المقدرة بالعشرات، مع العلم أن القائمة تبقى مفتوحة في هذا المجال :

-1 التعذيب بالتيار الكهربائي : يعتبر طريقة عادية مألوفة، تمارس على الأعضاء التناسلية خاصة، وكثير من الناس فقدوا عقولهم من جراء هذا النوع الجهنمي.

-2 الكي بالنار : وممن عذب بهذه الطريقة حتى الموت، الشهيد عيسات إيدير، الامين العام للإتحاد العام للعمال الجزائريين، فقد عذب بنار التلحيم، وأثار إغتياله إستياء الطبقة العاملة مشرقا ومغربا.

-3 غطس الرأس في الماء الممزوج بالصابون، وإرغام الشخص على شربه.

-4 صب الماء القذر في فم الشخص بواسطة قمع حتى ينتفخ جوفه بالماء، ثم يضغط عليه بالأرجل ليخرج الماء الوسخ من مختلف المنافذ وسط قهقهات الجلادين ونشوتهم السادية. ولقد مات الكثير تحت مثل هذا العذاب، حيث أن الماء يتدفق من منافذ الانسان ممزوجا بالدم.

5- غطس الشخص في الماء الساخن جدا لمدة معينة، ثم غطسه مباشرة في الماء البارد جدا، مما يتسبب في آلام لا تطاق.

6- دق المسامير في أجساد المعتقلين.

7- سلخ الجلد، ووضع الملح والبهار داخل الجروح.

8- قلع الأسنان والأظافر : تقلع الاسنان بالكلاب، أما الأظافر فبإدخال سكير بينها وبين اللحم.

9- بتر الأصابع والآذان والاعضاء التناسلية.

10- حرق الاجفان بالسجائر، وفقأ العيون، وحرق شعر الرأس.

11- الإجلاس على الزجاجات ، وعلى المسامير المثبتة في ألواح خشبية.

12- السحب أو الجر على أرضية مسمرة.

13- الضرب بالعصا والسوط حتى الموت أو فقدان الوعي ( أنواع مختلفة من السياط).

14- إدخال مقابض الفؤوس والعصي في الأبار.

15- تعليق الشخص فوق النار المشتعلة.

16- إزالة الحاجبين والأهداب، ونتف شعر الرأس واللحية، وحلق نصف الشارب.

17- إرتكاب الفاحشة.

18- التجويع والتعطيش.

19- صنع الطوب وتكسيره.

20- الحفر والردم.

21- تكسير الأحجار تحت حرارة الشمس في الصيف.

22- مطالبة السجين بتنظيف حوض ماء من الأوساخ- بعد أن ترمي بداخله زجاجات مكسرة عديدة- وهو حافي القدمين، مما يتسبب في جروح خطيرة باليدين والرجلين.

23- الإجلاس على الزجاجات المهمشة.

-24 دق الأصابع بالمطرقة.
-25 التعليق من اليدين حينا، ومن الرجلين حينا آخر.
-26 تعليق السجين في مكان ما بالساحة، والشروع في تعذيبه بالضرب المستمر أمام زملائه الذين أرغمهم الجلادون على التفرج بغية ترهيبهم وإخضاعهم وتقديم المعلومات عن الثوار.
-27 إرغام الفرد على حفر قبره، ثم يوضع فيه حيا مقيدا بالأصفاد.
-28 الإرغام على كنس الطريق والساحة العامة بواسطة اللسان أمعانا في الإهانة والإذلال.
-29 إطفاء السجائر في مختلف أجزاء الجسم بما في ذلك العينين (التشويه الجسدي).
-30 حرق الأظافر والأعضاء التناسلية بالنار مبالغة في التنكيل، مما يتسبب في حروق لاتندمل إلا بعد شهور.
-31 الحرمان من النوم أمعانا في تحطيم الذات الإنسانية، فحين ينام السجناء يباغتهم الحراس بالصياح والضرب، ويتم نقلهم إلى جناح آخر، ويتكرر السناريو حتى الصباح. هذا بالنسبة لمن هم خارج الزنزانات.
-32 سحق الأرجل العارية بالجزمات (الأحذية الساقية) المخددة.
-33 ضخ الماء داخل السجن بكميات كبيرة.
-34 الإرغام على شرب البنزين.
-35 صب الماء في الفم، والضرب بالعصي على المعدة والوجه والأعضاء التناسلية.
-36 ضرب الرأس على الحائط.
-37 تقييد اليدين والرجلين إلى الخلف معا بحبل يربط في دولاب معلق بالسقف، ثم يشرع في عملية الرفع والإنزال التي يتخللها تسليط التيار الكهربائي على مختلف أعضاء الجسم.
-38 ربط الشخص في عمود خارج غرفة التعذيب لقضاء الليل في الهواء.

-39 وضع السجين في قفص من الأسلاك الشائكة تحت حر الشمس.

-40 ربطه بشكل دائري حول عمود، وهو مجرد من الثياب، ثم يشرع في ضربه بسوط جلدي متين.

-41 حشر الأصابع بين الباب وإطاره، ثم الإقفال عليها.

-42 تقييد السجين ورميه على الأسلاك الشائكة والزجاجات المهمشة والأشواك اليابسة.

-43 غطس الشخص في الماء قبل الشروع في تعذيبه بالكهرباء.

-44 إدخال السكين في الجسم بصورة تدريجية.

-45 الضرب بالقضيب الحديدي على المعدة وعلى الجنبين بعد أن يملأ البطن بالمياه القذرة.

-46 غطس الرأس في برميل به ماء قذر ممزوج بالبول، إنه برميل يبول فيه الجلادون لهذا الغرض.

-47 الضرب المبرح على باطني القدمين الحافيين.

-48 دفن السجين واقفا في حفرة، بحيث لايبقى خارجها إلا رأسه، وقد يستغرق هذا الدفن التنكيلي 48 ساعة لاينال خلالها المقموع إلا جرعات ماء.

-49 وضع السجين فيما يعرف بـ" زنزانة الوقوف" وهي زنزانة ضيقة جدا، ترغم صاحبها على الوقوف منحنيا ولايمكنه التمدد داخلها، مع العلم أنه لايملك إلا ثيابه الرثة.

-50 ربط الشخص عاريا على سرير خاص، وتبليل جسده، وتسليط الكهرباء عليه.

-51 إرغام السجين على التنفس السريع والمستمر بعد أن يمدد على الأرض، وذلك رغم إنهياره جسديا من جراء الجوع والعطش والتعذيب.

-52 سحق الأعضاء التناسلية وغيرها بواسطة ملازم منضدة العمل etaux d'etabli أو ما يشبهها، وهي آلة ذات فكوك فولاذية، تتحرك بسرعة، وقد أعدت لهذا الغرض(10).

-53 الوقوف الإستعدادي منذ طلوع الشمس إلى غروبها، بحيث تتجه الوجوه نحو الشمس صيفا ونحو الريح الباردة شتاء.

-54 الوقوف إستعدادا لأي جندي فرنسي أو أي حيوان موجود في المعتقل عند مروره.

-55 التعذيب بواسطة أخذ أو إستنزاف الدم، والهدف منه جعل الشخص عديم الحركة، أقرب إلى الموت منه إلى الحياة، فالدم يمتص عقابا، وليس في الإطار الصحي.

-56 وضع السجين في خزان النبيذ (la cuve) الضيق، مع عدم السماح له بالخروج إلا مرة واحدة في اليوم، وقد مات العديد من جراء ذلك إختناقا.

-57 وضع مجموعة من السجناء في حفرة واحدة ( قفص أرضي)، يتروح عرضها ما بين 5 –6 م، أما طولها فيقدر ب 8 م، بينما يصل العمق إلى 4م، وتوضع فوقها شبكة من الأسلاك الشائكة، مع ترك ثغرة تسمح بصعود هؤلاء المعذبين على سلم إذا طلب منهم ذلك، علما بأنه لا توجد حماية من الشمس أو المطر، وأقل ما يوضع داخل هذه الحفرة هو 10 أفراد، وقد يصل العدد إلى 60 فردا (11).

-58 إستعمال الكلاب الضارية لنهش أجسام المعتقلين داخل الحجيرات أو الزنزانات المظلمة، مما يؤدي إلى فقدان بعض الاطراف أو أجزائها، بما في ذلك الأعضاء التناسلية التي تنهشها تلك الكلاب المدربة على الفتك بالضحية. وأحيانا يعذب الشخص عذابا شديدا، ثم يؤمر بالخروج إلى الساحة، حيث يقوم الزبانية بتحريش الكلب عليه، فيشرع في تمزيق ثيابه ونهش لحمه وتمريغه تحت قهقهات هؤلاء الجلادين " حتى يحلو لهم أن يحولوا بينه وبين الضحية بعد أن يكون قد فتك به فتكا ذريعا " (12).

-59 التعذيب بنضح الماء أثناء الاستحمام (ماء الدوش)، ذلك أن السجناء إذا طلبوا الماء البارد أوالفاتر في فصل الصيف يأتيهم الماء الساخن جدا، وإذا

طلبوا الماء الساخن في الشتاء ينصب عليهم الماء البارد، مع العلم أنه يشترط عليهم كشف عوراتهم بصورة جماعية(13).

-60 التعذيب بواسطة حفر القبور، تستغرق هذه العملية عدة أيام للتأثير على النفس البشرية، وقد يرمي السجين في هذا القبر المحفور حيا(14).

**القتل الشنيع :**

من بين أساليب القتل الغادر الخسيس والشنيع في نفس الوقت مايلي :

-1 قتل الأسير أحيانا، حتى ولو كان جريحا.

-2 قتل الشخص العادي في بعض الأحيان - بعد مشاهدة بطاقته التعريفية - إذ يقال له : ( تستطيع الذهاب )، وبعد خطوات يتلقى طلقات على الظهر (une decharge dans le dos) (15).

-3 القتل بواسطة الكلاب : كان الجلادون يفضلون أحيانا أن يموت الجزائري أمامهم موتة شنيعة فظيعة يشعرون حيالها بالنشوة والإرتياح ، وذلك بإطلاق الكلاب المدربة على الضراوة والإفتراس عليه في الساحة العامة، فتفترسه أمام أعينهم إمعانا في الموت البطيء المتسم بالبشاعة.

وقد وصف أحد المجاهدين ممن وقعوا في الأسر هذه الصورة المفزعة بقوله: " وبعد أن فقد العدو الأمل في تحقيق ما كان يصبو إليه، قرر إعدامي ولكن بطريقة مسلية لجنوده، فوضعني في ساحة واسعة، ثم أطلق علي الكلاب، لكن إرادة الله كانت أقوى، فرغم أن الكلاب أخذت جزءا من جسدي، ومرغتني في التراب لعدة دقائق فإنني لم أمت كما تمنوا، وبسبب ذلك مازالت حتى الآن شبه مشلول، لأن عروقا من أعضائي قد تقطعت..."(16).

-4 الموت البطيء : يتم بـ " إتلاف الجسم عضوا عضوا، حيث يقوم الزبانية بإسناد المستنطق إلى خشبة على هيئة المصلوب، ثم يشرعون إستنطاقه، وقد صوبوا إليه أسلحتهم ، فإن أجاب بما يريدون، بادروا الى قتله والإنتهاء منه، وإن إمتنع، صاروا يطلقون النار على أعضائه : اليد بعد اليد والرجل بعد الرجل، وقد يستعملون في ذلك حرابهم، فيطعنونه بهذه الطريقة حتى يقضي

عليه . ولا يمكن إحصاء من نفذ فيهم الاعدام بهذه الطريقة، لأنها تقع كل يوم وبكافة جهات القطر " (17).

-5 حرق الشخص بعد رشه بالبنزين، وقد مورست هذه العملية الشنيعة إبتداء من مطلع عام 1955.

-6 القتل الجماعي والرمي بالجثث في الأودية والخنادق، وكذلك رمي الموقوفين من الجسور وإطلاق النار عليهم كما هو الحال في قسنطينة.

وفي بعض الأحيان يقوم الفرنسيون بإلقاء الجثث في الشوارع، ويرغمون السكان على رؤيتها إمعانا في زرع الرعب والإذلال.

-7 إرغام السجناء على حفر قبورهم بأيديهم، ثم تطلق النيران عليهم داخلها، بحيث لا يبقى على المجرمين إلا ردم تلك الحفر فقط.

-8 هناك عملية قتل اطلق عليها محترفو الاجرام إسم " خدمة الغابة "، حيث ينقلون جماعة من السجناء الى مكان معزول، متظاهرين بأنهم أطلقوا سراحهم، ثم يرمونهم بالرصاص، تاركين الجثث للذئاب.

-9 إلقاء القبض على فتيات صغيرات بدعوى أنهن من عائلة " الفلاقة "، فيتسلى بهن جنود القمع، ثم يعدمونهن.

-10 قتل المساجين بعد التعذيب " بينما هم يحاولون الهروب "، أو أنهم "إنتحروا في زنزاناتهم" حسب الدعاية الفرنسية. ومن بين الذين فاضت أرواحهم بهذا الأسلوب الإجرامي الخبيث، القائد البارز محمد العربي بن مهيدي، وقد زعم الفرنسيون أنه إنتحر في زنزانته بعد " أزمة نفسية "، لكن الحقيقة إتضحت في ما بعد، وهي أن العقيد السفاح بيجار (مساعد الجنرال ماسو) نفسه قتله في زنزانته.

-11 القتل الجماعي داخل الحمامات الساخنة : في أواخر خريف 1958،بدأ الفرنسيون في بناء ما يسمى بـ" الحمامات المغربية " على طريقة غرف الحمامات التي إبتكرها هتلر في معتقلاته، وهي حمامات يمكن تسخينها كهربائيا الى 400 أو 500 درجة . ثم أخذوا ينقلون إليها مجموعات من

المشبوهين ويعدمونهم بهذه الطريقة الجهنمية، ثم يخرجون الجثث ويلقون بها في الغابة، مع العلم أن التجربة الاولى هذه كانت في قسنطينة (18).

-12 ربط السجين في سيارتين تنطلقان به في إتجاهين معاكسين، والنتيجة من البديهيات.

-13 رمي السجين من طائرة الهيليكوبتر نحو الارض، وهي طريقة كانت مألوفة.

-14 رمي مجموعة من المعتقلين في حفرة عميقة شبيهة بالبئر دفعة واحدة، ثم تردم عليهم أو تملأ بالماء، حيث تبقى الجثث عرضة للتعفن.

## مميزات الحجيرات أو الزنزانات :

-1 زنزانات سكيكدة : كانت أبعاد كل زنزانة على الصورة التالية : 1،06م طولا، 80 سم عرضا، 75سم إرتفاعا.

وفي هذه الزنزانات كان قضاة التحقيق يشاركون في إستنطاق المتهمين الى جانب القتال (19).

-2 زنزانات معتقل قصر الطير : معتقل قصر الطير هو مركز تعذيب شهير، أنشىء عام 1956 بين مدينتي سطيف وعين ولمان على مساحة تزيد عن 50 هكتارا. وكانت أبعاد الزنزانة فيه كما يلي : الطول : 1،20م، العرض : 80سم، الارتفاع : أكثر من 1م.

وهي خالية من نوافذ التهوية، حيث لا يدخل الهواء الا من الفجوات الموجودة في أسفل الباب الخشبي، مع العلم أن الاسلاك الشائكة مثبتة على سقفها ، وإن الحصى من مختلف الاحجام يكسو أرضها.

ومما هو جدير بالإشارة أن علب الطماطم وما شابهها هي الأواني التي يقدم فيها الطعام للسجناء في هذا المركز التعذيبي الرهيب (20).

-3 إدخال المعتقلين في خزانات الخمور التي تتراوح مساحاتها ما بين 1م مربع- 3م مربع، وهي ذات مداخل ضيقة مخصصة لصب النبيذ أثناء عصر

العنب. ومعلوم أنها مشيدة بالأسمنت المسلح. وعندما حولت الى زنزانات، خصصت الصغيرة منها لفرد واحد، وأما الكبيرة فيحشر داخلها عدة أفراد. وكان السجين يجد صعوبة في الدخول الى الزنزانة الفردية وهو يتلقى لكمات وركلات الجلادين.

ولقد كانت هذه المراكز التعذيبية موزعة على العديد من مزارع المعمرين وفي جميع جهات القطر، حيث حولت تلك المزارع الى ثكنات عسكرية مع الاستمرار في وظيفتها الزراعية، وكان " الحركة " ( بسكون الراء) يقومون بمهمة الاستنطاق الى جانب الزبانية الفرنسيين.

بالإضافة الى هذه المعاناة القاسية، لا يسمح للسجين بالخروج من زنزانته إلا مرة واحدة كل ثلاثة أيام لرمي فضلاته من العلبة التي أعطيت له، وإمعانا في الاهانة وتحطيم الكرامة الانسانية، لا يسمح له بغسل تلك العلبة، مما يجعل الرائحة الكريهة ملازمة له على الدوام.

وعندما يلاحظ المجرمون أن النتانة، أي الرائحة الخبيثة أخذت تنبعث من أجسام المعتقلين، يسمحون لهم بالإغتسال في حوض ماء، ولكن بصورة جماعية وهم عراة (21).

وهكذا نرى أن فظائع الجيش الفرنسي في الجزائر كانت متعددة الاشكال، ولعلها قد فاقت في بعض صورها ما قام به النازيون والفاشيون ضد أعدائهم.

ولقد أشرف على تلك الاساليب الدنيئة التي تخللتها حرب نفسية خبيثة، ضباط أعدوا خصيصا لهذا الغرض في مركزي عنابة وسكيكدة ( مركز او مدرسة سكيكدة كان يعرف بإسم " جان دارك " )، فبعد إنهاء تدريبهم يوزعون على السجون ومعسكرات الاعتقال لإجراء التجارب اللاإنسانية على الشعب الجزائري الثائر.

وتتمثل تلك الحرب النفسية في تقديم دروس للسجناء يوميا عن " عظمة فرنسا" و " جرائم الفلاقة"، وهو ما يسمونه ب " غسل الدماغ ".

إن هؤلاء الجلادين المجرمين إستفادوا من أساليب النازية والفاشية، وإكتسبوا خبرة واسعة في الفيتنام، مما جعلهم يتفننون في طرق التعذيب العديدة التي أضافوا إليها حرمان السجين من المواد الكيميائية المضادة للحشرات أو الدويبات التي تعمل عملها هي الاخرى في جسم الكائن البشري الحي (22).

هذا، وإن تلك الممارسات الاجرامية الوحشية التي هي فريدة من نوعها، في بعض الجوانب على الاقل، كانت محل إستياء وإستنكار في الاوساط العالمية، كما إستنكرتها بعض الشخصيات السياسية والادبية الفرنسية بإعتبارها عملا مسيئا لسمعة فرنسا الدولية.

(1) عمار قليل : ملحمة الجزائر الجديدة ، قسنطينة ، دار البعث ، ج 3 ، 1991 ، ص 40.
(2) Mohamed Teguia : L'Algerie en guerre. 40. alger , office des publications universitaires : 10-88- p 256.

(3) عمار قليل (مرجع سابق)، ص44.

(4) عمار قليل (مرجع سابق)، ص43. وانظر أيضا:
أحسن بومالي : استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الاولى ( 1954-1956)، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ( بدون تاريخ)، ص190.

(5) أيفا بريستير : في الجزائر يتكلم السلاح. ترجمة : عبد الله ف. كحيل. الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة : 1989،ص 138-139.

(6) أيفا بريستير : ( مرجع سابق)، ص297.

(7) أيفا بريستير : (مرجع سابق)، ص 161-296.

(8) أيفا بريستير : (مرجع سابق)، ص 296.
(9) Pierre Vidal - Naquet : les crimes de l'armée francaise.paris , editions francois maspero , 1975; p83.
(10) Pierre Vidal - Naquet : les crimes .p74.

(11) ايفا بريستير : (مرجع سابق)، ص 310.

(12) عمار قليل : ( مرجع سابق)، ص 42.وانظر ايضا ، احسن لومالي (مرجع سابق)، ص 189.

(13) جريدة الشعب : 1992/11/10.

(14) جريدة الشعب : 1992/11/15.
(15) Pierre Vidal - Naquet : les crimes ,p27.

(16) مجلة اول نوفمبر، عدد 90-91 (مارس-افريل 1988)، ص 50.

(17) احسن بومالي (مرجع سابق)، ص 187.

(18) ايفا بريستير (مرجع سابق)، ص 308،317،327.
(19) Pierre Vidal - Naquet : la torture dans la republique .paris .editions francois Maspero. 1972.p.75.

(20) جريدة الشعب : 1992/11/10.

(21) مجلة اول نوفمبر ( مرجع سابق) ، ص 51.

(22) ايفا بريستير (مرجع سابق)، ص321، 325.

تحقيقات

*شاهد عيان يروي :*

# أحداث تفجير خزانات البنزين بكيفيلي الصغير

(ضواحي روان ليلة 26-27 أوت 1958)

***بقلم : محمد الهادي حارش***

داس على رأسه قائلا: " يا أوغاد، لم تستطعوا تفجيرها في الجزائر وفجرتموها هنا، رد الفدائي، وهو بين الحياة والموت - قبل أن يفقد الوعي - بل تعمدنا عدم تفجيرها هناك حتى تزداد التكاليف... ".

دار هذا الحوار بين ضابط الدرك الفرنسي والفدائي الشاب كاشبي حسين الذي قام بتفجير خزانات البنزين بكيفيلي - الصغير (petit - quevilly) في ضواحي روان ليلة 26 - 27 أوت (اغسطس) 1958 على الساعة الواحدة والربع (1،15) دار الحديث بينه وبين الدركي الفرنسي، بعد أن رمى به الإنفجار خارج أسوار هذه الخزانات، حيث عثرت عليه الشرطة وهو شبه عار، ومصاب بحروق خطيرة على مستوى الحوض والساقين والكتفين.

جمعتني الصدفة بهذا المناضل الذي ما زال حيا يرزق، ودار الحوار التالي بيننا : قبل الحديث عن عملية كيفيلي - الصغير، هل لك أن تحدثنا عن ظروف الإعداد والتحضير للعمليات التي استهدفت أساسا تفجير خزانات ومصافي البترول الموجودة عبر التراب الفرنسي سنة 1958، والأهداف المتوخاة من ذلك؟

نعم، إن الأمر بضرورة تفجير مصافي البترول وخزاناته في فرنسا والإعداد لذلك قد جاء من القيادة بتونس، وذلك حوالي مارس - ماي 1958، والمسؤول عن ذلك في فرنسا هو سعيدي رابح [1] الذي أرسل بعض المناضلين رفقة تزبانت عمور إلى المغرب بهدف التدرب على هذه العمليات، فكان من بين المناضلين الذين أرسلوا : عينوز محمد أعراب، شيروك عبد الحفيظ، بورنان... درديز ... وغيرهم...

وبعد عودتهم، تم توزيعهم على المناطق المرغوب تفجيرها .... بعضهم إلى مارسيليا (موريبيان) والبعض الآخر إلى الهافر، فانسان، روان ... وكان متفقا على أن تكون جميع العمليات الخاصة بمصافي البترول وخزاناته ليلة 19 - 20 أوت 1958، وللتنسيق عين تازبنت عمور، لكن لم يتم ذلك، وتمت العمليات في أيام متقاربة، و قد برر ذلك السيد تازبت لمسؤوليه المباشرين بعدم وجود الكفاية من "البلاستيك"، لكن اصرار هؤلاء على ضرورة الإسراع بتنفيذ باقي العمليات دفعه إلى التعجيل بعملية كيفيلي - الصغير (ضواحي روان)، وحاول ايجاد متطوع لذلك، فاتصل بي مباشرة، وطلب مني تنفيذ العملية ليلة 26-27 أوت 1958. وتم تشكيل المجموعة المكلفة بالعملية من : كاشبي حسين (مسؤولا)، العربي موسى (من برج بوعريرج)، أحمد (من مايو)، لخضر (من مستغانم)، عيسى (من تيزي وزو) [2].

وقبل أن يغوص الأخ كاشبي في الحديث عن عملية كيفيلي، طلبنا منه المزيد عن ظروف الإعداد والتدريب، غير ان صراحته من جهة، وعدم مشاركته في التدريبات من جهة ثانية، حالت دون ذلك، اما عن الاهداف المتوخاة من هذه العمليات فيقول الأخ كاشبي انها كانت كثيرة ومتعددة يمكن تلخيصها فيمايلي :

**1- من الناحية التاكتيكية والإستراتيجية :**

أ – كانت فرنسا مجبرة على تجنيد أكثر من 80000 رجل، لحراسة آلاف المواقع الإستراتيجية المنتشرة عبر ترابها.

ب – حرائق المخازن الأربعة : موريبيان، تولوز، كيفيلي وحدها تسببت في إحراق 21 مليون لتر من الوقود مع تعطيل هذه المحطات لعدة شهور.

**2- من الناحية السياسية:**

أ – تحطيم اسطورة الإلحاق التي اعتمدها دوغول.

ب – عودة "الإجرام العنصري" بقوة في فرنسا المدعية نسيانه منذ ايام بيتان.

ج – عودة قانون "منع التجول" إلى بعض مناطق فرنسا ابتداء من السابع والعشرين (27) اوت 1958.

وعموما بث الذعر في صفوف الفرنسيين، الذين اصبح شبح الموت على يد الجزائريين يطاردهم أينما حلوا.

بعد هذا استرسل الأخ كاشبي في الحديث بإسهاب عن ظروف وكيفية القيام بعملية كيفيلي، ويفهم منه ان ظروف القيام بهذه العملية كانت صعبة، بحكم أنها اتت بعد عمليات : موريبيان 19-08-1958 (Moripiane)، فانسان 24-8-1958، سيدتنا لقرافنشو (Notre -dame de gravenchon) و إفري (ivry) وجنفيلي ... (Genevilliers) في 25/08/1958 وهو ما دفع فرنسا إلى اتخاذ إجراءات امنية مشددة بإلغاء عطل الشرطة وتشديد الحراسة على كل المصالح الإستراتيجية [3].

أما عن العملية فيذكر الأخ كاشبي انه أدرك بعد تفكير عميق ان العملية استشهادية، فقرر إعفاء بقية رفقائه، الذين طلب منهم العودة، على أن ينجز المهمة بمفرده، لكن واحدا منهم على الأقل ترقبه من حيث لا يدري (العربي

موسى)، وبوصوله إلى مكان العملية، قفز إلى الداخل من مكان معين، وكان الأمر يقضي بان يصعد على wazzu احد الخزانات، وأن يضع في قمته القنبلة. لكن بعد وصوله إلى المكان ورؤيته للعدد الهائل من الخزانات، جعله يحور الخطة حتى تزداد التكاليف، فقرر فتح الحنفيات الواصلة بين مختلف الخزانات، وعند الخزانات الثلاثة الأخيرة، كانت توجد قاعة الحراسة بها ثمانية حراس، فقرر وضع القنبلة في هذا المكان، حتى يكون هؤلاء من ضمن ضحايا الحادث. فوضع القنبلة ذات البطاريات تحت إحدى حنفيات هذه الخزانات، وأوصل البطاريات، فكان الإنفجار الذي لم يستفق معه محدثي إلا وهو خارج المكان (4)إذ دفعته قوة الإنفجار خارج الأسوار.

وقبل ان يواصل الأخ كاشبي الحديث قطعناه بالسؤال حول ما أوردته الصحف الفرنسية الصادرة حينذاك، والتي أشارت إلى مقتل احد منفذي العملية وإصابة الآخر بحروق خطيرة (5). فيكون الأول كما ذكرت "لوموند" طهاري رزقي 33 سنة، أصيب بطلقات نارية، نقل على أثرها إلى المستشفى حيث لفظ أنفاسه الأخيرة، والآخر كاشبي حسين 23 سنة، الذي نقل هو الآخر إلى المستشفى في حالة خطيرة ومازال حيا يرزق.

هنا ابتسم محدثي وقال: مازلت حيا والحمد لله ... و واصل الحديث قائلا ان طهاري رزقي كان يسكن في مكان مجاور لهذه الخزانات وكان فعلا مناضلا يعمل مع الثورة، أما يوم العملية، فلم يكن معه، وإنه ربما خرج على إثر الإنفجار، ولمحته الشرطة التي أطلقت عليه النار...

لنعد إليك، ماذا فعلت بعد أن وجدت نفسك خارج الأسوار؟ قال : "فطنت من الغيبوبة وملابسي تشتعل ورجلا مكسورة، كما وجدت العربي موسى الذي حاول إتقاء شر النار... وامام اليأس من حالتي، طلبت منه تركي والنجاة

بنفسه، لكنه لم يفعل ذلك، الا بعد تردد، اذ حز في نفسه ان يتركني وانا في تلك الحالة... وامام اصراري وسماعه سيارات الشرطة والدرك القادمة، وضعني في خربة عمارة بالية (6)، ونجا بنفسه. وفي هذا المكان وجدتني الشرطة التي خشيت الاقتراب مني، اذ كان بيدي مسدسا، تجمدت عليه يدى منذ وقت الانفجار، ولم استطع التخلص منه... طلبوا مني القاء المسدس... والا اطلقوا النار علي، لم افعل... فرموني بوابل من الطلقات وانا خلف الركام... اصابتني ثلاث منها(7)، وهنا اقتربوا مني، فداس الشرطي الاول على يدى الماسكة بالمسدس فخلصني منه، وداس الدركي على رأسي، وهو كله غضب قائلا: " ياأوغاد... لم تستطيعوا تفجيرها هناك... ففجرتموها هنا..."

ماذا بعد ذلك؟ بعد التحري والتصوير، نقلت الى مستشفى روان (ا.س.ب.العام) حيث بقيت تسعا وعشرين (29) يوما في غيبوبة. فطنت بعد اليوم التاسع والعشرين ووجدت دركيا من اصل تونسي في حراستي، وصدره مليء بالنياشين الفرنسية... وبعد أن ذكر لي انه صديق ويعمل مع الجبهة الخ... طلب مني ان احدثه عن ظروف العملية...وامام رفضي وسخريتي منه، اذ كنت أردد كلما عاودني السؤال : " لو كنت تونسيا، وتعتز بتونسيتك لما كنت مزدانا بكل هذه النياشين... " واذكر ايضا ان فرنسية اتصلت بي عدة مرات... واخبرتني ان الاخوة في النضال يعدون لتهريبي... وفي المرة الاخيرة حددت لي يوم الجمعة، كيوم لتهريبي ( لا اذكر التاريخ) وذكرت انها تعمل ايضا مع الجبهة... المهم انه قبل اليوم الوعود تم نقلي (يوم الاربعاء) الى ملحقة مستشفى فران- بضواحي باريس- وتحت حراسة مشددة، اذ تلقى المسؤول عن العملية الامر بإطلاق النار على أية سيارة يقودها مسلم تحاول

الاقتراب من القافلة المكلفة. بعملية النقل هذه. وهنا سألنا الخ كاشبي عن حقيقة انتماء هذا التونسي وهذه الفرنسية إلى الجبهة؟ وأجاب : " فيما يخص التونسي واسمه عزالدين، ويناديه الفرنسيون " أليس" كان ضابطا في الدرك الفرنسي، وكان يعمل فعلا مع الجبهة، رغم أنني سمعت بعمله مع الجبهة إلا أنني لم اكن أعرفه، كما أنني كنت أخشى يوم سألني أن يكون عميلا، ولهذا لم أحدثه ... وما زلت أذكر أنه قبل تعويضه بحارس آخر اقترب مني وسلم علي وشكرني كثيرا على الإحتفاظ بالسر وطلب مني المزيد من الصبر والتحمل وعدم الإباحة بأي شيء ولأي كان ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا الإخ اكتشف أمره فيما بعد، والتقينا معا في سجن لوس بليل.

أما بشأن الفرنسية، فلا أدري، وكل ما في الأمر أن مسألة الإعداد لتهريبي من السجن، أكدها لي فيما بعد الأخ نعيمي عبد القادر، وأن كل ما كانت تنتظره الجبهة هو خروجي من حالة الغيبوبة التي كانت تعاودني.

ماذا بعد نقلك إلى ملحقة مستشفى فران؟ نقلت منها إلى سجن فران، وهذا قبل امتثالي للشفاء النهائي، ومنه إلى دار الوقف بليل لوس (loas) ثم الدار المركزية بنفس المدينة، حيث قضيت بين الاخيرتين الفترة الممتدة بين سبتمبر 1959 وماي 1962 / قبل ان انتقل الى لامبيز بالجزائر، وقد امتثلت امام المحكمة العسكرية بليل في 29 جانفي 1960، لكن الجلسة لم تبت في القضية بسبب غياب محامي س. بوعبد الله، وفي 19 فبراير من نفس السنة حكمت على نفس المحكمة بالاعدام خفف فيما بعد، الى السجن المؤبد مع الاشغال الشاقة.

تلك هي الاحداث كما رواها الاخ كاشبي حسين واكدتها الصحافة الفرنسية الصادرة آنذاك في جوانبها الظاهرة، فجريدة " لومند " مثلا قالت عن عملية

كيفيلي - الصغير ما يلي : " رغم وجود قوة الشرطة، التي تقوم بالحراسة منذ عمليات الاثنين، فقد تمكن ( كومندو) (ج.ت.و) من مهاجمة ليلة الاربعاء- الخميس من جديد خزانات البترول في ضواحي روان، على الساعة الواحدة والربع صباحا، وحرق اكثر من 360000 ل من البنزين، كما اشارت الى مقتل احد منفذي العملية، واصابة الاخر بحروق خطيرة، نقل على اثرها الى المستشفى ورفض الادلاء بأي حديث للشرطة (8). واكدت نفس اليومية في صفحتها الاولى ان خسائر عمليات موريبيان، تولوز، ناربون، وكيفيلي - الصغير تتجاوز عشرة (10) ملايين م³ من البنزين والوقود الممتاز، وهو ما يقدر بحوالي يومين من الاستهلاك لمجموع فرنسا، اعتمادا على ارقام 1957.

اما جريدة باريس - نورماندى (9) فقد اعتبرت هذه الليلة ( ليلة الاربعاء- الخميس) ليلة مأساوية في روان التي استيقظ سكانها على اثر انفجارات عنيفة ولسان حالهم يقول :

"البترول يحترق... الاوغاد..." وتواصل نفس اليومية " اربع ليال مرت بعد العمليات المعممة على مصافي البترول، جبهة التحرير تضرب من جديد، ومجددا انفجار العبوات البلاستيكية هز السماء من جديد ليلة الاربعاء- الخميس، واستهدف هذه المرة شركة ليل بونيير وكولومب (Lille Bonniers et Colombes) التي تقوم بتخزين الوقود وتعيد توزيعه، وكانت مختلف خزاناتها تحتوي ساعة الانفجار على حوالي 000 750 3 ل (10).

بعد ان ذكرنا هذا للاخ حسين كاشبي، البالغ حاليا من العمر 52 سنة قال : "رغم انني لا اذكر مقدار الخسائر التي اصابت فرنسا من جراء هذه العملية... لكنني مازلت اذكر تفاصيل الاحداث كما جرت واذكر ان هدفنا من كل العمليات التي قمنا بها سواء في فرنسا او في الجزائر قد تحقق، وتمكننا

من بتث الذعر في صفوف القادة الفرنسيين، رغم امكانياتنا البسيطة والمتواضعة والامكانيات الضخمة المتوفرة لديهم... ووصلنا الى الهدف الاسمى وهو إستقلال الجزائر".

**الجزائر في : 1987/01/25.**

***محمد الهادي حارش.***

(1) ما زال، يقيم حاليا في دائرة سيدي عيش ولاية بجاية، كان مسؤولا اقليميا.

(2) نتيجة نسيان الأخ كاشبي للأسماء العائلية لهؤلاء الإخوة، اكتفى بذكر أسمائهم والمناطق التي ينسبون إليها.

(3) هذا ما أكدته الصحف الصادرة انذاك، فمثلا لوموند تقول "رغم وجود قوة الشرطة التي تقوم بالحراسة منذ عمليات الإثنين الفارط (تقصد عملية 25 أوت) فقد تمكن كومندوس لجبهة التحرير (F.L.N) من مهاجمة ليلة الأربعاء - الخميس من جديد خزنات البترول في ضواحي روان أنظر العدد 4229 من الجريدة المذكورة والصادرة يوم الجمعة 1958/08/29 ص 3. كما اشارت جريدة "صدى الجزائر (Echo - D'alger) إلى دعوة الشرطة المسرحة للعودة إلى الثكنات، واتخاذ إجراءات أمنية مشددة بعد نفس العمليات.

أنظر صدى الجزائر عددى26 - 29 أوت 1958 بالصفحة الأولى. اما الفيغارو فقد أشارت هي الأخرى إلى وضع كل المنشآت الإستراتيجية : السدود، مصافي البترول، محطات القطار الرئيسية ... تحت الحراسة المشددة، الفيغارو الصادرة يومي 26 - 29 أوت 1958 ص 3، 1.

(4) أشارت الفيغارو الصادرة يوم 1958/08/29 بصفحتها الثانية أنه عثر عليه شبه عار، وهو مصاب بحروق فظيعة على مستوى الساقين والحوض. وهذا على مسافة كلم الى الجنوب الغربي من مكان الإنفجار. وفي هذا الصدد يتذكر الأخ كاشبي استغراب الشرطة الفرنسية، وتساؤلها عن كيفية خروجه، وهو في تلك الحالة، إذ اعتقدوا أنه خرج متسلقا السور وهو في تلك الحالة علما ان ارتفاع السور في تلك الجهة حوالي 12 م - اعتمادا على ما سمعه من الشرطة.

(5) - LE Monde Vendredi 29 Aout 1958, le Figaro du meme jour; p 2.

(6) مازال الاخ العربي موسى حيا، وقد فقد بصره تقريبا في عملية اخرى ، كما فقد اصابع يديه.

(7) إحداهما في الساعد الايسر والاخرى في الساق والثالثة في العقب

(8) Le Monde , 29/08/1958 , p1 - 3.

(9) Paris ,Normandie , 29/08/1958 , p 1.

(10)- Ibid , p . 1 - 8.

## *توضيح حول ما ورد في شهادة المجاهد*

## محمد بوزيد حول حادثة إستشهاد العقيدين عميروش و سي الحواس المنشور بالعدد الأول من " الرؤية "

أولا أريد الإشارة إلى أن المعركة التي استشهد فيها كل من العقيد عميروش والعقيد سي الحواس رحمهما الله وقعت بجبل ثامر و ليس جبل سيدي ثامر، لأنه توجد منطقة باسم سيدي ثامر تبعد عن جبل ثامر بحوالى 70 أو 80 كلم.

أما عن استشهاد العقيدين فإن ما صرحت به سالفا لم يكن إلا مجرد إحتمال، و هو رأي شخصي و الحقيقة أنهما في أغلب الحالات قد استشهد في المعركة برصاص العدو و أعيدها و أكررها للمرة العاشرة أن ما ورد في المقال المنشور بالعدد الأول من الرؤية يعبر عن رأي شخصي.

*المجاهد محمد بوزيد*

# بطاقات

# جريـــدة المجـــاهد

**نشأتها وتطورها:**

لقد رأت الثورة الجزائرية بعد مرور حوالي سنتين من إندلاعها ضرورة إنشاء صحافة مكتوبة تابعة لها تنطق بإسمها وتشرح مواقفها وتتبع اخبارها، فأصدرت في البداية جريدة أطلقت عليها إسم " المقاومة الجزائرية " التي كانت تصدر في ثلاث طبعات، كل طبعة تحمل حرفا معينا :

طبعة (أ)، طبعة (ب) وطبعة (ج) والتي كانت تنشر تباعا في فرنسا، المغرب وتونس.

وبعد ذلك دعمت هذه الجريدة بجريدة أخرى وهي جريدة "المجاهد" التي ظهرت في شهر جوان 1956 والتي كانت تصدر في مدينة الجزائر وتطبع على آلة الرونيو على شكل كراس.

وقد كان توزيعها محدودا وظهورها غير منتظم، نظرا للظروف القاسية والوضع الثوري الموجود في الجزائر.

ويمكن لنا تقسيم تطور هذه الجريدة إلى ثلاث مراحل أساسية إبان الثورة التحريرية وهي:

**المرحلة الأولى :**

وهي المرحلة العاصمية، والتي دامت تقريبا ثمانية أشهر من جوان 1956 إلى جانفي 1957. وبعد إضراب الثمانية أيام تم إكتشاف مقر جريدة "المجاهد" مما ادى لتوقفها.

وفي هذه المرحلة كانت أقرب إلى نشرية منها إلى جريدة.

**المرحلة الثانية :**

وهي المرحلة المغربية، إذ عادت قيادة الثورة إلى إصدار هذه الجريدة مرة اخرى بعد توقف دام تقريبا ستة أشهر وكان ذلك في شهر جويلية 1957 وكان مقرها في مدينة تيطوان المغربية، واستمرت هذه المرحلة إلى غاية شهر سبتمبر 1957.

**المرحلة الثالثة :**

وهي المرحلة التونسية وتبدأ من شهرنوفمبر إلى غاية وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 حيث دخلت إلى الجزائر اتخذت من البليدة مقرا لها إلى غاية شهر ماي 1962. ثم انطلقت إلى مدينة الجزائر.

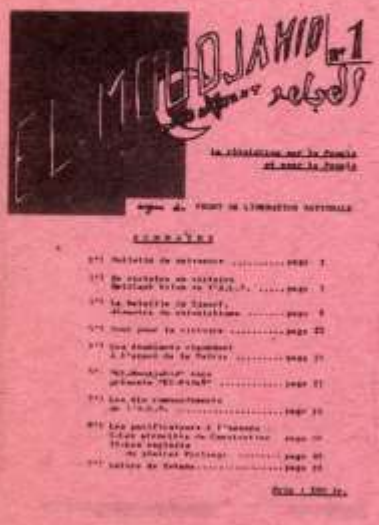


ولقد تحولت هذه الجريدة رسميا إلى (اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني) إبتداء من شهر جويلية 1957 وذلك بقرار من لجنة التنسيق والتنفيذ حيث جاء في بلاغ هذه الأخيرة والمنشور في العدد الصادر في 5 أوت من جريدة المجاهد " ... إن اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني سيتولى تفسير وشرح الثورة الجزائرية التي تعبر عن إرادة 12 مليون من النساء والرجال"...

ولقد كانت هذه الجريدة في نسختين باللغتين العربية والفرنسية. وكانتا منسقتين تنسيقا وثيقا تحت إشراف مسؤول واحد، وبمرور الزمن ولا سيما بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 أصبحت النسختان من الناحية العملية صحيفتين متميزتين إلا أنهما خاضعتان لخط سياسي واحد وهو خط جبهة التحرير الوطني.

**من أين جاءت التسمية؟**

إن إفتتاحية العدد الأول من الجريدة وضحت ذلك بشكل جلي حيث جاء فيها "إن هذه الجريدة لم تقصد باتخاذها إسم المجاهد إلا إثباتا وإقرارا لهذه الكلمة المجيدة التي اطلقها الشعب برمته ومن تلقاء نفسه منذ الفاتح من نوفمبر 1954 على الأبطال المقاومين الذين حملوا السلاح لكي تكون الجزائر حرة ديمقراطية مستقلة" ، وتوضح في الأن نفسه أن إختيار هذا الإسم كان بعيدا عن أي تعصب ديني، فلفظة "الجهاد" التي اشتقت منها كلمة المجاهد اعتبرت دائما وأبدا ذات معنى ناقص ومحدود كأنها رمز للتعصب، والغرب المسيحي هو الذي أفرغ عليها هذا المعنى الحقير، وذلك تماشيا مع التقاليد الصليبية المعادية للإسلام والتي ورثها من القرون الوسطى ... في حين أن كلمة " الجهاد" في جوهرها : " تدل على ظاهرة محتفزة من الدفاع عن الذات للحفاظ على ميراث القيم العليا الضرورية للفرد وللجماعة أو لإسترجاعها ... فمعنى الجهاد هذا هو خلاصة الوطنية السمحاء المتجردة عن كل تعصب.

**مكـــانتهـــا:**

تحتل جريدة المجاهد مكانة هامة جدا في تاريخ الثورة التحريرية، وهذه المكانة إفتكتها بذلك الدور الهام والبارز الذي لعبته بالتعريف بالقضية الجزائرية وعدالتها، وبإيصالها صوت الثورة إلى جميع أصقاع العالم.

فلقد خاضت " المجاهد " معارك كثيرة لا تقل في أهميتها عن المعارك العسكرية التي كان يخوضها المجاهدون داخل التراب الوطني ولا عن تلك المعارك الدبلوماسية والسياسية التي كان يخوضها رجال الدبلوماسية الجزائرية في العديد من دول العالم وفي المحافل الدولية كالأمم المتحدة وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى ان الدوائر الإستعمارية كانت تقيم لهذه الصحيفة وزنا خاصا وتتابعها باهتمام بالغ. وقد توخت دائما الصدق في الكلمة والوضوح في الهدف الأمر الذي أسقط في كثير من الأحيان دعايات الإستعمار، وقد ضاق بها ذرعا إلى حد أنه سعى إلى تشويهها أكثر من مرة، فأصدر من حين إلى أخر صحيفة تشبهها عنوانا وطباعة وأسلوبا، ولكنها سخرت لترويج أكاذيب حاولت النيل من الثورة واالإيقاع بها في تناقضات الهدف منها ضرب وحدة الثورة وتماسك صفوفها . لكن الجريدة كانت على وعي تام بمقاصد الاستعمار لذلك سهل عليها إحباط مثل هذه العمليات التي انطلت على الاستعمار وحده في النهاية..

وكانت هذه الجريدة توزع في جميع العواصم وترسل عن طريق البريد الجوي إلى عدد كبير من الشخصيات والهيئات السياسية والثقافية في جميع أنحاء العالم.

والجدير بالذكر أنه تعاقب على تسييرها والكتابة فيها، على سبيل المثال لا الحصر، نخبة من المثقفين والكتاب الجزائريين العرب نذكر منهم على وجه الخصوص محمد الميلي، منور مروش، عبد الحميد مهري، باهي محمد، سعد زهران، أحمد طالب، محي الدين عميمور، العربي ولد خليفة، عبد الله شريط، عثمان سعدي، عبد القادر بن قاسي، أبو القاسم سعد الله.

وفي الأخير نشير إلى أنه لا يمكن لأي مؤرخ أو باحث يرغب في الكتابة عن تاريخ الثورة التحريرية ان يتجاهل هذه الجريدة الزاخرة بالمعلومات الهامة والقيمة

أ/ ابراهيم لونيسي.

# نادي الترقي

**الموقع وتأسيسه:**

يقع نادي الترقي وسط العاصمة، في الطابق الثاني من عمارة مقابلة للجامع الجديد بساحة الشهداء.

**- تأسيس النادي :**

خلال صائفة عام 1926 بدأ التداول بين جماعة من أعيان العاصمة في أمر تكوين ناد يجمع شمل العلماء ويتبادل الناس فيه الرأي في مختلف المواضيع. وفي حفل العشاء الذي أقيم بمنزل السيد محمد بن المرابط، وافق المتداولون على التسمية التي إقترحها أحمد توفيق المدني وهي "نادي الترقي"، وسرعان ما تبرع بعض الحاضرين بالمال اللازم لتأمين المكان. وعين الإفتتاح يوم الثالث من جويلية بعد إنتخاب محمود بن وديش رئيسا له إلى جانب مجلس إداري لم يكن من ضمن أعضائه أحمد توفيق المدني صاحب فكرة وتسمية النادي و كان يوم 25 جويلية موعدا لإلقاء أول محاضرة في هذا النادي من طرف الشيخ "عبدالحميد بن باديس" بعنوان: " الإجتماع و النوادي عند العرب "، وبعدها أخذ النادي يشهد محاضرات أسبوعية تتناول القضايا الدينية والإجتماعية والثقافية دون التعرض للناحية السياسية، وذلك لكون مؤسسي النادي هم جماعة من أعيان المدينة. أما المصدر المادي الذي يعتمد عليه نادي الترقي في أداء رسالته الثقافية والتربوية فكان الإشتراكات التي يدفعها أعضاؤه من جهة، وعلى أرباح بيع المشروبات لروادها من ناحية أخرى. ومن أبرز الشخصيات التي فرضت وجودها في هذا النادي بمحاضراتها القيمة في شتى الموضوعات الدينية والإجتماعية والوطنية، الإمام عبد الحميد بن باديس، الشيخ البشير الإبراهيمي، أحمد توفيق المدني، العربي التبسي والطيب العقبي، وهذا الأخير يعتبر المحرك الأساسي لجميع أنشطة النادي، والناطق الرسمي له، حتى أصبح إسمه مقرونا بـ " نادي الترقي."

**دوره وأهدافه:**

يعد نادي الترقي منذ تأسيسه مركزا إشعاعيا دينيا وفكريا وتتحدد فيه المناهج. فقد كان هذا النادي هو المكان الملائم لنشاط جمعية العلماء بعد تكوينها في عام 1931 وتبلورت فيه فكرة تكوين الجمعية وإخراجها من حيز الأماني والحلم إلى حيز الوجود والواقع.و يعد أيضا مركزا لاحتضان معظم النشاطات الجزائرية ذات الإتجاه العربي الإسلامي؛ ففتح لها أبوابه تجتمع فيه، وتتخذ من قاعاته منطلقا لنشاطها العلمي. ومما ضاعف من أهمية هذا النادي أنه كان مركزا للمحاضرات العلمية، والحوار في قضايا الأدب والسياسة والدين، ومكان لقاء مع الزوار العرب من علماء وأدباء وشعراء خاصة منهم الوافدين من المشرق العربي.

وكانت معظم الأفكار الوطنية التي ظهرت في الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى، إلا وكان لنادي الترقي النصيب الوافر فيها، ومن هنا يعد من الهيئات التي ساهمت بوضوح في دعم وتنشيط وتوجيه حركات التعليم " الحر".

ويمكن إعتباره همزة وصل بين المدرسة والمسجد لأن هناك أعدادا هائلة من الشباب الجزائريين لم يجد المشايخ وسيلة لتبليغهم المبادئ الإسلامية والثقافة العربية إلا في ذلك النادي، ومن هنا لعب دورا هاما في تهذيب الشباب وتوجيهه توجيها عربيا إسلاميا، ولعل إتخاذ جمعية العلماء نادي الترقي مقرا لها حوالي عقد من الزمن لأصدق دليل على ما كان يقوم به هذا النادي من دور في نشر حركة الإصلاح.

ويظهر دوره أيضا في إنجاز عدة مشاريع من بينها تأسيسه لعدة جمعيات كجمعية "الفلاح"، "الجمعية الخيرية الإسلامية الكبرى" "وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين" ثم مقاومته لسياسة التجنس والإندماج والتبشير الديني وقد حاول النادي إنشاء بنك إسلامي جزائري، ولكن الإدارة الفرنسية عارضت ذلك.

ونظرا لكثافة نشاطه الأدبي وما كان يستقبله من رجال الفكر والأدب من سائر ربوع الجزائر، فقد كتب محمد سعيد الزاهري نصا وصف فيه إجتماعا للعلماء الجزائريين بهذا المقر.

"وعقد المؤتمر في ... نادي الترقي، وعج هذا النادي بالوفود القادمين من أطراف هذا البلد، وتنازل الأعضاء من سكان العاصمة وضواحيها عن أمكنتهم وكراسيهم لضيوفهم وإخوانهم الوافدين، واكتظ النادي وإمتلأت مدرجاته الفسيحة ... وكان ضروريا الخضوع للأمر الواقع وإستعمال عدة مكبرات ..." هذا النص يبين لنا أن النادي كان فسيحا وأمام هذه المواصفات التي وصف بها فهو يشبه سوق عكاظ في الجاهلية في جزيرة العرب، وسوق المربد في البصرة أثناء القرن الأول الهجري، حيث كان يفيض بالخصب الفكري ويكتظ بالعلم والعلماء، ويحفل بالخطب والخطباء.

**إعداد المركز.**

# الحاج أحمد باي

(1784 -1856)

**مولده ونشأته:**

ولد الحاج أحمد باي حوالي سنة 1784 بمدينة قسنطينة، أحمد بن محمد الشريف بن أحمد القلي، من أصل كرغلي، تلقى في مدارس الحاضرة تعليما تقليديا وتربية صالحة، ومنذ صغره تعلم الفروسية ومارسها مما سمح له فيما بعد بتقلد منصب قائد الحرس على قبائل الحراكتة القوية سنة 1809.

عرف الحاج أحمد بحزمه وذكائه وعدم تسامحه في أي تجاوز يقع ببلاده الأمر الذي جعله قاسيا تجاه أعدائه فقاومهم مقاومة شديدة.

**الحاج أحمد بايا على قسنطينة:**

عرف الحاج أحمدباي بشخصيته القوية، عند حكمه لبايليك قسنطينة عام 1826 هذه المقاطعة التي عرفت بالإضطرابات الإدارية وعدم الإستقرار، فبمجرد تسلمه لمهامه عمل على إرجاع المقاطعة إلى وضعها الطبيعي، وأول عمل إداري قام به هو إصلاحات إدارية إتسمت بالجدية والعدالة إلى حد كبير، فلم تكن الرعية في عهده تتعرض إلى إضطهاد أوظلم ولعل هذا ما أدى فيما بعد بسكان قسنطينة بعد إحتلال مدينة الجزائر العاصمة أن يصروا على ضرورة إبقاء الحاج أحمد باي حاكما للمدينة نظرا للإرتياح الذي شعروا به. كما عمل على إخضاع القبائل المتمردة وتنظيمها، فمثلا أعاد تنظيم قبيلة أولاد عبد النور، وهي من القبائل المعروفة بمقاطعة قسنطينة من حيث كبرها، كانت خاضعة لثلاثة شيوخ، فأسند قيادتها إلى قائد واحد، أما من الجانب العسكري فقد أعاد تشكيل جيش منظم واعتنى بتدريبه، وللإشارة أنه في سنة 1830 خلال الحملة الفرنسية على الجزائر كان أحمد باي بالجزائر العاصمة، وذلك من أجل دفع " الدنوش " والهدايا المفروضة على البايات كل ثلاث سنوات، فطلب منه الداي حسين الإنضمام إلى الإجتماع الذي إنعقد بسيدي فرج لإيجاد طريقة محكمة للتصدي

للغزو الفرنسي، وهذا بعد أن إقترح عليهم خطة تمثلت أساسا في إنسحاب الجيش الجزائري نحو شرشال وتترك للفرنسيين فرصة لإتمام الإنزال، بعدها يتم الهجوم عليهم من قبل الجيش الجزائري المتواجد بشرشال والعاصمة، وهي نفس الخطة التي نفذها أحمد باي في معركة قسنطينة الأولى وتمكن بفضل هذه الخطة من إبعاد الفرنسيين عنها حتى كانت المعركة الثانية. وبعد معركة أسطاوالي إنهزمت القوات الجزائرية، وأخذ الفرنسيون يتقدمون نحو العاصمة، وبقي أحمد باي يقاوم مع فرسانه إلى أن وصل العدو إلى الحراش وسقطت المدينة، فسارع إلى قسنطينة للدفاع عنها.

**إحـــتلال مـــدينة قسنطينـــة:**

رأت السلطات الفرنسية أن إستمرار وجود بـايلك الشرق سيشكل خطرا عليها وبالتالي لابد من محاربة الباي الذي بدأ يستعد للدفـاع عن قسنطينة، خاصـة عند قيام (المارشال كلوزيل) في 21 نوفمبر 1836 بالإستعداد للدخـول للمدينـة فوصل فيلق متكون من 8700 جندي، علـى إثرها قسم البـاي قواتـه إلـى قسمين، القسم الأول مهمته الدفـاع عن المدينـة، أمـا القسم الثـاني مهمتـه العمل علـى الخطـوط الخلفية لمهاجمة مؤخرة العدو.

هاجمت قوات الباي الجنود الفرنسيين، الذين إضطـروا إلـى التراجع مطـاردين من طرف الجزائرين تاركين وراءهم الأسلحة والجرحى.

في سنة 1837 قررت السلطات الفرنسية أن تقوم بحملـة ثانيـة ضـد قسنطينة بقيادة الجنرال (الكونت دامريمـون) قدرت قواتـه ب 24000 رجل منهم 16000 مقاتل، ومدفعية بقيادة الجنرال فالي (VALEE) وصـل هذا الجيش في 5 أكتوبر 1837 إلى مدينة قسنطينة. قتل دامريمـون (DAMREMONT) فخلفه فـالي، لكن عدم التكافؤ بين القوات الجزائرية والفرنسية، أضعـف دفاعـات المدينـة وأدى إلـى سقوطها. علـى إثرهـا إنسحب الحـاج أحمد إلـى الصحـراء قصـد تشكيل زمالـة وإبقائها تحت حمايـة المشـاة أمـا بقيـة الجنـود فقد قـرروا الرجـوع إلـى المدينـة والتمركز في طريق عنابـة لقطـع الإتصـالات علـى العدو، وبـالرغم من إحتـلال قسنطينة رأى المارشـال فـالي أن التفـاوض قـد يسـهل عمليـة توطيـد ركـائز الإستعمار، لكن أحمد باي رفض الإتفاق الذي أبرم في 26 أكتوبـر 1837 الـذي ينص أساسا على إعتراف أحمد باي قسنطينة بسيادة فرنسا وسلطانهم عليه.

في مارس1838 كرر أحمد باي المحاولـة وذلك عن طريق حث القبـائل علـى الجهاد، منتظـرا وصـول النجدة من قبل البـاب العـالي، وإستطاع بـالفعل القيـام بمناوشات أزعجت باي تونس في أكتوبر 1841، عسكر أحمد باي بسهل طاقـة إستعدادا لشن حملته ضد العدو. إلتقى بقوات الجـنرال ( نقريـي)، قتل فيهـا تسـعة جنود من قوات المستعمر، وجرح 28 من بينهم ثلاثة ضباط أمـا البـاي أحمـد فقد بقي في منطقة الأوراس لمدة سنة ونصف.

فـي نهايـة 1843 عين (الدوق دومـال) لقيـادة مقاطعـة قسنطينة هدفـه الرئيسـي القضاء على مقاومة أحمد باي، وفي ربيع 1844 وقع إشـتباك بيـن الطرفيـن، مـن خلاله إستطاع أحمد باي أن ينقض على العدو.

**وفـــــــاتـــه:**

سنة 1856 توفي أحمد بـاي فـي الجزائـر العاصمـة، دفن بتربـة زاويـة ضريـح الشيخ سيدي عبد الرحمن الثعالبي وللعلم أن القوات الفرنسية حاصرته سنة 1837 فلم يكن أمامه إلا الإستسلام بعد أن فقد قواته.

**المراجع المعتمد عليها:**


- الدكتور: صالح فركوس: الحاج أحمد باي قسنطينة (1826-1850)
- محمد الصالح بن العنتري: تاريخ قسنطينة.
- بطاقية (دليل: الحاج أحمد باي .


*إعداد المركز*

# الشهيد طالب عبد الرحمن

( 1958- 1930)

**مولده ونشأته :**

ولد الشهيد طالب عبد الرحمن في 03 مارس 1930 في حي القصبة بالجزائر العاصمة بشارع سيدي رمضان ، تربى في أحضان عائلة متواضعة بسيطة كغيرها من العائلات الفقيرة التي ضحت من أجل جزائر حرة كريمة.

تابع الشهيد دراسته الابتدائية في مدرسة "ساروى " بحي سوسطارة الشعبي وبعدها متوسطة " جينام "حيث أبدى فيها تفوقا ملحوظا وحاز على الشهادة الابتدائية والاهلية.

بعد ذلك واصل تعليمه في المؤسسات الخاصة حيث تعلم اللغة الالمانية وأتقنها في سنة 1951، فاز في إمتحان الدخول الى الجامعة وسجل في كلية العلوم لتحضير ليسانس في الكيمياء بعد أن رفض الذهاب الى فرنسا لمتابعة دراسته هناك وكان ذلك بفضل أحد أساتذته.

**نضاله وكفاحه :**

عند إندلاع الثورة التحريرية إتصل طالب عبد الرحمن بقيادة الولاية الثالثة وذلك بفضل أصدقائه ، فعرض على القيادة مشاريعه لتنظيم خلية صنع متفجرات وبموافقة القيادة أنشأ مخبرا في " 5 ، شارع ليزواف " لتزويد المجاهدين بقنابل متفجرة وهذا المخبر كان يموله جيش التحرير الوطني كما قدم خدمات عديدة حيث إستغل معارفه شبه الطبية لأداء الحقن و مداواة المواطنين.

في سنة 1956 توسعت المخابر الكيمياوية لصناعة المتفجرات وأدمج عبد الرحمن طالب في فرقتين تتكون الاولى من رشيد كواش وعناصر أخرى تعمل بالأبيار ، أما الفرقة الاخرى فتعمل في شارع " جرينات " . كانت الوسائل جد قليلة وبسيطة لصناعة المتفجرات منها أسلاك حديدية، منبهات ، قطع خشبية، قارورات بالاضافة الى تجهيز متواضع للمخابر

ورغم ذلك فقد جرب طالب عبد الرحمن خليطا جديدا، لم يكن مستعملا من قبل. وفي 19 ماي 1956 شارك الشهيد في الاضراب العام للطلبة رغم أنه تخلى عن متابعة دروسه حيث كرس وقته وطاقته للمخبر من أجل القضية الجزائرية.

**ظروف إستشهاده:**

في 15 أكتوبر وقع إنفجار "بفيلة الورود " أدى الى مقتل " رشيد كواش" الشيء الذي سمح للسلطات الاستعمارية على بإكتشاف المخبر الموجود "بالابيار" وبهذا تأكدت مصالح الامن الفرنسية أن القنابل من صنع أياد جزائرية فقامت بفتح تحقيقات حيث وجهت نحو الطلبة الدارسين بكلية العلوم وعن طريق مراجعة ومراقبة دفتر

الحضور تأكدت السلطات الفرنسية من علاقة طالب عبد الرحمن بالمخابر الكيمياوية.بهذا قرر الشهيد الفرار من الجهاز البوليسي الذي كان يطارده ، حيث إلتحق بمجلس الولاية الرابعة حيث بدأ عملياته العسكرية الاولى كملازم بمتيجة وأقام قيادته العامة بجبال" شريعة".

ألقي عليه القبض في كمين نصبته السلطات الفرنسية عندما كان متوجها الى البليدة في 13 جويلية 1957 أذاقه الاستعمار أشد أنواع التعذيب والتنكيل بـ " حوش برين " ثم الابيار والجزائر العاصمة ولم تتحصل السلطات الاستعمارية على أية معلومات حيث تحمل الشهيد مسؤولية كل العمليات والاغتيالات التي إستعملت فيها القنابل ، بعد هذا سجن بسجن " بارباروس" حيث حكم عليه بالاعدام للمرة الثالثة وفي 25 افريل 1958 وعلى الساعة الثالثة أعدم في ساحة سجن " بارباروس".

لقد كان طالب عبد الرحمن مثلا أعلى للأجيال يقتدى به في التضحية والتفاني في خدمة الوطن والذوذ عنه.

إعداد المركز

# العقيد لطفي

(1960 - 1937)

**المولد والنشأة :**

ولد العقيد لطفي المسمى دغين بودغن بن علي في 7 ماي1937 بتلمسان وهو الإبن البكر لعائلة متواضعة تتكون من سبعة أطفال. زاول تعليمه بالمدرسة القرآنية بمسقط رأسه من 1945 إلى 1947، ولما تحصل على الشهادة الإبتدائية في1948 إنتقل إلى وجدة (المغرب الأقصى) ليواصل دراسته بالثانوية. وعاد إلى مسقط رأسه عام 1949 ليستعد للدخول إلى مدرسة تلمسان في 1950. وكانت مرحلة الدراسة مرحلة هامة في إعداده للثورة المسلحة. كان الشهيد مولعا منذ صغره بالإطلاع على سيرة الرسول (ص) وجهاده، كما كان متأثرا ببعض الكتاب من مثل مصطفى لطفي المنفلوطي وبالموسيقار محمد عبد الوهاب. إضافة إلى إنشغاله وتتبعه لواقع الشعوب المضطهدة أنذاك وكفاحها ضد المستعمر.

**كفاحه ونضاله :**

كان لإندلاع الثورة المسلحة تأثير عميق على نفسية الشهيد الذي بادر بالإنخراط في صفوف الخلايا السرية لجبهة التحرير الوطني، ثم إلتحق في 27 أكتوبر 1955 بجيش التحرير الوطني في ناحية تلمسان، مودعا يومئذ والده بكتابة رسالة تحمل هذه العبارة المثيرة: " إن إبنك قد إلتحق بالجهاد لتحرير الوطن"، وقد نشط خلال هذه الفترة في تنظيم الخلايا السرية بتلمسان، بغية تكثيف التنظيم الثوري ونشاطات الفدائيين والمجاهدين وبفضل هذا العمل نجح في تركيز أفراد الجيش بالمنطقة.

وحين قرر جيش التحرير الوطني فتح جبهة جنوبية خلال شهر جويلية سنة 1956 تطوع لهذه المهمة ودعي خلال هذه المهمة سي إبراهيم، نظم هجومات عديدة ضد العدو وعند حلول خريف 1956، كان قد نظم معارك كبرى مثل معركة جبل عمور (2 أكتوبر1956) وفي جانفي 1957 عين مسؤولا عن المنطقة الثانية

بالولاية الخامسة برتبة نقيب، ونظرا لما أظهره الشهيد من كفاءة في التنظيم وقدرة على التسيير عين في سنة 1958 عقيدا ولقد شارك في أعمال المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي إنعقد بطرابلس خلال 1959 -1960 وبمجرد إنتهاء المؤتمر قرر الإلتحاق بالوطن. والجدير بالذكر هو أن الشهيد لطفي قد أعد دراسة كاملة وضعها في كتيب تناول من خلالها المستقبل الإقتصادي للجزائر المستقلة.

**إستشهاده:**

سقط العقيد لطفي، أصغر عقيد في ثورة التحرير شهيدا في 27 مارس 1960 إثر معركة وقعت بجبل بشار إلى جانب خمسة من رفقاء السلاح. وخير ما يستدل به على خصاله قوله : " ثورتنا تدفعنا إلى الإستشهاد، لكن موتنا يجب أن لا يكون عبثا ... يجب أن نقدم

المثل الأعلى الذي ضحينا من أجله والذي يجب أن ينتصر ... فأنتم أيها الشباب ضمانة تحقيق القسم الذي أديناه جميعا "نموت ويحي الوطن."

**المراجع :**


-المنظمة الوطنية للمجاهدين: من شهداء ثورة التحرير: منشورات قسم الإعلام والثقافة ص 222.

- جريدة النصر : العقيد لطفى رمز الكفاح وشعار الشباب. 28.03.1988 ص 5.

- جريدة الشعب : الذكرى 33 لإستشهاد العقيد لطفي 28.03.1993.

- جريدة الشعب : الذكرى الـ 35 لإستشهاد العقيد لطفي 27.03.1993 ص 7.

- Journal El Moudjahid Années de feu 1.11.1987, P 18.

- Journal El Moudjahid La stature d'un héros 28.05.1988 P 2.

- Journal El Moudjanid Emouvante Ceremonie commerative à béchar.

- Brahim Ziane: Mars Martyrs: in Rev Africaine No 1412. 1991 P9.


*إعداد المركز*

# بـــرج تامنتفـــوست

**1 موقعه وتاريخه :**

يقع رأس تامنتفوست بالجهة الشرقية من خليج الجزائر وينتمي إلى الشاطئ الممتد من وادي الحراش إلى عين طاية. وتامنتفوست كلمة أمازيغية تعني الجهة اليمنى من قطر الخليج الذي يبلغ طوله 17 كلم. إستعمل هذا الرأس منذ أقدم العصور كملجأ للبحارة.

أسس هذا الميناء الذي كان يحمل إسم ريشقونيا في عهد الفينيقيين وشيدت حوله مدينة كبيرة في عهد الرومان .

فيما يخص تاريخ تأسيس برج تامنتفوست فهناك من يرى أنه قد بني في 1661 في عهد الباشا إسماعيل من طرف رمضان أغا، كما يذكر البعض بأن البرج أعيد تحصينه في 1685 من طرف الداي الحاج حسين ميزومورطو Mozomorto وهو من أصل إيطالي.

أما بوتان Boutin الخبير العسكري الذي وضع خطة لإحتلال الجزائر، فيرجع سنة بنائه إلى 1685 على إثر الحملة الفرنسية التي قادها دوكان Duquesne التي قصفت مدينة الجزائر أما جورج مارسي George Marcais المؤرخ الفرنسي، فيرجع تاريخ البناء إلى سنة 1722 إستنادا إلى كتابات تعود إلى عهد الداي محمد باشا. تعرض هذا البرج إلى عدة غارات أهمها الغارة الفرنسية التي قام بها ديسترى d'Estree بأمر من لويس الرابع عشر سنة 1688م، ومايزيد في الأهمية التاريخية لهذا البرج هو إجتماع، حضره رؤساء القبائل المتواجدة بالمتيجة وخاصة منها بني خليل، الخشنة والسبت، وقرروا إعلان الحرب على فرنسا في 23 جويلية 1830....

**2 شكله العام :**

بني برج تامنتفوست على قاعدة مثمنة الأضلاع يبلغ قطرها 28 مترا فهو من أحسن القلاع تجهيزا، إستعمل في بناء البرج الحجارة المجلوبة من بقايا المدينة القديمة الرومانية

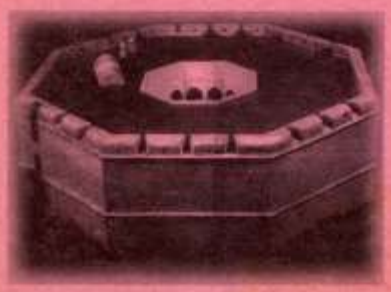

المجاورة له. يبلغ علو أسوار البرج9 أمتار، ويحيط به خندق يتراوح عمقه بين مترين وأربعة أمتار حاليا، بينما في الماضي كان يقدر ب 9 أمتار وعرضه حوالي 7,20 كان له جسر من الخشب طوله 5أمتار وعرضه 1,50 يسمح بالدخول من الباب الوحيد.

**- 3 أجزاء البرج الرئيسية:**

يحتوى برج تامنتفوست على عدة مرافق أهمها ست غرف ومطبخ وبيت الصلاة وسجن ومخزن للعتاد، إضافة إلى مرافق عامة .

**- السجن :**

يوجد على يمين السقيفة وينقسم إلى قاعتين، قاعة كبرى وقاعة صغرى فالقاعة الكبرى رباعية الشكل لها باب منخفض علوه 1,65م، تتوسط سقف هذا السجن فتحة تسمح بدخول الهواء والضوء.

# إيفـري مقر مؤتمـر الصومـام

13 - 23 أوت 1956

**طبيعة المكان:**

فكر قادة الثورة في أمر عقد مؤتمر، وشرعوا في الإعداد له، وإقترحت عدة مناطق مثل الشمال القسنطيني أين توجد مراكز قيادة زيغوت يوسف، كما اقترحت جبال الأوراس لكنه تعذر ذلك. فأختيرت ضاحية الأخضرية بالمنطقة الرابعة لعقده يوم 21 - 07 - 1956، لكن تسرب أخبار مكانه وزمانه إلى السلطات الفرنسية أدى بالقيادة الثورية إلى ألغائه هناك. وبعد عدة مشاورات تم الإتفاق على عقد المؤتمر بمنطقة وادي الصومام بقرية إيفري، بلدية أوزلاقن دائرة آقبو بولاية بجاية حاليا.

لقد كان اختيار هذا المكان لعدة اعتبارات منها:

-1 إن قرية إيفري محصنة لأنها تقع في أحضان الجبال داخل غابة أكفادو الكثيفة.

-2 تغلغل الثورة في أوساط سكان القرية، إذ كان قادة جيش التحرير مطمئنين لإستعداد الجميع للتعاون مع المجاهدين وحمايتهم في حالة حدوث هجوم مفاجئ.

-3 إعلان العدو بعد حملة الجنرال ديفور الواسعة بالمنطقة أنه يسيطر عليها وأن الثورة لا وجود لها هناك . وكان هذا الموقف من الجنرال ديفور من تدبير قيادة جيش التحرير الوطني التي قللت من عملياتها في المنطقة إلى الحد الأدنى، حتى تبدو أنها هادئة وليس فيها وجود لجيش التحرير الوطني إطلاقا.

**أشغال المؤتمر:**

قام مجاهدو المنطقة الثالثة بمجهودات جبارة من اجل الإعداد والتحضير للمؤتمر وتوفير كل الظروف الملائمة لإنجاحه، من وسائل مادية وبشرية كأماكن الإيواء والسهر على راحة الوفود. كما انتشرت وحدات لجيش التحرير في النواحي القريبة والمحيطة بمقر المؤتمر.

وهكذا انطلقت أشغال المؤتمر يوم 13 أوت 1956 ببيت المدعو مخلوف ودامت 10 أيام إلى غاية 23 من نفس الشهر.

ولقد حضر هذا المؤتمر أغلب مندوبي المناطق من بينهم زيغوت يوسف، علي كافي، الأخضر بن طوبال، كريم بلقاسم، عبان رمضان وغيرهم. وترأس المؤتمر العربي بن مهيدي.

على ان جدول أعمال المؤتمر تضمن النقاط التالية:

-1 تقييم نتائج وتجارب إثنين وعشرين شهرا من عمر الثورة.

-2 وضع استراتيجية جديدة للثورة.

فقدمت التقارير حول وضعية الثورة بما في ذلك تقارير الوفود التي لم تتمكن من الحضور ونوقشت جملة من الإقتراحات حول منهج العمل مستقبلا سياسيا وعسكريا.

ثم إنفرد الكبار في اجتماعات مضيقة منذ يوم 20 أوت للإتفاق ولمناقشة الصيغ النهائية للقرارات والنتائج التي ستنبثق عن المؤتمر.

وفي يوم 23 أوت أنهى المؤتمرون أشغالهم وصادق جميع المندوبين الحاضرين بالإجماع على كل قراراتهم.

**نتائج المؤتمر:**

أقر هذا المؤتمر عدة نتائج أهمها مايلي:

- 1 وضع مؤتمر الصومام خطة تقسيم جديدة للقطر الجزائري حيث تقرر استبدال المنطقة بالولاية والناحية بالمنطقة، وقسمت الجزائر إلى ستة ولايات حربية.
- 2 إنشاء الهيئات التابعة لجبهة التحرير الوطني المتمثلة في المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ.
- 3 تأسيس عدة لجان مختلفة مثل لجنة الدعاية والأخبار.
- 4 تنظيم وحدات جيش التحرير الوطني وفق النظم العصرية الحديثة.
- 5 إقرار مبدأ أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري مع إعتماد مبدأ القيادة الجماعية.
- 6 تحديد وتسطير إيديولوجية الثورة وسياسة جبهة التحرير الوطني.
- 7 إنشاء المجالس الشعبية المنتخبة، وكان الهدف منها هو تدريب الشعب لإدارة شؤونه بنفسه.

لقد نجح مؤتمر الصومام في تذليل الصعوبات التي واجهت الثورة منذ اندلاعها في الفاتح من نوفمبر 1954 كما عين الأهداف القريبة والبعيدة للثورة الجزائرية. ولا يزال مقر هذا المؤتمر شامخا ضمن المعالم التاريخية الهامة ببلادنا.

*إعداد المركز*

وفي يوم 23 أوت أنهى المؤتمرون أشغالهم وصادق جميع المندوبين الحاضرين بالإجماع على كل قراراتهم.

**نتائج المؤتمر:**

أقر هذا المؤتمر عدة نتائج أهمها مايلي:

- 1 وضع مؤتمر الصومام خطة تقسيم جديدة للقطر الجزائري حيث تقرر استبدال المنطقة بالولاية والناحية بالمنطقة، وقسمت الجزائر إلى ستة ولايات حربية.
- 2 إنشاء الهيئات التابعة لجبهة التحرير الوطني المتمثلة في المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ.
- 3 تأسيس عدة لجان مختلفة مثل لجنة الدعاية والأخبار.
- 4 تنظيم وحدات جيش التحرير الوطني وفق النظم العصرية الحديثة.
- 5 إقرار مبدأ أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري مع إعتماد مبدأ القيادة الجماعية.
- 6 تحديد وتسطير إيديولوجية الثورة وسياسة جبهة التحرير الوطني.
- 7 إنشاء المجالس الشعبية المنتخبة، وكان الهدف منها هو تدريب الشعب لإدارة شؤونه بنفسه.

لقد نجح مؤتمر الصومام في تذليل الصعوبات التي واجهت الثورة منذ اندلاعها في الفاتح من نوفمبر 1954 كما عين الأهداف القريبة والبعيدة للثورة الجزائرية. ولا يزال مقر هذا المؤتمر شامخا ضمن المعالم التاريخية الهامة ببلادنا.

*إعداد المركز*

# الشـهيدة مسعودة بـاج

1960 - 1933

***مولدها ونشأتها:***

ولدت مسعودة باج المدعوة "مريم" في 7 ماي 1933 بمدينة الشلف، ونشأت في أسرة ميسورة الحال، ولما بلغت سن السادسة أدخلها والدها المدرسة الإبتدائية حيث زاولت الدراسة بها، ثم إنتقلت إلى المتوسط فالثانوي، ولما لم توفق في الحصول على شهادة البكالوريا قصدت مركز تكوين الممرضين بمستشفى أيت إيدير بالعاصمة. وأثناء تكوينها إنضمت إلى فوج الكشافة الإسلامية لحي القصبة، نما وعي الشهيدة وإتسعت مداركها، وتعرفت على أعمال القمع التي يقوم بها جلادو الإستعمار الفرنسي، وهذا مما أثر في نفسها تأثيرا كبيرا وجعل منها شعلة تتحفز للأخذ بالثأر، وتنتظر الفرصة المواتية بفارغ الصبر.

***نضالها وكفاحها:***

لما إندلعت الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954 لم تتوان في الإنضمام إليها بطريقة سرية، ولم تعرف عائلتها ولا زميلاتها نوعية النشاط الذي كانت تقوم به.

وفي أواخر جوان عام 1956، غادرت الشهيدة مريم مقاعد الدراسة بالعاصمة بعد إضراب 19 ماي 1956، وإتجهت نحو جبل "تمزقيدة" بالأطلس التلي البليدي، حيث إنضمت إلى صفوف جيش التحرير الوطني. وبحكم تكوينها في سلك التمريض عينت بالفرع الصحي الذي أنشئ لأول مرة بالناحية تحت إشراف المجاهد حسن يوسف الخطيب، فكانت تتنقل بين مختلف المراكز الصحية لجيش التحرير الوطني، بل تتفقد حتى بيوت المواطنين، وعلى إثر هذا العمل إستدعيت مريم إلى مقر الولاية الرابعة بالعمارية حيث تم إجتماع برئاسة قائد الولاية سليمان دهيلس، طلبت منها قيادة الولاية في البداية التوجه نحو المنطقة الثالثة (زكار، الونشريس، تنس )، وفي آخر لحظة تغير الموقف فكان الإتجاه نحو جبل الزبربر بالمنطقة الأولى بوزقزة، فقصدت رفقة يوسف الخطيب الجبل في بداية سبتمبر من عام 1956، حيث تعرفت على عدد من القادة منهم علي خوجة، محمد بوقرة وغيرهما..

وسعيا من قيادة الثورة في مواصلة الإضراب، طلبت من الطلبة الموجودين بصفوف جيش التحرير أن يكتبوا إلى زملائهم في الثانويات والمعاهد يحثونهم على مواصلة الإضراب، والإلتحاق بالثورة، فكتبت الشهيدة كغيرها من المجاهدين رسائل إلى زميلاتها تطلب منهن عدم مواصلة الدراسة.

ولما تضاعف عدد الممرضين رأت القيادة إنشاء مركزين صحيين أحدهما تحت إشراف العقيد يوسف الخطيب ومعه

الشهيدة، وهو عبارة عن منزل أحد المواطنين وسط الدوار، تقصد بيوت الأهالي فتقدم النصائح والتوجيهات لربات البيوت وحثهم على إلتزام اليقظة وتقديم الدعم للثورة، والآخر تحت إشراف الدكتور حدموش والمجاهدات وقد كان لوجودها العسكري وهي بنت العشرين حافزا لعدد كبير من الشباب للإلتحاق بإخوانهم في جيش التحرير. وفي 15 ديسمبر 1956 إنتقلت إلى المنطقة الثالثة وقصدت المركز الصحي بعدوية (دائرة مليانة بجبل زكار ) حيث مقر قيادة المنطقة، وفي هذه الفترة تأسس أول مركز صحي بناحية زكار والذي كان للشهيدة فيه دور فعال .

وفي بداية 1957 إنتقلت الشهيدة مريم رفقة يوسف الخطيب إلى نواحي تنس لتقوم بواجبها في معالجة الجرحى والمرضى، وبعدها عادت إلى زكار (مليانة) للقيام بنفس المهام، وبها تقابلت بأختها فاطمة المدعوة العالية .

وفي شهر جويلية من نفس السنة توجهت مع يوسف الخطيب والمجاهد بن حليمة إلى المنطقة السابعة بالولاية الخامسة (تيارت) تلبية لأوامر قيادة الولاية الرابعة، حيث تم إنشاء أول مركز صحي بالمنطقة، وبالإضافة إلى عملية العلاج، فقد قام يوسف الخطيب بمساعدة مريم باج بتكوين عدد من الطلبة الذين إلتحقوا بصفوف الثورة في سلك التمريض .

وبعد شهرين من العمل المتواصل عادت الشهيدة مع المجاهدين إلى الونشريس ومعهم المجاهدة الشهيدة " عمران يمينة "، حيث طلبت من القيادة السابعة السماح لها بمرافقة مريم باج فوافقت وبقيتا بالمنطقة .

***إستشهادها:***

وفي نهاية 1957 قررت قيادة الولاية الرابعة إرسال بعض المجاهدين والمجاهدات إلى الخارج لمواصلة تكوينهم، وكانت مسعودة باج ضمن هذا الفوج، لكن الحظ لم يسعفها في ذلك إذ في طريقها إلى المملكة المغربية إشتبكت رفقة المجاهدين مع فرقة للجيش الفرنسي فإستشهدت البطلة" مريم" سنة 1960، لتحيا الجزائر حرة كريمة.

**المراجع:**


*مجلة أول نوفمبر- اللسان المركزي المنظمة الوطنية للمجاهدين.
العددان: 95/94. جويلية - أوت.1988

*Femmes au Combat.
la guerre d'Algerie (1954-1962).
Daniele Minne Djamila Amrane
editions Rahma. 1993.


*إعداد المركز*

# الإصـــدارات

# الحركـــة الـــوطنية الجزائريـــة

**تأليف/ الدكتور أبو القاسم سعد الله**

*الجزء* : 2- 3

صدر منـذ مـدة كتـاب (الحركـة الوطنيـة الجزائريـة) الجـزء الأول - القسـم الأول، للدكتور أبي القاسم سعد الله، وينقسم إلى مقدمةوأربعة فصول، يغطي مرحلـة هامـة من تاريخ الجزائر في القرن التاسع عشر من سنة 1830 حتى سنة 1860.

ففـي المقدمـة تطـرق سـعد اللـه إلـى قصـة تـأليف الكتـاب، وضيـاع جـزء منـه(2)، والخوف من ضياع الفصول الأربعة الباقية وبإلحاح بعض الأصدقاء والناشرين قـدم للمطبعة ليستفيد منه القراء.

ويوضح الهدف من هذا التأليف (ومن الأرشيف أن تاريخ الجزائر في القرن التاسع عشـر مـايزال غـير مـدروس. فـالمؤرخون الفرنسـيون أمثـال (جوليـان، وإيفـير، وأجرون، ... ) إهتموا (ببطولات) جيشهم ورواد إدارتهم في الجزائر وكذلك تطـور الجالية الأروبية فيها و(إنجازات ) العهد الإستعماري فـي ميدان الطـرق والزراعـة والصناعات ونحو ذلك مما كان يهدف إلـى خدمـة الدولـة الفرنسية وإسعاد الجاليـة الأروبية. وأما المؤرخون الجزائريون فقد ركزوا حتـى الأن علـى القرن العشـرين، وخصوصا منذ ظهور التنظمات السياسية، وأعطوا إهتماما كبيرا لمجزرة الثامن مـن مايو 1945، رغم أن مثيلاتها كثيرات في القرن الماضي أيضا. وهناك من الباحثين من درس جزيئات من هذه المرحلة مثل مقاومـة الأمير عبد القـادر ( التـي درسـت أحسن من غيرها ) وعهد أحمد بـاي، وثـورة بوبغلـة، وثـورة 1871. ولكـن دراسـة العهد ككل وتتبع مسيرة الصـراع بيـن الجزائريـين والفرنسـيين خلالـه، مـاتزال فـي نظرنا مفقودة، ويرى المؤلـف أن الجـزء يمكـن أن يقـدم أرضـية للباحثين للإستفادة منه، ولينطلقوا من حيث توقف.

أما الفصل الأول وعنوانه ( معاول الغزو 1830-1837) فيحدث فيه المؤلف عن السنوات الأولى السبع من الإحتلال الفرنسي للجزائر من خلال عناصر هامة مثل نوعية الجيش الفرنسي ونهب الخزينة، ومعاملة السكان، وتنظيمات بورمون، وبداية الخروج من العاصمة وعهد كلوزيل الأول، خلفاء كلوزيل إلى 1837، وطمس معالم المدن والتدخل في القيم الوطنية، وإنتهاك حرمة الأملاك، والإستهتار بالمؤسسات الدينية والتنصير، والغزو العلمي والفكري.

فهذا الفصل يوضح بجلاء السياسة الفرنسية المنتهجة، والتي لم تعكس الأهداف التي أعلن عنها الفرنسيون في بداية الأمر والمتمثلة في تأديب الداي، وإحترام قيم الشعب الجزائري، وممتلكاته وأرواحه.

وفي الفصل الثاني تطرق أبو القاسم سعد الله إلى (جبهات المقاومة 1830-1837) أي رد الفعل الجزائري كالمقاومة المدنية أو السياسية والمقاومة في الأرياف والمدن كمتيجة وشرشال والمدية وقسنطينة ونهاية المقاومة في الإقليم الغربي قبل ظهور الأميرعبد القادر ومنذ ظهوره وفي النهاية تعرض إلى التيار العربي الإسلامي. إن صفحات هذا الفصل مليئة بالمواقف البطولية والملاحم التي تبين مدى عنف وقوة رد الفعل الجزائري المتمثل في المقاومة الرسمية والشعبية.

ويحمل الفصل الثالث عنوان ( أبطال وزعانف1837-1848) ومن بين العناصر التي وقف عندها الأستاذ سعد الله الأمير من التافنة إلى البيان، الوضع في الإقليم الشرقي بعد إحتلال قسنطينة، التخريب الشامل (من فالية إلى بوجو)، التدجين ومذبحة غار الفراشيش الظهرة، الحرب الأخرى من الأسقفية إلى الجوسسة، الغزو الحضاري، التحدي الأعظم، ملاحظات على الأمير، رجال من صنف آخر، مواقف الطرق الصوفية، التيار العربي الإسلامي.

والفصل الرابع والأخير عنونه سعد الله (تجوع الحرة 1848-1860) ومن بين ما يحتويه من الدوق دومال إلى الدوق دومالكوف، ومحاولات الإندماج، الزعامات المدجنة، في الزعاطشة والأوراس والحضنة، في بلاد زواوة، في الصحراء، من

الأوراس إلى بني سناسن، إطفاء الشموع، إفتقار الأغنياء وبعض الفضائح، المرابطون في الثورة، البعد العربي الإسلامي.

إن كتاب الحركة الوطنية للأستاذ أبي القاسم سعد الله بما يحتويه من تحليل تاريخي، مستمد من المصادر العديدة الفرنسية وغيرها، لهو جدير بأن يكون في كل بيت، دون إعتبار للمستوى العلمي أو الثقافي، فهو إدانة للوجود الإستعماري في بلادنا من 1830 إلى سنة 1860، حيث يكشف بقلمه الأدبي الرشيق والشعور الوطني العميق وروحه العلمية النادرة، ما قامت به الجيوش الفرنسية من تحطيم للجزائر في جميع المجالات.

وقد تفطن الأستاذ سعد الله بأن لهجة هذا الكتاب مغايرة تماما لما سبق من كتابات، وقد أبرز ذلك في المقدمة بقوله : وأود أن أكرر هنا ما كنت قلته في مقدمة الجزء الثاني وهو أن لهجتي قد يراها البعض حادة وأن عبارتي قد تكون قاسية، قليلا عن القضاة والمحكمون لهجتي وعبارتي بلهجة وعبارة وأفعال الطرف الأخر عندئذ، وسيلاحظون أنني رغم ذلك، كنت أقاوم نفسي أشد المقاومة حتى لا تجمح بي فأحكم على المحتلين الفرنسيين نفس الحكم الذي أصدروه هم ضد (الأندجين) الجزائريين.

فالكتاب يسد ثلمة كبيرة في تاريخ الجزائر خلال القرن التاسع عشر وهي مرحلة عصيبة، عاني فيها الجزائيون الأمرين من عدو غاصب حقود. وكم نتمنى أن يظهر القسم الثاني من هذا الكتاب حتى تكتمل الصورة البشعة للإستعمار الفرنسي الذي أوهم الجميع بأنه جاء إلى الجزائر للقضاء على النظام المستبد، وتحضير سكان البلاد، والقضاء على التخلف، وكتاب الأستاذ سعد الله يوضح الشئ الكثير، ويرد على هذا الإدعاء.

الهوامش

-1 الحركة الوطنية الجزائرية، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1922 الجزء الأول، القسم الأول.

-2 عن ضياع حقيبة الأستاذ سعد الله ومدى تأثره بذلك، راجع، أبو القاسم سعد الله، في الحبل الثقافي، سوسة تونس دار العارف للطباعة والنشر، 1993، ص29 إلى ص 33.

-3 ص 7 و8 (من مقدمة الكتاب).

-4 ص 8 (من مقدمة الكتاب).

*عرض : مسعود كواتي*

إصدار:

**Les origines du 1er Novembre 1954**
**Benyoucef Ben Khedda**
**Edition Dahlab.**

من المؤكد أن الفاتح من نوفمبر، لم يكن وليد الصدفة بل جاء نتيجة الأعمال المتواصلة، فظهر الوعي الوطني لدى الشعب، وقد توج هذا النضج بميلاد جبهة التحرير الوطني كوسيلة للدفاع استطاعت أن تنظم وتجند كل الشعب حتى الإنتصار والحرية.

في هذا الإطار نقدم أحد مؤلفات المجاهد الجزائرى بن يوسف بن خدة، صيدلي كاتب عام لحزب الشعب الجزائري، حركة إنتصار الحريات الديمقراطية، ولد بالبرواقية سنة 1920 شارك في حرب التحرير الوطني التي مارس عدة مسؤوليات، كما كان رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ما بين (1961–1962)، وبهذه الصفة تابع مفاوضات إيفيان، وله كتاب في هذا الصدد، "إتفاقيات ايفيان ".

والكتاب الذي نقدمه كتب باللغة الفرنسية (أصول أول نوفمبر 1954) يحتوي على 358 صفحة، صدر عن دار دحلب للنشر، عام 1989، بعد المدخل والمقدمة التي عرض فيها المؤلف عرضا موجزا وشاملا للوجود الفرنسي بالجزائر، والمقاومات والثورات التي قادتها شخصيات وطنية كالأمير عبد القادر، الشيخ الحداد، المقراني...

تطرق لظاهرة الغزو الثقافي، مبينا نية فرنسا في غرس ثقافتها داخل الجزائر، مقارنا بين طبيعة الإستعمار الفرنسي بالجزائر وكل من تونس والمغرب الدراسة جاءت في قسمين، القسم الأول عنونه بـ(الأصول البعيدة لأول نوفمبر 1954)، وهو في فصلين، الفصل الأول تطرق فيه للمطالبة بالإصلاح، والمطالبة الثورية للتحرير الوطني، نجم شمال إفريقيا، المؤتمر الإسلامي الجزائري، الحزب الشيوعي الجزائري، جمعية العلماء المسلمين، حزب الشعب الجزائري.

أما الفصل الثاني (اللجوء إلى الكفاح المسلح) أشار فيه إلى الإنتفاضات الجزائرية، سياسة فرنسا الإستعمارية، مظاهرات الثامن ماي 1945 الإتصالات الأولية بين دول المغرب.أما الباب الثاني والذي خصصه لـ (الأصول المباشرة لأول نوفمبر 1954 ) قسمه إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول تناول فيه، المنظمة الخاصة، أول مؤتمر لحزب الشعب الجزائري (1947)، عملية تبسة ونتائجها، أما الفصل الثاني فقد عنونه بـ(الأزمة البربرية)، البربرية نتاج الإستعمار.

والفصل الثالث (أزمة حزب الشعب الجزائري 1953-1954) تعرض فيه لقضية المناضل الحاج مصالي والقبض عليه ونفيه إلى فرنسا، المؤتمر الثاني لحزب الشعب الجزائري 1953، اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) تكوينها، وعن الستة الذين فجروا الثورة. وختم المؤلف دراسته بعرض الملاحق التي اعتمد عليها خاصة برنامج النجم، جمعية العلماء، قائمة خاصة بأعضاء اللجنة المركزية، وتفرعات الهيكل التنظيمي لحزب الشعب الجزائري.

وفي آخر الكتاب وضع بيانا حدد فيه أصول جبهة التحرير الوطني التي قادت الثورة إلى الإنتصار والإستقلال عام 1962. وكذا في الفصل الأول ضمن عنوان "المطالبة بالإصلاح والمطالبة الثورية للتحرير الوطني" بدأ المؤلف بالحديث عن نجم شمال إفريقيا في في 1926، ووصف أوضاع المغرب والمشرق العربي، واستقلال النجم عن بلدان المغرب سنة 1933، ليتطرق للمؤتمر الإسلامي الجزائري، والحزب الشيوعي الجزائري، وجمعية العلماء المسلمين ومؤسسها الشيخ عبد الحميد بن باديس مبينا أن هدفها إصلاحي بالدرجة الأولى وأنها لم تكن تطالب بالإستقلال بل جاءت لتحارب الأفات الإجتماعية.

بعدها يعالج المؤلف قضية الصراع بين النجم والمؤتمر الإسلامي الذي طالب بإلحاق الجزائر بفرنسا وتمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي، هذا ما جعل الحاج مصالي يصرح عن فكرة استقلال الجزائر لأول مرة، ونجد المؤلف يتساءل عن

قبول جمعية العلماء المسلمين المدافعة عن الإسلام والعروبة فتطالب بسياسة الإندماج، فكيف وقعت في هذه الخطيئة؟.

وينتقل للحديث عن حزب الشعب الجزائري وحدد مشكلته في استقلال الجزائر، خاصة أنه حزب الكفاح، متطرقا إلى نضال أعضائه وإيقافهم بعد الحرب العالمية الثانية وحل الحزب.

أما الفصل الثاني فقد خصص لمرحلة أخرى من الكفاح تمثلت أساسا في اللجوء للكفاح المسلح، وذلك نتيجة لخنق الحريات والتضييق على الأحزاب والحركات الجزائرية لينفجر الوضع في أحداث الثامن ماي 1945، متسائلا هل أصدر حزب الشعب الجزائري قرارا بالمظاهرات؟

وبعد تحليله للوضع، إستنتج أن حزب الشعب الجزائري فعلا هو الذي قام بإصدار ذلك القرار، وعن الأحداث التي اعقبت الثامن من ماي، وقد استنتج أن حزب الشعب الجزائري يمثل بالفعل قوة لا يستهان بها.

هكذا بعد أن عالج المؤلف المرحلة الأولى من الكفاح والتي غلب عليها الطابع السياسي يخصص القسم الثاني من دراسته لجانب آخر من الكفاح وهي الأصول المباشرة للفاتح من نوفمبر 1954، بادئا بالمؤتمر التاريخي لحزب الشعب الجزائري (1947) وانبثاق المنظمة الخاصة عنه، وأعطى نبذة تاريخية عن محمد بلوزداد ورئاسته للمنظمة.

وفي هذه المرحلة من التاريخ أدرك حزب الشعب الجزائري أن قانون المراحل الثلاثة للثورة قد وصل لمرحلته الأخيرة، بعد أن مر بفترة الدعاية والنشاطات والتحضير، وبالتالي لابد من المرور لمرحلة العمل والتنفيذ، وهنا يقع الإشكال التاريخي، فهل يجب المرور مباشرة للعمل أم أن الظروف لن تسمح بعد بذلك؟ لكن يبقى أن أغلبية أعضاء اللجنة المركزية قررت مواصلة التحضير وإعداد الرجال والسلاح.

الملاحظ أن المؤلف قام بربط الأحداث الخارجية بالتكتلات التي شهدها العالم، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في الغرب والإتحاد السوفياتي في الشرق، وبما أن فرنسا تعتبرأن الجزائر جزء لايتجزأ من فرنسا فقد أرادت أن تشارك برجالها، فهم أداة من أجل تحقيق مصالحها، هذا ماجعل حزب الشعب الجزائري يقف موقف الحياد من تلك الصراعات والمصالح بين الدول الأجنبية، وقد إنتهجت فيما بعد سياسة عدم الإنحياز.

لكن ما يجب الإشارة إليه أنه من أجل القيام بالثورة لابد من توفر أموال، وقد عرف حزب الشعب الجزائري مشكلة التمويل فلم يكن أمام المنظمة الخاصة إلا السطو على مركز البريد و المواصلات وسرقة الدراهم بقيمة مالية قدرت بثلاثة ملايين فرنك فرنسي.

وفي الفصل الثاني من الدراسة تطرق المؤلف إلى الأزمة البربرية، معللا أنها نتاج الإستعمار، تلك الأزمة الخطيرة التي هددت حزب الشعب الجزائري، مبينا أن أعضاء هذه الحركة لهم تكوين فرنسي وفي فرنسا وجد هؤلاء الأرضية الخصبة للعمل.

أما الفصل الثالث فيمثل الفترة الأخيرة من الخمسينيات (1953-1954) وأزمة المناضل الحاج مصالي ورغبته في البقاء رئيسا مدى الحياة هذا ما أدى بالإصطدام والصراع مع أعضاء اللجنة المركزية.

بعدها يتحدث عن المؤتمر الثاني لحزب الشعب الجزائري(4-5-6-أفريل 1953) وإصراره على القيام بالثورة والنتائج التي توصل إليها أعضاء المؤتمر في كل المجالات داخليا وخارجيا، هذا إلى جانب إختياره في نهاية أعماله لأعضاء اللجنة المركزية والأمين العام.

أما في نهاية الفصل ينتقل بنا المؤلف إلى اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) تكوينها، وإجتماع الإثنين والعشرين، وإختيار لجنة الستة، وتحديد الفاتح من نوفمبر 1954 تاريخا لإنفجار الثورة الجزائرية المظفرة.

يبقى كتاب " أصول أول نوفمبر 1954" لصاحبه بن خدة بن يوسف، ذا قيمة تاريخية خاصة أنه شاهد عيان وصانعا لأحداث كثيرة وحاسمة في تاريخ الثورة الجزائرية.

والكتاب جاء لإثراء المكتبة الوطنية الجزائرية ونحن في مرحلة تتطلب منا الخوض في تاريخ الثورة الجزائرية، والبحث فيها بأقلام جزائرية، فكل دراسة في هذا المجال تعتبر رصيدا جديدا يضاف للدراسات التاريخية .

**إعداد المركز**

## The European Colonial Rule 1880-1940
## الحكم الإستعماري الأروبي 1880 – 1940

لـ رودولف فون ألبيرتني Rudolf Von Albertini

و ألبير ورز Albert Wirz

حظي الإحتلال الفرنسي في المغرب العربي بالإهتمام من طرف العديد من المؤرخين الأجانب إذ أنه موضوع جدير بالدراسة لتداخل أسبابه وتعدد أساليبه. ومع هذا، لم يجد هذا الأخير الإهتمام الوافر والشرح الوافي لتغطية كل الجوانب المتعلقة بالفترة الإستعمارية الفرنسية في بلدان المغرب لتتبين السياسة الإستعمارية التي تخدم المصالح الفرنسية.

" فرنسا في المغرب العربي" هو الجزء الثامن من كتاب The European Colonial Rule 1880 -1940 (الحكم الإستعماري الأروبي 1880- 1940) للكاتبين Rudolf von Albertini و Albert Wirz الصادر سنة1982، وهو يشتمل على 45 صفحة ( من صفحة 256 إلى 300)؛ تتخلله خمسة عناوين هي كالتالي (1)الجزائر كجزء لايتجزأ من التراب الوطني (من صفحة 257 إلى 260) سيطر (2) الحكم غير المباشر من وجهة نظر فرنسية: تونس والمغرب ( من صفحة 261 إلى 266) (3) الإستيلاء على الأراضي والفلاحة ( من صفحة 266-277) (4) الإتصال، التعدين والصناعة (من 278 إلى281 ) (5) الوطنية (من صفحة 282-292)، كما يتبع بملحق خاص بالبيبليوغرافيا للكتب الأجنبية المتعلقة بتاريخ الجزائر ( من صفحة 293-301 ).

"فرنسا في المغرب العربي" هو دراسة مقارنة حول سياسة فرنسا الإستعمارية في بلدان المغرب (تونس، الجزائر، المغرب الأقصى) محددة أوجه الإختلاف والتشابه في الأساليب المتبعة للإحتفاظ بهذه البلدان وإبقائها تحت الهيمنة الفرنسية من خلال إتباع طرق معينة في الميدان السياسي والإجتماعي والإقتصادي والعسكري معتمدا

على إحصائيات جديدة. في عرضنا هذا، سنتطرق أساسا لسياسة فرنسا في الجزائر وفي المغرب وتونس كلما إقتضت الحاجة لذلك.

يتطرق الكاتبان بطريقة موجزة في المقدمة القصيرة لهذا الجزء إلى التوسع الفرنسي في شمال إفريقيا والسياسة الداخلية والخارجية المتشعبة التي في إطارها وقع إحتلال بلدان المغرب. هذه الأخيرة، التي إعتبرتها فرنسا منطقة إستيطان وجزء لايتجزأ منها إقتصاديا وسياسيا، لذا خصصت كل الوسائل والأساليب للوصول إلى هذه الغاية حيث أخلت هذه المنطقة من أهاليها الأصليين وحاولت دمج وتوحيد المصالح الإدارية والقانونية بالعاصمة (الفرنسية) كما إستغلت ممثليها في الهيئات المحلية والإدارة لتأمين مصالحها في كل الميادين ( العدل، الأرض والفلاحة، التعليم والإدارة). لهذه الأسباب جاءت الحركة الوطنية مباشرة ضد المحتلين الذين إمتنعوا عن وضع أي إصلاح في فترة ما بين الحربين التي ( الفترة) كانت سانحة للمسلمين الوطنيين للمطالبة بالمساعدة السياسية أو حق تقرير المصير.

تعرض الكاتبان تحت عنوان " الجزائر كجزء لايتجزأ من التراب الوطني " إلى الفترة العثمانية مؤكدا على عدم وجود حكومة أو أمة جزائرية حقيقية قبل الفترة الإستعمارية. إنتقلا بعدها إلى عرض قصير حول المقاومة كمقاومة عبد القادر والمعاهدات التي أبرمت ما بين 1834-1837 (بعض ملاحقها ما زالت قيد الدراسة من طرف بعض الباحثين) والتي أدت إلى حرب " فرض السلم " التي دامت عدة سنوات.

كما ذكرا مهمة مكاتب الشؤون العربية Bureaux des affaires Arabes التمييزية في تحطيم الوحدة القبلية والسيطرة على الإدارة المحلية، معتبرة نفسها حامية شؤون الأهالي الأصليين. بعد ذلك، أشير إلى الفترة الإستعمارية التي بدأت مباشرة بعد الإحتلال والتغيرات التي طرأت في الميدان الفلاحي والتربوي والإداري حيث بدأ الفرنسيون توزيع الأراضي على المستوطنين الجدد، خاصة بعدما أكدت سياستها الإستعمارية، واعتبرت الأراضي الشاغرة أملاكا عمومية فيما بين

1842-1845 وزع 105,000 هكتار على المستوطنين الجدد للقرى، هذه العملية كانت ترمي في الحقيقة إلى طرد الأهالي من أراضيهم والإستيلاء على أملاكهم.

كما سلط الكاتبان الضوء على ثورة فبراير1848 في فرنسا أين أعلن أن الجزائر جزء لايتجزأ من التراب الوطني الفرنسي وبالتالي قسمت الجزائر إلى ثلاث عمالات ومحافظات ومحافظات فرعية، وهكذا، أصبح القانون الفرنسي ساري المفعول في كل أنحاء الجزائر حيث أصبحت التقسيمات الإدارية متصلة مباشرة بالوزارات بباريس وكان يطلق عليه عبارة " Rattachement "، كما كان لمكتب الشؤون العربية السلطة فقط على المناطق العسكرية في الجنوب. وكان الفرنسيون يعتبرون أن مفهوم التنوير ومزج الثقافة الفرنسية والحضارة العصرية هو أساس الإدماج الإداري الذي جاء لترقية الأهالي لتكون لهم الحقوق الكاملة والمساواة في الجنسية. لكن في الجزائر طبق الإدماج بعد 1848على المستوطنين فقط، وتم إبقاء المسلمين رعايا بدون أي حق في إتخاذ الجنسية الفرنسية، وإستمر هذا الوضع حتى عهد الجمهورية الثالثة. ويرجع الكاتبان إلى موضوع الإستيطان مركزين على السياسة المتبعة من طرف فرنسا حيث إبتداء من سنة 1860 شجعت هذه العملية بكثرة وأخذ التمويل نسبة معتبرة ففي العشرية الأخيرة من تلك الفترة خصص 150,000 هكتار لـ 51 شركة وشركة Genevoise وحدها خصت بـ 12,340 هكتارا و250,000 أعطيت للمعمرين الأفراد الذين وصل عددهم إلى 83000.

هذا الموجز المختصر بالهيكلة الإدارية يوضح أن الجمهورية الثالثة أقامت ما يسمى " بالإدارة المباشرة Administration Directe ". التي أبعدت الجزائريين وأنشأت جهازا إداريا يعمل كلية لصالح المعمرين رغم أن جزءا كبيرا من هذا الأخير أنجز من طرف الجزائريين وأن السياسة المتبعة رسميا أخذت طابعا فرنسيا تحت شعار الحضارة الفرنسية .

أما فيما يخص التعليم، فلم يظهر المعمرون أي إهتمام بتعليم المسلمين حيث تباطأ إرتفاع عدد الطلبة الجزائريين وهذا راجع لعدم تحمس الجزائريين للدراسة

مدارس فرنسية، فارتفع عدد الطلبة الجزائريين من 3000 تلميذ إبتدائي سنة 1882 إلى 42600 سنة 1914 ومن 60.000 (أي 2% لكل المستويات الدراسية الإبتدائية) في 1929 و100 000 سنة 1938.

أما التعليم الثانوي تحت الإمبراطورية الثانية فقد شهد تطورا ملحوظا إذا ما قورنت بالفترات السابقة وذلك لإهتمامها بوضع برامج مقارنة باللغتين الفرنسية والعربية مما فسر إرتفاع عدد الطلبة المسلمين الذي قدر بـ 116 طالبا مسلما من مجموع 205 طالب أوربي سنة 1869 بقسنطينة. إلا أن هذه السياسة التعليمية توقفت بإغلاق هذه المدارس سنة 1871 وهذا يفسر، فيما بعد تضاؤل عدد الطلبة المسلمين في الثانويات الفرنسية الجديدة حيث قدر عددهم بـ 150 طالبا مسلما سنة 1914 و1,358 ٪ سنة 1940.

كما أكد الكاتبان على نقص عدد الطلبة المسلمين رغم إلتحاق العديد منهم بالخارج بغية الدراسة سواء في فرنسا أو في البلاد العربية وبقي الوضع على ما هو عليه حتى أواخر 1954، سنوات الثورة الجزائرية، حيث كان هناك المئات من المحامين، الأطباء، الأساتذة والصيدليين إلى جانب 28 مهندسا فقط.

أما في العنوان الثاني

**" الحكم غير المباشر من وجهة نظر فرنسي : تونس والمغرب" .**

أشار Rudolf Von Albertini و Albert Wirz إلى الإختلافات والتشابه في السياسة والإدارة الإستعمارية الفرنسية المطبقة في بلدان المغرب العربي الثلاث وهذا من خلال إعطاء نبذة تاريخية حول الدخول الفرنسي لهذه المنطقة: فأعلن أن الجزائر جزء كامل من التراب الوطني الفرنسي له الإستقلالية المالية إلا بعد سنوات من التجربة التي تضمنت حلولا عدة حيث طبقت الإدارة المباشرة واحتفظ بجزء من الهياكل المتبقية من الفترة قبل الإستعمارية، كما كان الهدف الحقيقي للإدارة هو الإدماج التدريجي للشعب المسلم بغية تحويله إلى مواطنين فرنسيين. لكن هذا الهدف لم يتحقق لأنه جر مشاكل لاتحصى من طرف المعمرين والنتيجة كانت خطيرة على

المستعمرين : فالعائلات الكبيرة المتبقية من الطبقة الحاكمة إختفى جلها والفلاحون الجزائريون تعرضوا لعملية التفكك الإجتماعي والتفقير بسبب إستيلاء المعمرين على أملاكهم وأراضيهم.

خلافا للمحميتين ( تونس والمغرب) اللتين واصلتا على نمط الإدارة التقليدية الإسلامية حيث كانت فكرة الفرنسيين في تونس والمغرب ترك الهياكل الموجودة على حالها والتعامل معها عوض تغييرها بإدارة إستعمارية جديدة تماما، لم يكن ضروريا بالنسبة لهم إنشاء إدارة بالموازاة، لكن وجب عليهم إقامة جهاز حسب التسلسل الإداري، وهذا ما يفسر عدم إختفاء العائلات الكبيرة ( كما وقع في الجزائر بل إندمجت على المستويين : القاعدة والقمة.

إعتبرت الحماية في كل من تونس والمغرب مرحلة إنتقالية للوصول إلى الإلتحاق ثم الإدماج النهائي بفرنسا الكبرى، حيث لم تكن فرنسا تعتبر أن النظام المطبق في المحميتين (الحماية) سيؤول إلى المطالبة بالإستقلال.

أما في العنوان الثالث " الإستيلاء على الأرض والفلاحة " درس الكاتبان الجانب الإقتصادي بطرحهما مشكلة الأرض كيف يتم الإستيلاء ( من طرف الفرنسيين) على الأراضي الجزائرية بطريقة قانونية لتوزع بعد ذلك على المعمرين؟ أراد الفرنسيون إيجاد صفة فردية ثابتة يتم من خلالها بيع الأراضي الخاضعة للأحكام الإسلامية. كان من الممكن تطبيق هذه الصفة على أراضي " الملك " ولكن لم يستطع تطبيقها على أراضي " العرش " - التي هي ملك لمجموعة من القبائل - لهذا طلب المعمرون تغيير القانون الجاري وذلك بإخضاع الأراضي لقوانين فرنسية. وبذلك وقعت السياسة الفرنسية في مأزق : إما أن تترك للأهالي الأصليين أراضيهم بإعطائهم الملكية الكاملة والسماح بإستمرارية الملكية العائلية في أراضي " الملك" و الملكية الجماعية في أراضي "العرش" و إما أن تضع قوانين تسهل بها التصرف في الأراضي وتسمح للأروبيين بحيازة أملاك الأهالي بدون أي خطر وهكذا تم إنشاء ملكية فردية لم تكن موجودة من قبل. وهذا ما كان يطمح إليه المعمرون الذين كانوا

متأكدين أن المشكل سيحل لصالحهم، خاصة في الجزائر، وهذا ما وقع بالفعل، فالنتيجة أنه في كل بلدان المغرب أكبر وأحسن جزء من الأراضي وقع في يد المعمرين، فأصبح الأهالي مستأجرين بعدما كانوا ملاكا للأراضي. إستدل الكاتبان بإحصائيات أكدت بلوغ الكولون إلى أهدافهم حيث باعت الإدارة الإستعمارية قطع الأرض وتم توزيعها وأنشأت الهياكل القاعدية.

وعلى هذا الأساس إستطاعت فرنسا حيازة بين 1871 و1890 على، 000 577 هكتار وسنة 1920 على 000 900 وسنة 1930 على 000 1.648. مصدر هاته الأراضي من الأراضي المصادرة خلال ثورة القبائل Kabyle Rebellion، من أملاك الداي ومن بعض الأراضي الناتجة عن الحصر الإداري Cantonnement وأخيرا، تلك التي تمت حيازتها عن طريق الشراء أو المصادرة من أجل توسيع الحدود الإستعمارية. بهذا إرتفعت الملكية الفرنسية من 000 880 هكتار سنة 1870 إلى 1,6 مليون سنة 1890 و2,1 مليون هكتار سنة 1917 و2,5 مليون هكتار سنة 1934 و 2,7 مليون سنة 1954، كما تقدر أسهم المعمرين بحوالي 30٪ حيث أن في سنة 1930 حاز 26153 أروبي على 2,3 مليون هكتار وحاز 617543 جزائري على 7,7 مليون هكتار.

خلافا للجزائريين، أشار الكاتبان إلى تطبيق Torrens Act في تونس وهو القانون القاضي ليس بعدم تطبيق قانون الملكية التقليدية بل بإدخال مفهوم الملكية الخاصة بالإمتلاك الحقيقي Private ownership of real property جاء هذا القانون أساسا لصالح المعمرين الأروبيين وبعض التونسيين " الإقطاعيين " مالكي الأراضي الذين أصبحوا فيما بعد برجوازيين - رأسماليين- حيث ما بين 1892-1914 وزعت الإدارة الفرنسية 000 140 هكتار من الأراضي الجيدة للمعمرين الفرنسيين، وعوض توطين 1300 عائلة من صغار الفلاحين تم حشد ما بين (1920-1934) وإستئصال تسعة أعشار هاته النسبة من السكان خارج أملاكهم وإنشاء الطبقة البروليتارية من الآلاف

من الفلاحين الذين لم تكن لهم القدرة على تطوير قطع الأرض التي من المفروض أن تعطى لهم.

أما فيما يخص المغرب الأقصى فيقول الكاتبان أن الفرنسيين عملوا على ضرورة إعطاء المستعمرين أراض إذ أنه بدون هذه السياسة لا يمكن التطلع إلى تطوير الإقتصاد، وبهذا أكدوا على رفع نسبة السكان عن طريق تطوير منهجية الإستعمار. وعلى غرار ما وقع في تونس والمغرب أخذ الأروبيون أحسن الأراضي حيث حازوا على 80000 هكتار وحصل 7 ألاف أوربي على 400000 هكتار في منطقة الغرب وحدها، كما قسمت أملاك القبائل على العائلات الفردية.

وضمن عنوان " الإتصال، والتعدين والصناعة " تعرض الكاتبان إلى مساهمة السلطات الإستعمارية في تطوير قطاعات الإتصال والتعدين والصناعة في بلدان المغرب.

نمت هاته المساهمة من خلال إنشاء سكك حديدية - 4,375 كيلومتر في الجزائر، 2,100 في تونس و1,600 في المغرب - وتطوير الموانئ والطرق. والإهتمام بهذا الجانب راجع لخدمة المصالح الإستعمارية حيث أكد النقاد أن لبعض الطرق دورا سياسيا وعسكريا وأحسن مثال على هذا هو الخط الإقتصادي الرابط بين جنوب الجزائر وفاس. كما أن الطرق تسهل الوصول إلى مزرعة كل معمر. يقول الكاتبان أنه من دون شك أن شبكة الإتصال تخدم أساسا قطاع السوق وبالتالي الأروبيين.

أما فيما يتعلق بالتعدين، فأشار الكاتبان إلى أنه بدأ إنتاج المعادن بالجزائر سنة 1910 حيث وصل الإنتاج إلى 000 900 طن سنة 1925، وبدأ التعدين في تونس سنة 1889 فأصبحت من أكبر وأهم الدول المنتجة للمعادن، حيث في سنة 1930 عدن 3,3 مليون طن، أما في المغرب فالإنتاج إرتفع بسرعة من 8000 طن 1921 إلى 5 مليون سنة 1954.ولقد كان أغلب هذا الإنتاج يصدر إلى الخارج.

وصف الكاتبان الجانب الصناعي بالفقر لعدم وجود صناعات حقيقية في المغرب العربي بسبب عدم رغبة رجال الصناعة الفرنسيين في خلق منافسة في المغرب،

حيث عملوا على إعاقة تطور الصناعة عن طريق إستغلال نفوذهم في البنوك أو شراء الإنتاج بمبالغ بخسة.

فلم يبدأ التصنيع في المغرب العربي إلا بعد الحرب العالمية الثانية حيث أصبحت أهم سوق بالنسبة لفرنسا (باريس)، خاصة مدينة الجزائر التي لها نسبة كبيرة من السكان المعمرين، كما تم تدفق رأسمال العاصمة لدول المغرب عن طريق شبكة البنوك والشركات الإستعمارية. كانت هاته الإستثمارات تتجه مباشرة للقطاعات المتطورة، والأموال إلى الفلاحة الخاصة بالمعمرين، التعدين، بناء أماكن عمل ومنازل للأروبيين، شركات الغاز والكهرباء والماء التي تخدم أساسا المعمرين.

تعتبر الهيكلة الإستعمارية مماثلة في كل بلدان المغرب، ليس فقط في الجزائر، بل حتى في المحميتين، كما جلب الإستعمار أزمة عصبية في الهيكلة الإجتماعية التقليدية مما أدى إلى التمييز الإقتصادي والإجتماعي.

ختم الكاتبان تحت آخر عنوان" الوطنية" هذا الجزء الذي إستعرضا فيه كل مراحل الحركة والمقاومة الوطنية في كل بلدان المغرب العربي. ففي الجزائر، شرعا بذكر مراحل المقاومة بداية من الأمير خالد وموقفه الواضح ضد السياسة الإستعمارية منوها بمطالب فرحات عباس، ذاكرا إبن باديس وجمعية العلماء المسلمين وتأسيس حزب شمال إفريقيا 1926 بزعامة مصالي الحاج؛ منتقلين بعد ذلك، إلى مشروع بلوم فيوليت Blum Violette وما يتضمنه من وعود. وبعدها تحدثا عن الأحزاب التي نشطت في تونس كالحزب الدستوري مستعرضين مطالبه ونشاطه السياسي، وكذا الإنشقاق الذي وقع داخل الحزب وتأسيس حزب الدستور الجديد، بعد ذلك. مبرزين أهم الشخصيات الوطنية لتلك الفترة كالحبيب بورقيبة .

كما توقف الكاتبان ليوضحا بدايات الحركة الوطنية في المغرب الأقصى حيث أشارا إلى السلفيين- المتمثلين في مجموعة من الطلبة المنتمين إلى جامعة القروبين بفاس- الذين طالبوا بالإصلاحات، وكذا بعض القادة كعلال الفاسي والوزاني.

هذا العرض الخاطف لحركات التحرر في المغرب العربي يوضح أوجه التشابه والإختلاف في المناطق الثلاثة الخاضعة للحكم الفرنسي .

"فرنسا في المغرب" في مجمله يستحق الدراسة لكونه يتضمن مقارنة مهمة مزودة بإحصائيات تساعد على الفهم والتحليل من جهة ومعرفة وجهة نظر المؤرخين الفرنسيين في السياسة الإستعمارية الفرنسية المتبعة في بلدان المغرب العربي من جهة أخرى.

*إعداد المركز*

# الإستعمار الفرنسي

## لدكتور محمد حسنين

*إن صاحب هذا الكتاب هو الدكتور محمد حسنين ولد بمصر، وهو أستاذ في القانون بكلية الحقوق بالقاهرة، كما شغل منصب أستاذ محاضر، بمعهد الحقوق بالجزائر وأصبح بعدها عميدا لكلية الحقوق بالقاهرة له عدة مؤلفات في القانون المدني. وفي هذا الإصدار سنتناول موضوع الاستعمار الفرنسي لدكتور حسنين.*

لقد قسم الدكتور محمد حسنين موضوع بحثه أو كتابه الى سبع أبواب تحتوى على فصول ومباحث. تناول فيها بتفصيل مرحلي الاستعمار الفرنسي وسياسة الامبراطورية الاستعمارية الجديدة التى مافتئت أن تلاشت أثناء حروب نابليون الأول ونابليون الثالث لتعود مرة أخرى بدعائم استعمارية جديدة أثناء القرن التاسع عشر.

وقد استهل الكاتب موضوعه بمقدمة مختصرة تناول فيها تاريخ فرنسا، وعلاقتها بالبلدان التى تنتمي الى مستعمراتها وعللا للظاهرة الاستعمارية الفرنسية، انطلاقا من اشكالية الموضوع حول المركز القانوني لهذه الدول ( المستعمرات) والمستقبل السياسي لها وخاصة مستجدات قضية الجزائر في المجال الدولي.

لقد حاولت فرنسا استرجاع هيبتها، وهيمنتها باستعمارها لكثير من بلدان إفريقيا وآسيا حيث انتهجت سياسة إستعمارية مستمدة من عدة إتجاهات اخضعت بها مصالح المستعمرة لدولة الأصل وقد ساهمت المعطيات الدولية، آنذاك في توطيد دعائم الاستعمار الفرنسي مستندة في ذلك على أسس عرفية وقانونية من صنع فرنسا.

وقد قسمت فرنسا مستعمراتها كمايلي :

1- مقاطعات ماوراء البحار.

2- الدول الأعضاء.

3- أقاليم ماوراء البحار.

كما صنفت هذه الامبراطورية مستعمراتها الى أربع طبقات وهي :

1- الأقطار الواقعة تحت الإنتداب.

2- الدول الواقعة تحت الحماية.

3- المستعمرات التي هي كل توسيع سياسي فيما وراء البحار.

4- الأقطار التي اعتبرت مقاطعات من دولة الأصل والتي كانت تشمل بلاد الجزائر.

إذ جعلت فرنسا من مستعمراتها إمتدادا لها في المجال الإقليمي والقانوني والسياسي وحتى التاريخي والثقافي، مستعملة في ذلك وسائل وأدوات سياسية لتعميم الثقافة الفرنسية والتأثير على طبقات معينة من مجتمعات المستعمرة. حيث كان لتطور الأوضاع الدولية وما سادها من إضطرابات ومستجدات تأثير على تطور العلاقات بين دولة الأصل والمستعمرات صحبه تطور في السياسة الإستعمارية الفرنسية سواء في أقاليم ماوراء البحار أو مقاطعات ماوراء البحار والجدير بالذكر أن سياسة الإستعمار قد مست جميع الجوانب سواء في المجال التشريعي خاصة وأن فرنسا قد ضيقت من تطبيق التشريع المحلي إذا لم نقل ألغته. كذلك الأمر بالنسبة للاختصاص القضائي فقد كان الوطنيون يخضعون الى التحكيم العام التابع لدولة الأصل.

لكن الوضع لم يبق كما هو فقد جاءت تعديلات سياسية مست الجانب السياسي والقانوني، في تخفيف وطأة الاستعمار.

فبعدما كانت الدولة الواقعة تحت الاستعمار تخضع لتسيير مركزي من دولة الأصل سواء في المجال الداخلي أو الخارجي أصبحت بعدها تتمتع بنوع من الافراج السياسي والقانوني تمثل في الاصلاحات التي جاء بها دستوري 1945 و 1958 حيث اعطى دستور 1958 حقوقا أوسع لأهالي إفريقيا فقد نص في مقدمته على أن الشعب الفرنسي يعلن رسميا تمسكه بحقوق الإنسان، ومبادئ السيادة القومية التي عرفها إعلان 1789.

ومن خلال مجموع النصوص الدستورية يظهر أن الجماعة الفرنسية الجديدة أصبحت تحكمها ثلاث مبادئ في السياسة الإستعمارية وهي :

**أولا** : مبادئ الادماج بالنسبة لمقاطعات ماوراء البحار.

**ثانيا** : مبدأ الاستقلال الذاتي بالنسبة لدول الأعضاء من المجموعة الفرنسية.

**ثالثا:** مبدأ الادماج مع الاستقلال الذاتي بالنسبة لأقاليم ماوراء البحار. وبالفعل فقد مس التغيير الفئتين الثانية والثالثة في اعطاء نسبة معينة للدول المستعمرة في التمثيل البرلماني، وكذا إنشاء جمعيات نيابية يغلب عليها العنصر الفرنسي على العنصر المحلي ومنحت لبعض الدول استقلالها الذاتي في المجال الداخلي مع الاحتفاظ بالاستقلال الخارجي.

غير أن السياسة الفرنسية الاستعمارية كانت أكثر حدة وتشدد مع الجزائر فلم تكن فرنسا تعتبرها دولة واقعة تحت الانتداب ولا الحماية بل اعتبرتها مقاطعة تابعة لفرنسا او جزءا من دولة الأصل. بحكم التأثير القانوني والسياسي والاجتماعي لهذه الدولة.

لكن بقيت الجزائر البلد الوحيد الذي يعاني بطش الاستعمار واستنزاف خيراتها وطمس الشخصية القومية لهذا البلد فلم تجد فرنسا الحل السياسي والقانوني لمشكلة الجزائر واعتبرتها مقاطعة من مقاطعات فرنسا لا مجال لنقاش فيها.

ورغم النضال السياسي الذي إعتمدته فئة معينة من الشعب الجزائري والاصلاحات التى جاءت بها فرنسا فيما بعد كحل وهمي تمثل في ادماج الجزائريين بالدولة الفرنسية إلا ان هذا الشعب قرر حل المشكل على طريقته للحصول على الاستقلال وعليه كانت ثورة نوفمبر المظفرة لسنة 1954 الحل الوحيد لتدخل الجزائر مرحلة آخرى من مراحل النضال ضد سياسة الاستعمار الفرنسي.

وأمام ظهور حركات التحرر في العالم العربي ونتائج الحرب العالمية الثانية وإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بحق تقرير المصير لكل الشعوب المستعمرة لتصفية الاستعمار فلم يبق لفرنسا الخيار سوى التفاوض والاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة رغم كل المحاولات الاصلاحية والمشاريع التى جاءت بها حكومة ديغول ( الجمهورية الخامسة) ومنه مشروع الاستفتاء الرامي الى تحقيق نظام الاستقلال الذاتي الداخلي وكانت هذه محاولة وضع خطة لإخراج الجزائر من دائرة المقاطعات التابعة لدولة الأصل الى فلك آخر تابع لفرنسا دائما هو دائرة الجماعة الفرنسية.

واستمر تحدى ونضال الشعب الجزائري الى أن جاء موعد عقد اتفاقية ايفيان في 18 مارس 1962 مع الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية المؤقتة.

اذ تغير الوضع السياسي والقانوني للجزائر بعد هذا التاريخ، فبعدما كانت مجموعة مقاطعات فرنسية يحكمها مفوض عام DELEGUE GENERAL تحت أمرة رئيس وزراء فرنسا ويجمع في يده كل السلطات المدنية والعسكرية، أصبحت تحكم طبقا لإتفاقية ايفيان بواسطة مجلس تنفيذي مشكل من الوطنين والمستوطنين برئاسة أحد الوطنيين ولهذا المجلس الولاية في شؤونها الداخلية تحت إشراف مندوب سام فرنسي ويعتبر هذا الوضع كمرحلة إنتقالية حتى يتم الإستفتاء على تقرير المصير في أول يونيو 1962 طبقا لأتفاق إيفيان وبالفعل وفي 3 من شهر جويلية 1962 تم إعلان إستقلال الجزائر رسميا وأصبحت دولة مستقلة ذات سيادة.

وقد ختم الكاتب موضوع دراسته بتحليل قانوني لنص اتفاقية إيفيان لأنه ومن خلال ماجاء في هذه الإتفاقية وحسب العرف الدولي، والمدلول القانوني ان الجزائر تبقى دولة متعاونة مع فرنسا فلا هي دولة عضو في الجماعة الفرنسية، ولا دولة مشتركة مع فرنسا ولا تدخل تحت الباب الثالث عشر من الدستور الفرنسي وهو الباب المعنون " بإتفاقيات الإشتراك " وعليه فلا ترتبط الجزائر المستقلة بأي نوع من أنواع الاتحادات السابقة.

وعن طبيعة الاعتراف الفرنسي من الناحية القانونية فالراجح أنه مقرر للأمر الواقع، وهذا أخذا برأي مجمع القانون الدولي ويترتب على كون الاعتراف مقررا لا منشأ للشخصية الدولية أن يكون ذا أثر رجعي أي أن ترجع آثاره الى التاريخ الذي ظهرت فيه الدولة الجديدة وتطبيقا لذلك ينسحب أثر اعتراف فرنسا بدولة الجزائر الى تاريخ انشاء الحكومة المؤقتة الجزائرية في 19 سبتمبر 1958

وبالتالي أصبحت الجزائر دولة مستقلة لا تؤثر في سيادتها الكاملة القيود الواردة في اتفاقيات إيفيان ان تخضع في إلغاء هذه القيود الى القواعد العرفية المعروفة في القانون الدولي العام التي تحكم المعاهدات في الفسخ وعدم الالتزام ببعض القيود المرهقة للطرف الأخر في تطبيق الإتفاقية وتطبيقا أيضا لنظرية تغيير الظروف.

إلا أن مسألة الإعتراف تطرح مسألة وجود الدولة الجزائرية وهذا ما لم يتطرق له الكاتب فإعتماد على بيان أول نوفمبر 1954 وكذلك على المعاهدات الدولية السابقة لعهد الإحتلال يتبين أن الدولة الجزائرية موجودة قبل الإحتلال وما إعلان الإستقلال في 1962 سوى تقرير لعودة الدولة الجزائرية الى حضيرة الدول في المجموعة الدولية.

**إعداد المركز**

# قراءات قانونية

# مبدأ المسؤولية الجماعية

بقلم :عبد المجيد شيخي

**مقدمة** : ما أن وطئت أقدام المستعمر أرض الوطن حتى راح الضباط و الإداريون يبتكرون الأساليب المختلفة التي تضمن لهم :

-1 التفوق وذلك بفرض السيطرة في شتى أشكالها.

-2 الإبتزاز لادني سبب.

وقد تأكد ذلك منذ البداية في عمليات الإبادة الجماعية التي وقعت في المتيجة أولا ثم إنتقلت إلى جميع أنحاء الوطن حسب إستمرارية التوغل الإستعماري وذلك قصد الإستيلاء على الأراضي التي تملكها القبائل. ويظهر أن قصة الإستعمار في هذا البلد هي في كثير من الجوانب قصة الأرض، مادام الإستعمار قد قرر مسبقا أن الإنسان الجزائري لا قيمة له إطلاقا، ويتجلى ذلك في تصريحات الجنرال بيجو في 1840 فيما يتعلق بعجزه في حرب الإبادة ففكر في عملية تهجير الشعب الجزائري، كما يتجلى أيضا في مجموعة القوانين التي تم وضعها تدريجيا لإحكام السيطرة على العباد ومواصلة إحتقارهم، حتى شكلت هذه القوانين مجموعة كاملة عرفت باسم "قانون الأهالي". وإذا كان بحثنا هذا لا يعني هذه المجموعة بالذات إلا أن الإجراءات والأحكام التي تم سنها وإتخاذها منذ 1830 مهدت لوضع هذه المجموعة.

ولقد تبين للإستعمار ومنذ الوهلة الأولى أن سقوط الدولة الجزائرية بمجرد توقيع معاهدة القصبة في 05 جويلية 1830 لم يفقد الشعب الجزائري إرادته في الدفاع عن الوطن، ولم يشل حركة المقاومة ذلك أن النظام الإجتماعي-والنظام الإداري السائد في ذلك الوقت جزء من هذا النظام الإجتماعي- بقي متماسكا فمكن إستمرار المقاومة الشعبية التي قامت أساسا على:

- النظام القبلي وهيكلته.
- العمل الجماعي.

مما حدا بالمستعمر إلى توظيف هذين العنصرين في سياسته القمعية والإبتزازية وذلك بتطبيقه مبدأ المسؤولية الجماعية كلما واجه عملا من شأنه عرقلة سياسته الإجرامية حتى

ولو كانت الأعمال فردية ومنعزلة. لذلك شرع في تطبيق هذا المبدأ على أراضي القبائل المقاومة فاستولى عليها، وفرض غرامات مالية جماعية مثل تلك التي فرضت على القبائل التي ساندت الحاج المقراني في ثورته، والتي كان مردودها على الخزينة الإستعمارية بما يزيد عن 20 مليون فرنك.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل وسع تطبيق المبدأ إلى الغابات وذلك لأن مقاومة الشعب الجزائري استعملت كل الوسائل الممكنة ومنها سياسة الأرض المحروقة عندما بدأ اليأس يتسرب إلى النفوس، ولكن هذا الجانب أو هذه الطريقة لم تطبق من طرف المجاهدين بصورة واسعة ولكنها كانت طريقة استعملها المستعمر لتشديد المراقبة على الأهالي. لذلك اتخذ إجراءين هامين في هذا الصدد :

-1 توسيع نطاق تطبيق قانون الغابات الفرنسي بتطبيقه في الجزائر.

-2 تشديد أحكام هذا القانون بالنسبة للجزائر بتقرير.

أ – أحكام خاصة وإستثنائية.

ب – بتخويل صلاحيات واسعة لسلك حراس الغابات في الجزائر. وقد لعب هذا السلك دورا خطيرا في حياة الجزائريين منذ أواسط القرن الماضي إلى بداية الثورة المباركة من 1954 وذلك :

-بتكليف سلك حراس الغابات بعمليات مراقبة الأهالي بحيث أصبحوا من العناصر الساندة لقوات الدرك وكذلك للحكام الإداريين ولا يخضعون للسلم الإداري العادي، إذ لا رقابة عليهم سوى من طرف الوالي العام في الجزائر، أما عمال العمالات وكذلك نوابهم فقد كانوا لايتولون الوصاية الإدارية على البلديات المختلطة، بل كانت وصاياتهم تنحصر على البلديات العادية أو كما كانت تسمى "البلديات ذات الصلاحيات الكاملة".

-بتخويلهم مهمة " القمع الإداري" إذ كان بإمكانهم إيداع الأفراد في السجن بالتعاون مع الدرك.

هذه هي الظروف العامة والخلفيات القانونية والسياسية التي صدر في ظلها قانون 7 جوليت 1874 والمتضمن الإجراءات والتدابير الواجب إتخاذها لقمع عملية حرق الغابات،وهو النص الصادر عن رئيس الجمهورية الفرنسية بعد مصادقة البرلمان الفرنسي عليه، والذي نشرته الجريدة الرسمية الفرنسية في 19 جوليت 1874.

دراسة النص القانوني :

-1 ملاحظة عامة : إن هذا القانون يأتي :

أ- لتنظيم قطاع الغابات ومتابعة كل المخالفات التي قد تنشيء اضرارا بهذا القطاع، لذلك فإنه من الترتيبات الإدارية العادية التي ترمي إلى حماية الأملاك العامة، ومن هذه الناحية يمكن إعتباره ضروري لتحسين خدمات الإدارة.

ب- لكن صدور هذا القانون بعد الحرب الألمانية الفرنسة لسنة 1870 وهزيمة الفرنسيين الساحقة فيها (إذ تم فيها أسر الإمبراطور الفرنسي نابوليون الثالث و احتلت باريس وتم فيها إستعراض عسكري لجيش "بيسمارك" "الرجل الحديدي"، وعلاقة الدولة الألمانية (بروسيا في ذلك الوقت) بثورة المقراني، مما يضفى على ذلك القانون أبعادا أخرى غير النية في تنظيم المرافق العامة في الجزائر، بل يقصد منه أولا وقبل كل شيء التضييق على نشاط المواطنين الجزائريين خاصة إذا علمنا أن الشعب الجزائري في ذلك الوقت "قروي" في معظمه ولا يمثل فيه سكان المدن إلا نسبة قليلة جدا بالنسبة لمجموع السكان، كما يقصد من هذا القانون القمع بجميع أشكاله.

ج-لم يأخذ القانون بعين الإعتبار طبيعة البلاد من حيث الطقس إذ يمكن أن تحدث الحرائق لأدنى الأسباب في فصل الصيف.

-2 الأحكام العامة ومبدأ المسؤولية الجماعية :

يتضمن القانون 11 بندا يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام :

أ- تحديد الفترة الزمنية التي يعنيها القانون وهي الفترة الواقعة بين شهر جوليت ونوفمبر من كل سنة أي الفترة الحارة من السنة، وهي الفترة التي تشهد عادة نشاطا خاصة من طرف الأهالي لتحضير العدة لمواجهة فصل الشتاء. وقد كان فصل الشتاء في الجزائر قاسيا جدا وتزداد قساوته بتردي الأحوال المعيشية للناس، نظرا لسياسة التفقير التي طبقت إبتداء من 1830. وإن نظرة سطحية لهذا التحديد يوهم بأن القصد هو حماية الغابات ، ولكن القانون كله يجب أن يوضع في إطار الترتيبات العامة التي تأتي في الظروف العامة التي ذكرناها من جهة والظروف الخاصة بالجزائر بعد سياسة نابليون الثالث التي اتسمت بشيء من العطف على الأهالي، فكان رد فعل المعمرين بعد سقوط

الإمبراطورية عنيفا إذ يرمي إلى إعادة السيطرة كلية بعدما شهدت شيئا من الفتور في ظل سياسة نابليون الثالث.

ب- قمع الجرائم الفردية : من الناحية القانونية كل قوانين العالم تعاقب على الإستعمال الإجرامي للنار قصد التخريب أو قصد تحقيق مصلحة خاصة بالإضرار بمصلحة عامة، لكن بالنسبة لهذا القانون بالذات يمكن ملاحظة ما يلي :

إن الترتيبات والأحكام القانونية حتى في هذا الميدان (الحريق الإجرامي) يكون منصوص عليها في القوانين العامة أو اللوائح التنظيمية العامة، لذلك يكتفي عادة بما يرد في قانون العقوبات والمراسيم التي تصدر تطبيقا له .

إن هذا القانون (قانون 7 جويلية 1874) خاص بالجزائر، وكان في استطاعة الوالي العام أن يصدر لوائح وقرارات تتصدى لهذه الجرائم دون اللجوء إلى قانون يصدر مباشرة عن البرلمان الفرنسي، مما يجعل موضوع هذا القانون (الحرائق ومن ورائها قمع الأهالي) جزء من سياسة حكومية كاملة، هي نفسها حلقة من حلقات أو لبنة من اللبنات التي بنيت عليها "النظرية الإستعمارية" في الجزائر .

**ج- تحديد المسؤولية ونقلها من الفرد إلى الجماعة :**

أ- السلطات المكلفة بالمراقبة والمتابعة: يخول النص في مادته الثالثة صلاحية تعيين السلطات المكلفة بالمراقبة والمتابعة ، و هو الوالي العام الذي يعين فضلا عن سلك حراس الغابات ضباطا وصف ضباط وعناصر يشكلون قوة عمومية تعمل مع حراس الغابات ويكونون تابعين للدرك، مما يجعل -وبصريح النص- القوانين الخاصة بالدرك مطبقة على هذه القوة العمومية، بما في ذلك الصلاحيات المخولة عادة للدرك، ومعروف أن الدرك سلك عسكري يخضع لقوانين وإجراءات الدفاع الوطني. وبما أن الجزائر كمستعمرة جديدة لم تزل في ذلك الوقت تابعة رأسا لوزارة الدفاع الوطني الفرنسية، فإن تشكيل هذه الفرق التي أصلا مدنية تصبح عسكرية بحكم الوظيفة والصلاحيات. وعليه فإنها قمعية أكثر ما هي نظامية تنظيمية ، يضاف إلى ذلك أن رجال الدرك يتمتعون بصفة الشرطة القضائية، وهذا عنصر آخر من عناصر القمع إذ أن المحاضر التي تحررها هذه الفرق، وكذلك رجال سلك حراس الغابات هي محاضر ذات طابع قضائي ينطبق عليها ما

ينطبق على محاضر الشرطة القضائية من حيث القوة التنفيذية وقوة الإثبات، اذ يكون الطعن في عدم صحتها صعبا جدا.

ب- المسؤولية الجماعية : إن الغرض من إصدار هذا القانون يكمن في الترتيبات التي توسع الصلاحيات بالنسبة للقائمين بالحراسة إذ تخول لهم سلطة الشرطة القضائية وكذلك في تحديد المسؤولية. وإن الشروط التي وضعها القانون لتقرير المسؤولية الجماعية في الحراسة شروط غير موضوعية تعود في النهاية إلى سلطة تقديرية واسعة يتمتع بها حراس الغابات وكذلك عناصر الدرك المرافقين أو الساندين لهم، وهذا الذي أدي إلى التجاوزات التي جعلت من حراس الغابات عناصر خلفوا أسوأ الأثر في الذاكرة الشعبية الجزائرية، أما الشروط فإنها تنحصر في كون الحرائق تتعدد في نفس الزمن ويتقرر بذلك ليس فقط الطابع الإجرامي للحرائق بل أكثر من ذلك العمل الماس بأمن الدولة اذ تعتبر حسب القانون (المادة 5 والمادة 6 الفقرة 2) أفعال تمردية تستوجب تطبيق عقوبات أشد ينص عليها الأمر الملكي الصادر في1845/10/31.

ج- العقوبات : تقرر أغلب العقوبات من طرف السلطات التي خولت لها هذه المهام وتتراوح بين 20 إلى 500 فرنك وعقوبة سجن تتراوح بين 6 أيام إلى 6 أشهر، ويتمتع القضاء المدني بسلطة توقيع العقوبات، إذا كانت الجريمة وقعت في منطقة مدنية والقضاء العسكري إذا وقعت في منطقة عسكرية، أما بالنسبة للغرامات المقررة بالنسبة للمسؤولية الجماعية فإن القرار الفاصل فيها يكون من طرف الوالي العام بعد إستشارة مجلس الولاية العامة وبالرجوع إلى التقارير والإقتراحات المرفوعة من السلطات المحلية دون تحديد لهذه السلطات، على أن يتم سماع رؤساء القبائل المعنية، ويمكن الطعن أمام مجلس الدولة الفرنسي في قرارات الوالي العام.

طباعة : " مطابع الجزائر " 52 شارع أحمد حميدوش الحراش

الهاتف : 52.58.86 / 66.02.83 (02)

السداسي الأول 1997

- الجزائر -

# شروط و مقاييس النشر

1 - تستقبل " الرؤية" المقالات والدراسات والابحاث وتنشرها على مسؤولية أصحابها، شرط أن تكون هذه الأعمال، مساهمة فعالة في تطوير وترقية البحث التاريخي الأكاديمي الذي يهدف الى تعميق الروح الوطنية، وكشف تزوير ومغالطات وتشويهات المدرسة الاستعمارية وتصحيح المفاهيم والابتعاد عن التجريح والسب واثارة الضغائن والأحقاد.

2 - الإلتزام بالإطار الزمني الذي حدده المركز كمجال للدراسة والبحث والمتمثل في 1830-1962.

3 - المقال الغير الموافق عليه فإنه يعاد الى صاحبه لإجراء التعديلات المقترحة إن وجدت على ان يعاد الى إدارة التحرير في غضون اسبوع واحد.

4 - أن لايكون المقال أو البحث أو الدراسة قد سبق نشرها في مجلات مماثلة.

5 - الأعمال التى تصل " الرؤية" لا ترجع لاصحابها سواء نشرت أم لم تنشر

6 - يستحسن شرح المصطلحات والاعلام الواردة في المقال وكتابة الأسماء الأجنبية بالحروف اللاتينية.

7 - يشترط في تقديم الرسوم أو الخرائط أو الصور أن تكون واضحة.

8 - تدفع " الرؤية " مكافأة تقديرية لكاتب الاسهامات التى نشرت فيها طبقا للقوانين المعمول بها.

9 - ترسل البحوث والمقالات بإسم مدير المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

**63 نهج الانتصار 23 نوفمبر 1836 الأبيار – حديقة الصنوبر –**

ISSN - 1111 - 2107

الثمن : 150 دج